المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الملك فيصل

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الشاهد القرآني في كتب الضرائر الشعرية

دراسة نحوية صرفية

إعداد الطالب

خالد شريان شحيبان العتيبي

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات رسالة الماجستير تخصص لغويات مسار نحو وصرف من قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الملك فيصل

بإشراف الدكتور

عبداللطيف جعفر عبداللطيف

العام الجامعي

١٤٣٧هـ -١٤٣٨هـ

عنوان الرسالة: الشاهد القرآني في كتب الضرائر الشعرية دراسة نحوية صرفية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير لقسم اللغة العربية تخصص نحو وصرف

إعداد الطالب

خالد بن شريان العتيبي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١٤٣٨هـ، الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦م، بمقر كلية الآداب - جامعة الملك فيصل بالأحساء، وتمت إجازتها بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١- د. عبد اللطيف جعفر عبد اللطيف — مشرفاً ومقررًا.

التوقيع:

٢- أ.د محمد أمين الروابدة — ممتحنًا داخليًا.

التوقيع:

٣- أ. د. علي بن إبراهيم بن محمد السعود — ممتحنا خارجيًا

التوقيع:

رئيس القسم

عبد الله سعد بن فارس الحقباني

عميد الكلية

أ.د. ظافر بن عبد الله الشهري

السيرة الذاتية

الاسم: خالد بن شريان بن شحيبان العتيبي

الحالة الاجتماعية: متزوج

تاريخ الميلاد: ١٣٩١/٧/١هـ

مكان الميلاد- الدوادمي

المؤهل العلمي: بكالوريوس لغة عربية من جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

سنة التخرج: ١٤١٥هـ -١٤١٦هـ

-ماجستير في اللغويات من جامعة الملك فيصل

سنة الحصول على درجة الماجستير عام ١٤٣٨هـ

-حاصل على مجموعة من الجوائز والشهادات التقديرية في مجال العمل

-الوظيفة: معلم في التعليم العام

-حاصل على عدة دورات في مجال عملي

-عنوان السكن: الهفوف- السلمانية

رقم الجوال:٠٥٥٢٢٠٠١٧٧

البريد الالكتروني:ksh400@gmai.com

الفهرس

الإهداء .....أ

الشكر.....ب

الملخص بالعربي.....ج

الملخص بالإنجليزي.....د

المقدمة.....٢

التمهيد.....٦

المبحث الأول: تعريف الشاهد القرآني وأهميته وحجيته.....٦

١-الشاهد لغةً واصطلاحًا.....٦

٢-أهمية الشواهد القرآنية.....٧

٣-حجية الشواهد النحوية.....٨

المبحث الثاني: مفهوم الضرورة عند النحاة..... ١١

أولًا-الخليل بن أحمد.....١١

ثانيًا-سيبويه.....١٢

ثالثا-ابن مالك.....١٣

رابعا- ابن جني الجمهور.....١٣

خامسا-ابن فارس.....١٣

المبحث الثالث: التعريف بكتب الضرائر.....١٥

أولاً-ضرورة الشعر للسيرافي.....١٥

ثانيًا-ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني.....١٥

ثالثًا-ضرائر الشعر لابن عصفور.....١٦

رابعًا-موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم حسين.....١٧

خامسًا-الضرائر للألوسي.....١٨
المبحث الرابع: طرائق تقسيم الضرورة.....٢٠
الفصل الأول: ضرائر الزيادة.....٢١
المبحث الأول: الضرائر النحوية.....٢٢
١-كسر ياء المتكلم.....٢٣
٢-زيادة اللام في خبر (إن).....٢٧
٣-زيادة الكاف.....٢٨
٤-زيادة اللام على المفعول.....٣٢
٥-إدخال الحرف على الحرف.....٣٤
٦-زيادة الواو العاطفة.....٣٦
٧-زيادة (أم).....٤٠
٨-زيادة (أن).....٤٢
٩-بقاء حرف العلة مع الجازم.....٤٥
١٠-إثبات ألف (أنا) في الوصل.....٤٩
المبحث الثاني: الضرائر الصرفية.....٥٢
١- عدم حذف ألف (ما) الاستفهامية.....٥٣
٢-مد المقصور.....٥٥
الفصل الثاني: ضرائر النقص.....٥٧
المبحث الأول: الضرائر النحوية.....٥٨
١-حذف نون الوقاية.....٥٩
٢-حذف الموصول الاسمي وبقاء صفته.....٦١
٣-حذف عائد الصلة المرفوع.....٦٤

٤- حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي تخفيفا.....٦٧
٥-حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه.....٦٩
٦-حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه.....٧١
٧-العطف على ضمير المتصل من غير توكيد أو فعل.....٧٣
٨-العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض.....٧٥
٩-حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً.....٧٩
١٠-مباشرة الفعل الماضي (لأن) المخففة من الثقيلة.....٨٢
١١-إضمار (لا النافية) الداخلة على الفعل المستقبل.....٨٤
١٢-حذف لام الأمر وبقاء الجزم.....٨٦
١٣-حذف همزة الاستفهام.....٨٨
١٤-الأكتفاء بالحركات عن حروف المد واللين.....٩٠
١٥-حذف التنوين لالتقاء الساكنين.....٩٢
١٦-حذف علامتي الإعراب الضمة والكسرة من الحرف الصحيح.....٩٤
المبحث الثاني: الضرائر الصرفية.....١٠٢
١-وصل ألف القطع.....١٠٣
٢- حذف نون (يكن).....١٠٥
الفصل الثالث: ضرائر التغيير.....١٠٦
المبحث الأول: الضرائر النحوية.....١٠٧
١-لزوم المثنى الألف.....١٠٨
٢-تأنيث اسم كان.....١١٠
٣-مسالة "أكلوني البراغيث".....١١٢
٤-الجر على الجوار.....١١٥

٥-تناوب حروف الجر.....١٢٠
٦-الفصل بين المتضايفين.....١٢٤
٧-مجيء الماضي في معنى المستقبل.....١٢٧
٨-وقوع فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً.....١٢٩
٩-إفراد خبر المتعاطفين بالواو.....١٣١
المبحث الثاني: الضرائر الصرفية.....١٣٣
١-تأنيث المذكر والعكس.....١٣٤
٢-التقاء الساكنين.....١٣٦
٣- مجيء المصدر على غير أصله.....١٣٨
الخاتمة.....١٣٩
المصادر والمراجع.....١٤١
الفهرس.....١٥٧

إهداء

أهدي هذا البحث إلى من كان سببًا في وجودي، إلى من منحوني الثقة بالنفس، وخصوني بالرعاية والاهتمام، إلى أبي (رحمه الله) وإلى والدتي أطال الله في عمرها، وإلى زوجتي وأبنائي الذين أعطوني الكثير من أوقاتهم وصبروا وتحملوا مرارة الجهد والابتعاد.

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل..

خالد شريان العتيبي

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى أستاذي العزيز الأستاذ الدكتور عبداللطيف جعفر، اعترافًا بجميل فضلك، وحسن نصحك وإرشادك فكنت خير مصدر أثق به واعتمد عليه في رسم حروف هذه الرسالة حرفًا تلو الآخر، فجزاك الله عني خير الجزاء، وأسعدك في الدارين

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتقبلهم مناقشة الرسالة وإبداء ملحوظاتهم القيّمة سعيًا نحو المقام الأفضل

خالد شريان العتيبي

الفصل الأول
ضرائر الزيادة

المبحث الأول

الضرائر النحوية

١-كسر ياء المتكلم.

٢-زيادة اللام في خبر (إن).

٣-زيادة الكاف.

٤-زيادة اللام على المفعول.

٥-إدخال الحرف على الحرف.

٦-زيادة الواو العاطفة.

٧-زيادة (أم).

٨-زيادة (أن).

٩-بقاء حرف العلة مع الجازم.

١٠-إثبات ألف (أنا) في الوصل.

ضرائر الزيادة

أولاً: الضرائر النحوية.

١-كسر ياء المتكلم.

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٢٢﴾ ﴾ [إبراهيم:٢٢]

ورد هذا الشاهد القرآني في الاستشهاد على كسر ياء المتكلم وذلك حسب قراءة حمزة، والأعمش، وجماعة من التابعين حيث قرؤوا بكسر الياء في كلمة (مصرخيِّ) وهي قراءة سبعية [١] وقد عدَّ القيرواني كسر ياء المتكلم من ضرائر الشعر واستشهد على

ذلك بقول الأغلب العجلي:

قَالَ لَهَا هل لك ياتا فِيِّ قالَتْ لَهُ ما أنت بالَمرضيِّ [٢]

فحرك الشاعر كلمة (فيِّ) بالكسر لما احتاج إلى ذلك وكان الوجه الفتح. هذا وتباينت آراء العلماء تجاه هذه المسألة ما بين معارض ومؤيد، وفيما يلي بيان لآراء الفريقين:

أ-المعارضون:

ذهب الفراء إلى منع كسر ياء المتكلم حيث يقول:" الياء من "مصرخي" منصوبة .... وقد خفض الياء من "مصرخي" الأعمش، ويحيى بن وثاب .... ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى ،فإنه قل من سلم منهم من الوهم ولعله ظن الباء في "بمصرخي" خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك " [٣]

---

[١] ينظر النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي –تحقيق/ علي محمد الضباع-دار الكتب العلمية- بيروت ٢٩٨/٢ والمهذب في القراءات العشر للحافظ محمد بن محمد الدمشقي الجزري-اشرف على تصحيحه/ علي الصباغ-دار الكتب العلمية-بيروت ٦٩/٢

[٢] الأغلب العجلي-حياته وشعره-لنوري حمودي القيسي-كلية الآداب-جامعة بغداد-مجلة المجمع العلمي العراقي-العدد الحادي والثلاثون الجزء الثالث-١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ص ١٢٨ وينظر خزانة الأدب ٤٣٠/٤

[٣] معاني القرآن ٧٥/٢

وقد أنكر الأخفش كسر الياء ؛لأنه لم يسمعه من العرب، وإن كان غيره قد سمعه إذ يقول:" وهذا لحن لم نسمع بها من أحدٍ من العرب، ولا أهل النحو". [١]

وكان الزجاج أكثر المعارضين ردا لقراءة كسر الياء وأكثرهم جرأة حيث وصفها بالرداءة والضعف وعدم الوجه حيث يقول:" هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف " [٢]

أما النحاس فذهب إلى رد قراءة الكسر وأن ذلك:" صار إجماعا ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله على الشذوذ" [٣]

ب-المؤيدون:

دافع بعض العلماء عن قراءة كسر ياء المتكلم من ناحية الرواية (السماع)إلى جانب الدفاع عنها من جهة القياس النحوي ومن هؤلاء أبو البركات الذي دافع عن قراءة كسر ياء المتكلم دفاعًا قويًا حيث رجح قراءة الكسر لأجل المطابقة التامة بين حركة الياء من (بمصرخي) وحركة الهمزة المجاورة من كلمة(إني) الواقعة بعدها مباشرة؛ وذلك لأن كسر الياء أدل على المطابقة من فتحها في قوله: (بمصرخي إني) حيث يقول:" إن ياء الإضافة فيها لغتان الفتح والإسكان وأما الكسر فقد قال النحويون: إنه ردئٌ في القياس، وليس كذلك؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، وإنما لم يكسر لاستثقال الكسرة على الياء، فعدلوا إلى الفتح ، إلاَّ أنه عُدل ههنا إلى الأصل، وهو الكسر ليكون مطابقاً لكسرة همزة (إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ)؛ لأنه أراد الوصل دون الوقف، فلمَّا أراد هذا المعنى، كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها، وإنما عاب من عاب هذه القراءة؛ لأنه توهم كسرة الياء بالباء، على أن كسرة ياء المتكلم لغة لبعض العرب حكاه أبو علي قطرب " [٤]

---

[١]معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعده (الأخفش الأوسط) –تحقيق/هدى محمود قراعة-مكتبة الخانجي-القاهرة – الطبعة الأولى- ١٤٠٠هـ -١٩٩٠م ٤٠٧/٢

[٢]معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج –تحقيق/عبدالجليل شلبي-عالم الكتب-بيروت-الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م ١٥٩/٣

[٣]إعراب القرآن ٣٦٨/٢-٣٦٩

[٤]البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري –تحقيق/ طه عبد الحميد-الهيئة المصرية للكتاب -١٩٨٠م ٥٧/٢

وتحدث ابن خالويه عن قراءة كسر ياء المتكلم وأثبتها بالسماع عن العرب حيث يقول: "تُقرأ بفتح الياء وكسرها فالحجة لمن فتح أن يقول: الاصل (بمصرخيني) فذهبت النون للإضافة وأدغمت الياء في الياء فالتقى ساكنان ففتح الياء لالتقائهما والحجة لمن كسر أنه جعل الكسرة بناء لا إعرابا واحتج بأن العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح، وإن كان الفتح أخف" [١]

وقد وقف أبو حيان إلى جانب المؤيدين قراءة كسر ياء المتكلم، وله تعقيب جميل حيث يقول: " وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه. واقتفى آثارهم فيها الخلاف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكنه قل استعمالها. ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع. وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال: هي جائزة. وقال أيضا: لا تبالي إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق. وعنه أنه قال: هي بالخفض حسنة. وعنه أيضا أنه قال: هي جائزة وليست عند الإعراب بذلك، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها" [٢]

وذهب الألوسي إلى أن قراءة كسر ياء المتكلم بالسماع وهي لغة فصيحة لا مجال لردها وإنكارها حيث يقول:" بالجملة لا ريب في صحة تلك القراءة وهي لغة فصيحة وقد روي أنه تكلم بها رسول الله ﷺ في حديث بدء الوحي وشرح حاله عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل رضي الله عنه فإنكارها محض جهالة " [٣]وعلى ضوء كل ما سبق يمكن تخريج قراءة الكسر على النحو التالي:

أولا: أن الكسر على أصل التقاء الساكنين وذلك أن ياء الإعراب ساكنة وياء المتكلم أصلها السكون فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين وأدغمت.

---

[١] الحجة في القراءات السبع لابن خالوية – تحقيق / عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ص ٢٠٣

[٢] البحر المحيط ٥/ ٥٣٨

[٣] روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود الألوسي –تحقيق/علي عطية-دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى-١٤١٥هـ ١٩٩/٧

ثانيا: أن الكسر للإتباع لما بعدها، وهو كسر الهمز من "إني".

ثالثا: أن الكلمة مكونة من ثلاث ياءات الأولى للجمع، والثانية للإضافة (ياء المتكلم) أما الثالثة فقد زيدت للمد ثم حذفت ياء المد فبقيت الياء المشددة مكسورة.[١]

والذي يبدو لي بناء على كل ما سبق أن كسر ياء المتكلم لغة صحيحة ثابتة عن العرب، وقد نطقت بها بنو يربوع وهو بطن من بطون بني تميم [٢] وجاءت فيها قراءة سبعية صحيحة عن أبي عمرو بن العلاء كذلك وردت فيها أبيات شعرية فينبغي بعد هذا كله إخراجها من حيز الضرورة.

---

[١] ينظر مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي طالب القيسي-تحقيق/حاتم الضامن-دار البشائر-دمشق-الطبعة الأولى-١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ٤٣٦/١ والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٧٥/٢

[٢] ينظر خزانة أدب ٣٤٠/٤

٢-زيادة اللام في خبر (إن).

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً أَتَصۡبِرُونَۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرٗا ٢٠ ﴾ [الفرقان:٢٠]

قرأ سعيد بن جبير (إلا أنهم) بفتح همزة (إن) مع زيادة اللام في خبرها [١]وقد ذكرها ابن عصفور في دخول اللام في موضع لا تدخل فيه وحكم على القراءة بالشذوذ [٢] واستشهد على ورودها في ذلك للضرورة بقول الشاعر أبو صارم بن غالب:

وأعلم أن تسليماً وتركًا للا متشابهان ولا سَوَاءُ [٣]

وأنشد ابن دريد عن ابي عثمان المازني:

فنافِس أبا المَغْراء فيها ابن دَارعٍ على أنه فيها لَغيْرُ مُنَافِس [٤]

وتعتبر قراءة ابن جبير مخالفة لما عليه جميع النحويين، حكى الإجماع على ذلك النحاس حيث يقول :" إذا دخلت اللام لم يكن في " إن" إلا الكسر ولو لم تكن اللام ما جاز أيضاً إلا الكسر لأنها مستأنفة. وهذا قول جميع النحويين إلا أن علي بن سليمان حكى لنا عن محمد بن يزيد انه قال: "يجوز الفتح في "إنَّ" هذه وإن كان بعدها اللام وأحسبه وهما منه" [٥] فنلاحظ في كلام النحاس انه حكى الإجماع في هذه المسألة ولم يخالف في ذلك إلا المبرد كما نُقِل عنه وعدَّ ذلك وهماً منه. وممن نقل عن المبرد ذلك ابن هشام حيث يقول:" ليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافا للمبرد" [٦] كذلك السيوطي عندما قال "ولا تدخل اللام على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد" [٧] والذي يبدو لي صحة ما عليه الجمهور – والله أعلم –

---

[١] ينظر البحر المحيط ٥٩٢/٦ و شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير) للقاسم بن الحسين الخوارزمي- تحقيق/عبدالرحمن العثيمين-دار الغرب الإسلامي-بيروت-الطبعة الأولى-١٤٢٢هـ -٢٠٠١م ٥٧٢/٤

[٢] ينظر ضرائر الشعرص٥٨

[٣] ينظر المحتسب ٤٣/١ و ضرائر الشعر ص٥٨

[٤] ضرائر الشعر ص٥٧

[٥] إعراب القرآن ١٥٥/٣ و الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله شمس الدين القرطبي تحقيق/أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش -دار الكتب المصرية –القاهرة- الطبعة الثانية-١٣٨٤هـ -١٩٦٤م ١٥/١٣

[٦] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري –تحقيق/محمد محي الدين عبدالحميد-المكتبة المصرية- بيروت- ١٤١٢هـ- ١٩٩١م ٢٦٠/١

[٧] الهمع ٤٤٦/١

٣- زيادة الكاف.

قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى:١١]

وقوله تعالى:﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِا۟ئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾ [البقرة:٢٥٩]

ورد الاستشهاد بهذه الآيات على زيادة الكاف [١] كما ورد على ذلك أبيات شعرية خرجت على الضرورة الشعرية، ومنها قول رؤبة:

قُبَّ من التَعْداء حُقْب في سَوَق لَواحِقُ الأَقْرابِ فيها كَالمَقَقْ [٢]

فالكاف في كلمة (كالمقق) زائدة، والمعروف أن الكاف في لغة العرب حرف يكون عاملاً وغير عامل، فالعامل مثل كاف الجر وغير العامل مثل كاف الخطاب، فالأولى تأتي زائدة وغير زائدة، فالزائدة وردت في النثر والنظم ولها عدة مواضع ومنها:

١-في (كأين) قيل إن الكاف في (كأين) في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ۚ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾ ﴾

[آل عمران:١٤٦]زائدة؛ لأنها مركبة من كاف التشبيه و(أي) اسم استفهام [٣]

---

[١] ينظر الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الألوسي ص٢٣١

[٢] ديوان رؤبة ص ١٠٦

[٣] ينظر رصف المباني في حروف المعاني- لأحمد بن عبدالنور المالقي- تحقيق/احمد الخراط – دار القلم –دمشق- الطبعة الثالثة- ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ص ٢٨١

٢-في خبر المبتدأ إذا كان لفظة (مثل): ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ٢٦١﴾ [البقرة:٢٦١]

فكلمة (كمثل) في موضع الخبر للمبتدأ (مثلُ) وقيل إن الكاف زائدة وهو بعيد جداً [١]

٣-في اسم الإشارة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ ١٢٦﴾ [طه:١٢٦] ذكر الشهاب أنه يجوز أن تكون الكاف مقحمة [٢]

٤-في الاسم الموصول ليصح عطفه على موصول آخر كقوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٥٨ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾ [البقرة:٢٥٩]

والشاهد في قوله تعالى :﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾ وفيه أربعة أوجه:

الأول: أنه عطف على المعنى وتقديره عند الفراء: هل رأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه، أو كالذي مر على قرية [٣]. والعطف على المعنى موجود في كلام العرب ولكنه لا ينقاس.

الثاني: أنه منصوب على إضمار فعل وإليه ذهب الزمخشري حيث يقول:" أو كالذي: معناه أو رأيت مثل الذي مر، فحذف لدلالة (ألم تر)عليه؛لأن كلتيهما كلمة تعجيب" [٤]

الثالث: وهو موضع الشاهد أن الكاف زائدة والتقدير: ألم تر إلى الذي حاج، أو إلى

---

[١] ينظر الدر المصون ٥٧٩/٢

[٢] ينظر حاشية الشهاب على تفسير البغوي لأحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي- دار صادر –بيروت ٢٤٠/٦

[٣] معاني القرآن ١٧٠/١

[٤] ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل-لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري - دار الكتاب العربي – بيروت-الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ ٤٨٩/١

الذي مر على قرية. [١]

الرابع: أن الكاف اسم بمعنى مثل، لا حرف [٢] والتقدير: ألم تر إلى الذي حاج ، أو إلى مثل الذي، والذي يرأى الباحث أن الكاف في هذه الآية اسم؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا على ذلك كما يليق ببلاغة القرآن -والله أعلم-

٥-في خبر ليس إذا كان لفظة (مثل) كقوله تعالى :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى:١١] وفي هذه الآية عدة آراء:

الأول: القول بزيادة الكاف في خبر (ليس)، والتقدير: ليس شيء مثله، وهذا هو المشهورعندالنحويين،وممن قال بذلك ابن جني، [٣]والزمخشري،[٤]والعكبري،[٥]وابن مالك، [٦] وأبو حيان، [٧] وغيرهم. ودليل هذا أن الأصل في الزيادة أن تكون في الحرف، ولم تثبت زيادة الاسم، ومن هنا لزم القول بأن الكاف هي الزائدة لا (مثل) والقول بعدم زيادة الكاف يمنع منه مانع عقدي إذ يصبح المعنى: ليس مثل مثله شيء وذك محال.

الثاني: القول بزيادة (مثل) والتقدير: ليس كهو شيء ونسب هذا القول إلى ثعلب [٨].

وهذا القول مردود؛ لأن (مثل) اسم، والأسماء لا تزاد، كما أن الكاف ستدخل حينئذ على الضمير ولا يجوز أن تدخل الكاف على الضمير إلا في الشعر. [٩]

---

[١] ينظر البحر المحيط ٤٦٦/٢
[٢] ينظر المصدر السابق ٤٦٧/٢ وتفسير المنار لمحمد رشيد رضا-دار المنار –الطبعة الثالثة-مصر-١٣٦٧هـ ٤٨/٣
[٣] ينظر سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني-تحقيق /حسن هنداوي-دار القلم-دمشق-الطبعة الثانية-١٤١٣هـ- ١٩٩٣م. ٢٩١/١
[٤] ينظر الكشاف ٣٩٨/٥
[٥] ينظر التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري –تحقيق/ محمد حسين شمس الدين-دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى-١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ٣٣٧/٢
[٦] ينظر شرح التسهيل لابن مالك-تحقيق/ عبدالرحمن السيد ومحمد البدوي-دار هجر- القاهرة-الطبعة الأولى-١٤١٠هـ- ١٩٩٠م ١٧٠/٣
[٧] ينظر البحر المحيط ٦٧٦/٧
[٨] ينظر الجامع لأحكام القرآن ٤٠/١٦
[٩] ينظر الدر المصون ٥٤٥/٩

الثالث: لا زيادة في الآية، لا في مثل ولا في الكاف، ونسبه المرادي إلى قوم[١] والرأي لدى الباحث ماذهب إليه الفريق الأول من أن الكاف في الآية هي الزائدة لما يأتي:

١-أن هذا القول هو المشهور عند المعربين، فلا يمكن الخروج عليه إلا بدليل قوي.
٢-أن القول بذلك موافق للمعنى الصحيح .

وبعد هذا كله يتبين لي أن عدّ زيادة الكاف من الضرائر الشعرية لا وجه له؛ لأن زيادتها في كلام العرب غير قليلة كما ذكر ذلك المرادي [٢]، ومن الأفضل والأحسن إخراجها من الضرائر الشعرية –والله أعلم-

---

[١] ينظر الجنى الداني للحسن القاسم المرادي-تحقيق / فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل-دار الكتب العلمية-بيروت – الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م ص ٨٩

[٢] ينظر المصدر السابق ص ٨٧

٤-زيادة اللام على المفعول.

قال تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [النمل:٧٢]

ورد هذا الشاهد القرآني في زيادة اللام على المفعول، واللام في لغة العرب تأتي عاملة مثل لام الجر ولام الجزم وتأتي مهملة مثل لام الابتداء ولام التعريف[١]وقد استشهد ابن عصفور بهذا الشاهد مبيناً أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر؛ ولذلك أورده في الضرائر[٢] واستشهد على هذه الضرورة بقول ابن ميادة:

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ الْعِراقِ ويَثْرِب مُلْكاً أَجارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعاهِدِ [٣]

يريد: أجار مسلماً ومعاهداً فتكون اللام زائدة

وكقول توبة الحميري العامري:

ومن يَكُ ذا عُود صليبٍ رجا به ليكسرَ عودَ الدَّهرِ فالدهر كاسرُهُ [٤]

فزيدت اللام في مفعول الفعل المتعدي المتأخر عن الفعل فالفعل "رجا" فعل متعد، فكان القياس: رجا به أن يكسر عود الدهر ،ففي البيتين السابقين زيدت اللام بين الفعل والمفعول للضرورة الشعرية.

قال ناظر الجيش: "قال ابن أبي الربيع: اختلف الناس في زيادة اللام: فأما سيبويه فلم يذكر ذلك، وتابعه عليه أبو علي وذهب المبرد إلى زيادتها مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ المعنى: ردفكم" [٥] وقال المبرد:" وقال بعض المفسرين في قوله: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ معناه : ردفكم. وتقول: لزيد ضربت، ولعمرو أكرمت إذا قدمت المفعول، لتشغل اللام ما وقعت عليه فإن آخرته فأحسن ألا تدخلها، إلا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسنا وحذفه أحسن؛ لأن جميع القرآن

---

[١] ينظر الجنى الداني ص٩٥

[٢] ينظر ضرائر الشعر ص٦٧

[٣] ينظر مغني اللبيب ٢٤١/١

[٤] ديوان توبة الحميري –شرح إبراهيم العطية-دار صادر بيروت-الطبعة الأولى-١٩٩٨م ص٤٦

[٥] شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش -تحقيق / مجموعة من المحققين-دار السلام- الطبعة الأولى- القاهرة- ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م ٢٩٣٦/٦

عليه" [1] وقد وافق المبرد في القول بزيادتها في الآية ابن مالك حيث يقول: "وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو ﴿لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف:٤٣] و﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٦] وسماعاً في نحو (ردف لكم) "، [2] وتبعهم الأخفش، والواحدي.[3]وخالفهم في ذلك ابن هشام حيث يقول في حديثه عن زيادة اللام: "وليس منه (ردف لكم) خلافاً للمبرد ومن وافقه بل ضُمّن (ردف) (اقترب)" [4]، وجوّز الأمرين العكبري [5] وقد ذكر بعض العلماء الأوجه الجائزة في قوله (ردف لكم) وهي كما يلي ملخصة:

الأول: أن "ردف" ضُمّن معنى فعل يتعدى باللام، أي: دنا وقرب.

الثاني: أن مفعوله محذوف واللام للعلة أي: ردف الخلق لأجلكم.

الثالث: أن اللام مزيدة في المفعول تأكيداً لزيادتها كما في الأبيات السابقة.

الرابع: أن فاعل (ردف) ضمير الوعد أي: ردف الوعد أي قرب ودنا مقتضاه و(لكم) خبر مقدم و(بعض) مبتدأ مؤخر والوقف على (ردف) وهذا فيه تفكيك للكلام.

الخامس: أن الفعل محمول على مصدره أي: الرادفة لكم وهذا أضعف مما قبله. [6]

والأظهر والأرجح من هذه الأقوال القول الأول وهو الذي عليه أكثر المفسرين، [7] وهي بهذا المعنى لا تخرج من باب الضرورة -والله أعلم-

---

[1] المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد-تحقيق/محمد عبدالخالق عظيمة-لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة-الطبعة الثالثة-١٤١٥هـ -١٩٩٤م ٣٦/٢

[2] شرح التسهيل ١٤٤/٣

[3] ينظر معاني القرآن ٤٦٧/٢ و الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي-تحقيق /عادل عبدالموجود و علي معوض وأحمد صيدة وأحمد الجمل-دار الكتب العلمية –بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٥هـ ١٩٩٤م

[4] مغني اللبيب ٢٤١/١

[5] ينظر التبيان ٢٣٨/٢

[6] ينظر الدر المصون ٦٣٩/٨ و اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي-تحقيق/ عادل عبدالموجود وعلي معوض- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ١٩٧/١٥

[7] ينظر البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي-تحقيق- محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعرفة-بيروت –الطبعة الثانية- ١٣٩١هـ- ١٩٧٢م- ٨٥/٣

٥-إدخال الحرف على الحرف.

قال تعالى: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ٣١﴾ [الإنسان:٣١]

ورد في هذه الآية قراءة لابن مسعود وهي (وللظالمين أعد لهم) [١]-وهي قراءة شاذة- وقد استشهد بها الألوسي على ضرورة إدخال الحرف على الحرف[٢]، وذلك في قوله "للظالمين"وفي قوله"لهم" هذا وقد ورد على ذلك أبيات شعرية عدت من باب الضرورة ومنها قول الأسود بن يعفر:

فأصبحْنَ لا يسألنهُ عن بما به أصَعّدَ في عُلْو الهوى أم تصوّبا [٣]

وكقول مسلم بن معبد الوالبي:

فلا والله لا يُلقىَ لما به ولا للما بهم أبدًا دواء [٤]

ففي البيت الأول كررت الباء مرتين وذلك في قوله(عن بما به) وفي البيت الثاني كررت اللام مرتين وذلك في قوله (ولا للما به).

هذا وقد تحدث الفراء عن الآية الكريمة بقوله: " قرأ عبد الله﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ ﴾فكرر اللام في الظالمين وفي لهم، وربما فعلت العرب ذلك" [٥] وقال عن البيت الأول:" فكرر الباء مرتين ولو قال: لا يسألنه عما به، لكان أجود ولكن الشاعر ربما زاد أو نقص ليكمل الشعر". وعن القراءة السابقة يقول السمين الحلبي:" وفيه وجهان، المشهور: أن يكون "للظالمين" متعلقاً بـ "أعدَّ" بعده ويكون "لهم" تأكيداَ. والثاني: وهو ضعيف جداً- أن يكون من باب الاشتغال على أن تقدر فعلاً مثل الظاهر، ويجر الاسم بحرف جر. فنقول: "بزيد مررت به"، أي: مررت بزيد مررت به. والمعروف في لغة العرب مذهب الجمهور، وهو إضمار فعل ناصب موافق للفعل الظاهر في المعنى"[٦].فنلاحظ من خلال ما سبق دخول حرف الجر على حرف جر آخر على جهة التأكيد، والذي عليه

---

[١] ينظر المحرر الوجيز ٥٠٠/٨
[٢] ينظر الضرائر للألوسي ص٢٣٢
[٣] ينظر ديوان الأسود بن يعفر-صنعه/نوري القيسي-وزارة الثقافة والإعلام- بغداد ص٢١
[٤] خزانة الأدب ٣٠٨/٢
[٥] الدر المصون ٢٢٠/٣
[٦] معاني القرآن ٢٢٠/٣

أغلب النحاة أن توكيد حروف الجر من غير فصل بين الحرف المؤكِّد والمؤكَّد شاذ في نفسه، فالتوكيد هنا واضح الثقل؛لأن الحرف فردي وتكراره مباشرة يزيد ثقله[١] وقد عدَّ بعض العلماء ذلك ضرورة شعرية ومنهم الرضي [٢]،وأبو حيان [٣] والسيوطي [٤] وغيرهم. وذهب ابن فارس إلى أن اجتماع اللامين في قول الشاعر:

فلا والله لا يُلقىَ لما به ولا للما بهم أبدًا دواء [٥]

قبيح، وأنه من أغاليط من يغلط، والعرب لا تعرفه [٦] وبناء على ذلك أجدني أميل إلى أن دخول حرف جر على آخر من غير فاصل بينهما شاذ، وما سمع منه يحفظ ولا يقاس عليه، لقلته وشذوذه، وما جاء من أبيات فهو يعد ضرورة شعرية –والله أعلم-

---

[١] ينظر الأصول ١٩/٢-٢٠ والمحتسب ٢٥٦/٢ والنحو العربي لعباس حسن –دار المعارف- مصر-الطبعة الرابعة - ٥٣٤/٣

[٢] شرح الكافية ٣٦٣/٢-٣٦٤

[٣] التذييل والتكميل ٩٦/٥

[٤] الهمع ١٤٦/٣

[٥] خزانة الأدب ٣٠٨/٢

[٦] الصاحبي ص ٣١

٦-زيادة واو العاطفة.

قال تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الزمر:٧٣]

وقال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ [الأنبياء:٩٦]

وقال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ ﴾ [الانشقاق:٢]

وردت الشواهد القرآنية على الاستشهاد بزيادة الواو العاطفة [١] كما ورد على ذلك أبيات شعرية خرّجت على الضرورة الشعرية، ومن ذلك قول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ [٢]

وقد خص ابن عصفور زيادة الواو بالشعر [٣].

وقد اختلف العلماء حول هذه المسألة على فريقين:

الفريق الأول: وهم الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي، [٤] والفراء،[٥]وثعلب، [٦] وتبعهم الأخفش،[٧] وابن مالك، [٨] إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة لمجيئها في كتاب الله عزو وجل وكلام العرب، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [الأنبياء:٩٦-٩٧] فالواو في (واقترب) زائدة؛ لأن التقدير: اقترب؛ لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ ﴾

---

[١] الضرائر للألوسي ٢٩٧-٢٩٨

[٢] ينظر ديوان امرئ القيس-تحقيق/أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف-مصر-الطبعة الخامسة ص١٥

[٣] ينظر ضرائر الشعر ص ٧١-٧٢

[٤] ينظر معاني القرآن ١٠٧/١

[٥] ينظر المصدر السابق ٢٣٨/١ و ٢١١/٢

[٦] ينظر مجالس ثعلب-تحقيق-عبدالسلام هارون-دار المعارف –مصر-الطبعة الخامسة.٧٤/١

[٧] ينظر معاني القرآن ١٢٥/١

[٨] ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك-تحقيق/محمد كامل بركات-دار الكاتب العربي-١٣٨٧هـ -١٩٦٧م ص ١٧٥

وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الزمر:٧٣] فإن الواو زائدة؛ لأنه جواب لقوله تعالى:(حتى إذا جاءوها) ، كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها :﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الزمر:٧٣]

ولا فرق بين الاثنين.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴿١﴾ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴿٢﴾ ﴾ [الانشقاق:٢]

فالواو زائدة، والتقدير فيه: أذنت؛ لأنه جواب (إذا).

وكقول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنا بطنُ خَبْت ذي ركام عقنقل [١]

التقدير: فلما أَجَزْنَا ساحةَ الحيِّ انتحى والواو زائدة لأنه جواب لـ (لمّا) [٢].

الفريق الثاني: وهم البصريون وعلى رأسهم الخليل، وسيبويه،[٣]وتبعهم الزجاج،[٤] وأبو علي الفارسي، [٥] وابن جني، [٦] وابن الشجري، [٧] وابن يعيش. [٨]

وجميعهم يرون أن الواو العاطفة لا يجوز أن تأتي زائدة.

يقول سيبويه:" وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الزمر:٧٣] أين جوابها ؟وعن قوله جل وعلا﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾

---

[١] ديوان امرئ القيس ص١٥

[٢] ينظر الإنصاف ص ٣٦٦

[٣] ينظر الكتاب ١٠٣/٣

[٤] ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣١١/٤- ٣٦٤

[٥] ينظر المسائل المنثورة لأبي على الفارسي-تحقيق/مصطفى الحيدري-مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق ص ١٦٩-١٧٠

[٦] ينظر سر صناعة الإعراب ص ٦٤

[٧] ينظر أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي الحسن العلوي-تحقيق/محمود الطنامي-مكتبة الخانجي-القاهرة-الطبعة الأولى-١٤١٣هـ -١٩٩٢م ٣٥٧/١-٣٥٨

[٨] ينظر شرح المفصل ١١/٥-١٢

[الأنعام:٢٧] فقال :إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيء وقع هذا الكلام" [١] ،وحجتهم في ذلك أن الواو حرف وضع في الأصل لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادتها مهما أمكن أن يجري على أصله صيانة للحرف من الزيادة وقد أمكن هنا، فجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن يحمل فيه على أصله. [٢]

هذا وقد أجاب البصريون على ما استشهد به الكوفيون على النحو التالي:

١-قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الزمر:٧٣] فالواو ليست في (فتحت) زائدة ،فتكون الجملة جواب(حتى إذا) وإنما الجواب محذوف كما ذكر ذلك سيبويه سابقا. [٣] والتقدير:
حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا وسعدوا [٤] وقيل التقدير: حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها [٥]، وقيل تقديره: دخلوها وحذف لأن في الكلام دليلا عليه [٦].

٢-قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [الأنبياء:٩٦-٩٧]

فليس الجواب ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ فتكون الواو زائدة وإنما الواو عاطفة وليست زائدة، والجواب ﴿يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا﴾ وهنا قول محذوف والتقدير: حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق قالوا يا ويلنا قد كنّا [٧].

---

[١] الكتاب ١٠٣/٣
[٢] ينظر الإنصاف ص ٣٦٧
[٣] الكتاب ٣/ ١٠٣
[٤] ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣٦٤/٤ والإنصاف ص٣٦٧
[٥] ينظر المصدر السابق ٣٦٤/٤
[٦] ينظر المرجع السابق
[٧] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٦٦/٢ والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٦٧

٣-قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢﴾ [الانشقاق:٢]

فالواو عاطفة وليست زائدة والجواب محذوف تقديره: إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت... يرى الإنسان الثواب والعقاب، ويدل على هذا التقدير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦﴾ [الانشقاق:٦]، والكدح عمل الإنسان من خير، وشر الذي يجازي عليه بالثواب والعقاب [١] وقيل التقدير: بعثتم [٢]

و قول امرئ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذي ركام عقنقل [٣]

قالوا: الواو فيه عاطفة وليست زائدة والجواب مقدر، والتقدير فيه: فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بها بطن حقف ذي قفاف، أو نلت مقصودي أو بلغت مرادي[٤] وأما تخصيص ابن عصفور زيادة الواو في الشعر فـ"هذا تحكم منه من غير فارق". [٥]

---

[١] ينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٧ والكشاف ٣٤١/٦

[٢] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٠٣

[٣] ينظر ديوان امرئ القيس ص١٥

[٤] ينظر معاني الحروف ص ٦٤ ورصف المباني ٨٨/٤

[٥] ينظر خزانة الأدب ٤٦/١١

٧-زيادة (أم).

قال تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ ﴾ [الزخرف:٥٢]

ورد هذا الشاهد القرآني على زيادة (أم) [١] وقد علق ابن عصفور على هذه الآية بأن (أم) فيها غير زائدة ويمكن حملها على المتصلة أو المنقطعة [٢] والمعروف أن (أم) في لغة العرب على عدة أوجه منها:

١-المتصلة ٢-المنقطعة ٣-ان تكون بمعنى الألف واللام ٤-الزائدة [٣]

وقد وردت عدة أبيات على زيادتها للضرورة يقول الراجز أبو زيد:

يا دهر أم ما كان مشيي رَقَصا بل قد تكون مِشْيتيّ توقصا [٤]

يريد: يا دهر ما كان

وقول ساعدة بن جؤية:

يَا ليت شعري ولا منجي من الهرم أم هل على العَيْشِ بعد الشيب من ندم [٥]

يريد: يا ليت شعري هل على العيش المشيب من ندم

وقد اختلف العلماء في (أم) في هذه الآية الكريمة إلى عدة مذاهب:

المذهب الأول: يرى أن (أم) في هذه الآية هي المنقطعة وإلى ذلك ذهب سيبويه وذكرها في باب (أم) المنقطعة فقال: "ومثل ذلك: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ ﴾ [الزخرف:٥٢] كأن فرعون قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء .فقوله : أم أنا خير من هذا ، بمنزلة : أم أنتم بصراء؛ لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة

---

[١] ينظر ضرائر الشعر ص٧٤-٧٥

[٢] ينظر المصدر السابق

[٣] ينظر رصف المباني ص١٧٨ و الجنى الداني ص٢٠٤

[٤] ينظر ضرائر الشعر ص ٧٤

[٥] ديوان ساعدة بن جؤية- تحقيق ميساء قتلان – رسالة ماجستير – جامعة دمشق -١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م وينظر الحماسة للبحتري-نشر- كمال مصطفى-المكتبة التجارية-القاهرة-الطبعة الأولى ١٩٢٩م ص٣٢٩

قولهم: نحن بصراء عنده وكذلك:أم أنا خير بمنزلته لو قال: أم أنتم بصراء" [١] وإلى ذلك ذهب الفراء،[٢] كذلك ذهب المبرد إلى ذلك فقال: "فإنما تأويله –والله أعلم-أنه قال: أفلا تبصرون. أم أنا خير؟ على أنهم لو قالوا له: أنت خير لكانوا عنده بصراء، فكأنه قال –والله أعلم-أفلا تبصرون، أم تبصرون وهذه (أم)المنقطعة؛ لأنه أدركه الشك في بصرهم" [٣] وقد نسب أبو حيان إلى سيبويه أنه جعل (أم) في هذه الآية متصلة، وكذلك ابن هشام. [٤]

المذهب الثاني: يرى أن (أم) في هذه الآية متصلة ومنهم الأخفش حيث يقول:" وهذه (أم) التي في معنى أيهما" [٥] والزمخشري حيث يقول:" أم هذه متصلة أفلا تبصرون أم تبصرون إلا أنه وقع قوله"أنا خير" موضع "تبصرون"؛ لأنه إذا قالوا: له أنت خير فهم عند بصراء وهذا إنزال السبب منزلة المسبب" [٦]وكذلك جعلها ابن هشام متصلة [٧].

المذهب الثالث: يرى أن (أم) في الآية الكريمة زائدة، ولم يقل بهذا الراي إلا أبو زيد الأنصاري [٨] والتقدير عنده: أفلا تبصرون أنا خير، وقد اعترض على ذلك المبرد بقوله:" وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون" [٩]

والذي يرى الباحث أن (أم) في هذه الآية ليست زائدة ويمكن حملها على المتصلة أو المنقطعة وأن حملها على الزيادة في الأبيات هو من باب الضرورة –والله أعلم -

---

[١] ينظر الكتاب ١٧٣/٣
[٢] ينظر معاني القرآن ٧٢/١
[٣] المقتضب ٢٩٥/٣-٢٩٦
[٤] البحر المحيط ٥٧٤/٧ و مغني اللبيب ٥٤/١
[٥] معاني القرآن ص٣١
[٦] الكشاف ٤٤٩/٥
[٧] مغني اللبيب ٥٤/١
[٨] المقتضب ٢٩٦/٣ و مغني اللبيب ٥٩/١
[٩] المقتضب ٢٩٧/٣

٨- زيادة (أن).

قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [يوسف:٩٦]

استشهد بهذه الآية الكريمة على زيادة (أن) [١] كما ورد على ذلك أبيات خرجت على الضرورة الشعرية ومنها قول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ [٢]

وتأتي (أن) زائدة في مواضع [٣]:

الأول: أن تقع بين (لو) وفعل القسم كقولك: أما والله أن لو فعلت لأكرمتك ويرى ابن عصفور أن (أن) هذه حرف يربط جملة القسم بالمقسم عليه، [٤] وهو بذلك قد خالف مذهب سيبويه، والنحويين القائلين بزيادتها في هذا الموضع قال أبو حيان معددًا مواضع زيادتها: "وبعد القسم قبل (لو) والجواب خلاف لمن زعم انها إذ ذاك رابطة لجملة القسم بالمقسم عليه إذا كان (لو) والجواب" [٥] وقد عدَّ ابن هشام رأي ابن عصفور بعيدًا؛ لأن الأكثر ترك هذه اللام والحروف الرابطة ليست كذلك. [٦]

الثاني: بعد (إذا) كقول أوس بن حجر:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ من جُمَّةِ الْمَاءِ غَارِفُ [٧]

الثالث: من الشاذ بين الكاف ومجرورها كقول الشاعر:

فيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْفو إلى وارق السَّلَمْ [٨]

---

[١] ينظر الضرائر للألوسي ص ٢٢٩

[٢] لم أعثر على قائله ينظر الخزانة ٤٨٥/٨

[٣] ينظر رصف المباني ١٩٧-١٩٨ والجنى الداني ٢٢١ ومغني اللبيب ٤١/١

[٤] ينظر المقرب لابن عصفور – تحقيق/أحمد الجواري وعبدالله الجبوري- الطبعة الأولى- ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ٢٠٥/١

[٥] البحر المحيط ٧٢/١

[٦] ينظر مغني اللبيب ١/ ٤٢

[٧] ينظر ديوان أوس بن حجر –تحقيق/محمد يوسف نجم- دار صادر- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ص٧١

[٨] نسب هذا البيت إلى ابن صريم اليشكري وإلى علباء بن أرقم وإلى كعب بن أرقم ينظر الكتاب ١٣٤/٢- والأصمعيات لأبي سعيد بن عبدالملك الأصمعي –تحقيق/ أحمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- مصر- الطبعة الخامسة ص ١٥٧ -لسان العرب لجمال الدين ابن منظور الأنصاري -دار صادر – بيروت -الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ مادة (قسم) ٤٨٢/١٢

في رواية من جر (ظبية).

الرابع: أن تقع بعد (لما) الحينية، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [يوسف:٩٦]

وقد مثّل لها سيبويه بقوله: "لمّا أن جاءوا وذهبت"، [١] وقد نبه النحويون على أن زيادتها في الموضعيين الأولين أكثر من زيادتها في الموضعين الآخرين [٢] هذه هي أبرز وأشهر المواضع التي تزاد فيها (أن) وهناك مواضع غير مشهورة والذي يهمنا منها زيادة (أن) الواقعة بعد (لكي) نحو قول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنًّا ببيداء بلقع [٣]

فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار (أن) بعد (كي) وتكون (كي) ناصبة للمضارع و(أن) زائدة مؤكدة لـ (كي) على طريق توكيد الحرف للحرف الملاقية في المعنى وإن اختلفا في اللفظ ولا عمل لها. وذهب بعضهم إلى أن العامل هو اللام و(كي) و(أن) توكيدان لها. واستدلوا على ذلك بالنقل والقياس أما النقل، فكقول الشاعرالسابق الذكر، وأما القياس فوجهه أنّ (أنْ)جاءت للتوكيد ،والتوكيد من كلام العرب فدخلت (أنْ) توكيدا لـ(كي) لا تفقهما في المعنى وإن اختلفا في اللفظ [٤] وردّ البصريون عليهم بأن البيت لا يعرف قائله، وأن ظهور(أن) إنما هو لضرورة الشعر، وأنه يمكن أن تكون (أن) بدلا من (كيما) لأنهما بمعنى واحد، وبأن التوكيد إنما جاز فيما وقع عليها الإجماع بخلاف ما وقع عليه الخلاف، فإنه لم يأت عن العرب فيه إلا شاذاً لا يعرج عليه، ولم يثبت ذلك الشاذ عنهم، فوجب ألا يكون جائزاً [٥] وإذا كانت (أن) زائدة فإنها لا تعمل، وخالف في ذلك الأخفش، فإنه يرى أن (أن) الزائدة تزاد في غير هذه المواضع وأنها تعمل النصب في المضارع، واستدل على ذلك بالسماع والقياس.

---

[١] الكتاب ١٥٢/٣
[٢] ينظر رصف المباني ص ١٩٧
[٣] لم أعثر على قائله ينظر الخزانة ٤٨٥/٨
[٤] ينظر الإنصاف ص ٤٦٦
[٥] المصدر السابق ص ٤٦٨-٤٦٩

أما السماع فكقوله تعالى: ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة:٢٤٦]

فهي هنا زائدة ومعناها: مالنا لا نقاتل، فأعمل (أنْ) وهي زائدة.

أما القياس،فهو أن الزائد قد عمل في نحو:ما أتاني من أحد، فأعمل(من)وهي زائدة[١].

وقد رد مذهبه جماعة من النحويين بأنه لا حجة له في ذلك؛ لأن (أن) في هذه الآية مصدرية، وهي بصلتها في تأويل مصدر منصوب عن أسقاط الجار، والتقدير: ومالنا في أن لا نقاتل [٢] أما القياس فمرفوض؛ لأن (أن) الزائدة إنما لم يجز أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحروف كـ (لو) و(كأن) وعلى الاسم بخلاف حرف الجر الزائد، فأنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه [٣]

والذي يبدو لي أنه من الأفضل إخراج زيادة (أن) من ضرورات الشعر وذلك لكثرة زيادتها في كلام العرب –والله أعلم –

---

[١] ينظر معاني القرآن ١٩٤/١

[٢] ينظر شرح التسهيل ٤/ ١٢

[٣] ينظر شرح التسهيل ١٢/٤ والجنى الداني ص ٢٢٣ ومغني اللبيب ٤٣/١

٩- بقاء حرف العلة مع الجازم.

قال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٩٠﴾ ﴾ [يوسف:٩٠]

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ بِعِبَادِي فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ [طه:٧٧]وقال تعالى: ﴿ سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾ ﴾ [الأعلى:٦]

قرأ ابن كثير ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾بإثبات الياء في كلمة (يتقي) [١] مع أنها مجزومة، وقرأ حمزة ﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾ بإسكان الفاء [٢].

وقد استشهد السيرافي بهذه الآيات على ضرورة عدم حذف حرف العلة مع وجود الجازم [٣] وقام بتخريج هذه الآيات وهذا ما سنذكره لاحقًا وأورد بعض الأبيات على ذلك منها قول قيس بن زهير العبسي:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ [٤]

ولم يقل (ألم يأتك).

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتضحك مني شيخةٌ عبشميـةٌ كأن لم ترى قلبي أسيرًا يمانيًا [٥]

ولم يقل (لم تر).

ولنا مع هذه المسألة وقفتان:

الوقفة الأولى: تأثير الجازم.

اختلف العلماء في تأثير الجازم فمنهم من قال: إن تأثير الجازم هو حذف حرف العلة من الفعل وممن قال بهذا القول سيبويه وذلك من خلال قوله:" واعلم أن الآخر إذا كان

---

[١] ينظر المحرر الوجيز ١٤٤/٥ والكشف ١٨/٢ وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٥٣

[٢] ينظر معاني القراءات لأبي منصور الأزهري ١٥٥/٢ المحرر الوجيز ١١٥/٦

[٣] ضرورة الشعر ص ٦٢وص٦٣وص٦٤

[٤] ينظر خزانة الأدب ٣٦١/٨

[٥] المفضليات للمفضل بن محمد الضبي –تحقيق / احمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون -دار المعارف -الطبعة السادسة ص١٥٨

يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة، ونون الاثنين والجميع، وذلك قولك: لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخر تقول: هو يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى "[١].

يقول السيرافي شارحا كلام سيبويه: "وقوله: "واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع "أراد "يغزو"و"يرمي"ولم يُرِد بقوله: "يسكن في الرفع "أن السكون هو علامة الرفع وإنما أراد: يسكن حال الرفع بالضم المقدر وقوله: "وحذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع "يعني: حذف الحرف الساكن علامة للجزم لأنهم لواقتصروا على حذف الضم المقدر، لاستوى لفظ الجزم والرفع، فحذفوا شيئا ليفرق بينهما في اللفظ"[٢] وقد وافق سيبويه في هذا الرأي المبرد حيث يقول: "فإن لحق شيئًا من هذه الأفعال الجزم، فإن جزمها حذف الحرف الساكن لأن الجزم حذف، فإن كان آخر الفعل متحركًا، حذفت الحركة، وإن كان ساكنا حذف الحرف الساكن، تقول: لم يغز، ولم يرم، كما تفعل في بالألف إذا قلت: لم يخش"[٣].وإلى مثل هذا ذهب كل من ابن السراج، [٤] وابن الأنباري. [٥]وهناك من يرى أن الجازم حذف الحركة المقدرة وإلى هذا ذهب أبو حيان حيث يقول: "والتحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، هذه الحروف منها، لأنها أصلية، أو منقلبة عند أصل، والجازم لا يحذف الأصلي، ولا المنقلب عنه فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يتلبس المجزوم بالمرفوع". [٦]ومنهم من نسب إلى سيبويه هذا الرأي وهذا مخالف لنص كلامه السابق[٧].

---

[١] الكتاب ٢٣/١

[٢] شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي-تحقيق/ رمضان عبدالتواب ومحمود حجازي ومحمد عبدالدايم- الهيئة المصرية للكتاب-١٩٨٦م ١٧٢/١

[٣] المقتضب ٢٧٢/١

[٤] ينظر الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج-تحقيق/عبدالحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-الطبعة الثالثة-١٤١٧هـ -١٩٩٦م ١٦٤/٢

[٥] ينظر الإنصاف ص ٤٢٦

[٦] الهمع ١٧٤/١

[٧] ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي-تحقيق-حسن هنداوي –دار القلم –دمشق ٢٠٣/١ وشرح الأزهرية لخالد عبدالله الأزهري- المطبعة الكبرى ببولاق ص١٧

والذي يترجح لدي القول الأول: وهو أن الجازم حذف أحرف العلة، وأما ما ذكره أبو حيان فيمكن الإجابة عنه بما يلي:

أولاً- أن الإعراب قد يكون زائداً على الكلمة، فالأسماء الستة تعرب بالحروف، وهي أصلية في الكلمة.

ثانيا- أن الحذف لو كان معتبراً بالتمييز بين صورة المرفوع وصورة المجزوم لكان المعتل بالألف -أيضاً-يحتاج إلى تمييز في النصب، ولم يحذفوا الألف لتمييز المنصوب عن المرفوع يضاف إلى ذلك الناصب قد يضمر فتزداد الحاجة إلى التمييز، ولم يجعلوا شيئًا يميز بينهما – والله أعلم-

الوقفة الثانية: إثبات حروف العلة في حالة الجزم.

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى أن إثبات حروف العلة في حالة الجزم ضرورة شعرية، وخرج القراءات السابقة الذكر على النحو التالي:

أولاً- قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾. حيث قرأ ابن كثير: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقي﴾ بإثبات الياء، وقد اختلف المعربون في توجيهها على قولين:

الأول: أن تكون (من) شرطية، و(يتقي) فعل مضارع مجزوم، والياء إشباع وبهذا قال العكبري: "أشبع حركة القاف فنشأت الياء" [١]

الثاني- أن تكون (من) موصولة، و(يتقي) فعل مضارع مرفوع، وبهذا قال مكي، [٢] وأجازه العكبري، [٣] وقد قال السيرافي بعدما ذكر هذه الآية إن هذا قليل في الكلام جداً [٤] - يقصد إثبات الياء في حالة الجزم-.

ثانيا: قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ٧٧﴾ حيث قرأ حمزة بجزم الفاء(لَا تَخَفْ)

---

[١] التبيان ٢١/٢

[٢] ينظر الكشف ١٨/٢

[٣] ينظر التبيان ٢١/٢

[٤] ينظر ضرورة الشعر ص ٦٢

يقول السيرافي: "في ذلك وجهان سوى هذا أحدهما: أنه جعل الأول نهياً والثاني خبراً، كأنه قال: "ولا تخف دركا وأنت لا تخافه امتثالا لما أمرناك به، وانزجارًا عما زجرناك عنه" ومثله كثير في الكلام.

والوجه الثاني: أن تكون الألف في"تخشى" زيدت لإطلاق الفتحة، إذا كانت رأس آية كما تزاد في القوافي والكلام المسجوع" [١]

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾ ﴾ خرّج السيرافي هذه الآية بقوله: " يجوز أن تكون خبراً كأنه قال: سنقرئك ونزيل عنك النسيان فلست تنساه ....

والوجه الثاني:أن يكون نهاه عن التشاغل والإهمال المؤديين إلى النسيان لمّا أُقرئ"[٢]

ويقول أبو حيان: وأثبت الألف في (لا تنسى) " وإن كان مجزومًا بلا التي هي للنهي لتعديل رءوس الآي" [٣] وذكر العكبري أن الألف ناشئة عن إشباع الفتحة [٤]

الفريق الثاني: أجاز إثبات حروف العلة في حالة الجزم في سعة الكلام؛ لأنه لغة من لغات العرب نزل بها قراءات قرآنية وشواهد شعرية متعددة. قال الفراء مخرجًا وجود الألف في قوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾ ﴾ حيث يقول: "وإن شئت جعلت تخشى"في موضع جزم وإن كان فيها الياء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك، قال بعض بني عبس:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأنَباءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زِيادِ

فأثبتت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم؛ لأنه رآها ساكنة فتركها على سكونها، كما تفعل بسائر الحروف وأنشد في بعض بني حنيفة:

قَالَ لَها مِنْ تَحتِها وما استوى هُزَّي إليكِ الجذعَ يَجْنِيكِ الجنى [٥]

وكان ينبغي أن تقول:"يجنك" [٦]

فنلاحظ في كلام الفراء أنه نسب وجود حرفي العلة لقبيلتي بني عبس، وبني حنيفة، والذي يبدو لي أن هذا الاستعمال جائز لوروده في كلام العرب بل هو لغة من لغاتهم

---

[١] المصدر السابق ص٦٣ وينظر مفاتيح الغيب للرازي-دار الفكر –بيروت-الطبعة الأولى-١٤٠١هـ-١٩٨١م ٩٢/٢
[٢] المصدر السابق ص ٦٤
[٣] البحر المحيط ٦٤٥/٨
[٤] ينظر التبيان ٤٦٠/٢
[٥] لم أعثر على قائله
[٦] معاني القرآن ١٦١/١-١٦٢

وردت فيه عدة أبيات شعرية تؤيده إضافة إلى أن بعض كبار القراء قد قرأ به فلا مجال لإنكاره أو جعله مختصًا بالضرورة بل يجب إخراجه من حيزها -والله أعلم-

١٠- إثبات ألف (أنا) في الوصل.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِيۚ تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡۚ وَمَن يَفۡعَلۡهُ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ١ ﴾ [الممتحنة:١]

ورد هذا الشاهد القرآني في الاستشهاد على إثبات ألف (أنا) في الوصل إجراءً لها مجرى الوقف وذلك حسب قراءة نافع وأبي جعفر حيث قرؤوا بمد الألف بعد النون في الوقف والوصل [١] غير أن ابن عصفور، والسيرافي، عدوا إثبات ألف ضمير الرفع المنفصل (أنا) من الضرورات الشعرية، وقالوا عن الآية السابقة: إنّ الذي قرأ بذلك وصل بنية الوقف إلا أن الفصل بين النطقين لقصر زمانه خفي على السامع [٢] وقد استشهدوا على تلك الضرورة بقول الأعشى:

فما أَنا أم ما انْتِحَالي القَوا ف بَعْدَ المشيبِ كَفَى ذَاكَ عَارا [٣]

وقول حميد الهلالي:

أَنَا سَيْف الْعَشِيرَة فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْت السَّنَامَا [٤]

ولنا مع هذه المسألة وقفات:

الوقفة الأولى: اللغات في ألف (أنا).

وردت في ألف (أنا) عدة لغات منها:

١-إثبات الألف في الوصل والوقف وهي لغة تميم وبها قرأ نافع.

٢-حذف الألف وصلاً ووقفًا.

٣-حذفها وصلاً وإثباتها وقفًا وهي لغة الحجاز [٥] .

---

[١] ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي-تحقيق/الرحالة الفاروق وعبدالله الأنصاري والسيد العبدالعال وإبراهيم محمد الشافعي-دار الخير-دمشق-الطبعة الثانية-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م ٢٧٨/٨ واتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين احمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء-وضع حواشيه/أنس مهدة-دار الكتب العلمية-بيروت -١٤٢٢هـ -٢٠٠١م ص ٥٣٩

[٢] ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٤٩ ضرورة الشعر للسيرافي ص ٧٧

[٣] ينظر ديوان الأعشى الكبير لميمون بن قيس- تعليق محمد حسين -مكتبة الآداب بالجماميز - القاهرة.ص ٥٣

[٤] ينظر ديوان ابن حميد الهلالي-تحقيق/ عبدالعزيز الميمني-الدار القومية-القاهرة-١٣٨٤هـ-١٩٦٥م ص١٣٣

[٥] ينظر همع الهوامع ٢٠١/١

الوقفة الثانية: الاختلاف في ألف(أنا).

وقد أُختلِف في ألف(أنا) فذهب البصريون الى أن الألف زائدة وليست من الأصل وإنما زيدت لبيان الحركة في الوقف، وذهب الكوفيون الى أنها بكمالها هي الاسم فالألف عندهم من أصل الكلمة وليست زائدة [١] واختاره ابن مالك بدليل إثبات الألف

وصلاً في لغة بني تميم [٢] وهو ما أكده الفراء بقوله: " ومن العرب من يقول: أنا قلت ذلك بتمام الألف فقرئت ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ﴿٣٨﴾ ﴾ [الكهف:٣٨] [٣] على تلك اللغة، وأثبتوا الألف في اللغتين في المصحف" [٤]

قال مكي القيسي معلقًا على هذه الآية: "وكأنه جعل(أنا) بكماله الاسم، وهو مذهب الكوفيين". [٥]

الوقفة الثالثة: آراء العلماء في هذه المسألة:

انقسم العلماء حيال هذه المسألة إلى فريقين:

الأول: يرى أن إثبات الألف في الوصل لغة رديئة شاذة خارجة عن القياس وأنها من ضرورة الشعر يقول الجوهري في حديثه عن الضمير (أنا):"والألف الأخيرة إنما هي لبيان الحركة في الوقف فإن توسطت الكلام سقطت إلا في لغة رديئة كقوله: أنا سيف العشرة فاعرفوني" [٦] وأقول فكيف توصف باللغة الرديئة وقد نطقت بها بعض قبائل العرب؟!

الثاني: يرى أن إثبات ألف (أنا) في الوصل إجراء لها مجرى الوقف لغة من لغات العرب نطقت بها بعض القبائل كتميم، وقيس، وربيعة، وقرأ بها بعض القراء المتواترة

---

[١] ينظر شرح المفصل لأبي البقاء بن يعيش الموصلي-تحقيق/ إميل بديع يعقوب -عالم الكتب-بيروت –الطبعة الأولى -١٤٢٢هـ -٢٠٠١م ٢٠٣/٢

[٢] ينظر شرح التسهيل ١٤٠/١-١٤١

[٣] وهي قراءة ابن عامر ونافع انظر-البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي –تحقيق/ عبدالرزاق المهدي-دار إحياء التراث العربي- بيروت-الطبعة الأولى- ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ٥ /٦٠٩

[٤] معاني القرآن ١٤٤/٢

[٥] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي-تحقيق/ محي الدين رمضان-مؤسسة الرسالة –الطبعة الخامسة- ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م ٦١/٢

[٦] ينظر الصحاح للجوهري مادة(أنن) ٢٠٧٥/٥ والكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد-تحقيق/محمد الدالي – مؤسسة الرسالة-بيروت –الطبعة الثانية-١٤١٢هـ -١٩٩٢م ٣٠/٢

قرأتهم. [١] وعلى هذا فلا يعد ذلك ضرورة. والذي أرى في هذه المسألة صحة ماذهب إليه الفريق الثاني لعدة وجوه وهي:

١-إن إثبات الألف في الوصل نطقت به العرب الذين يحتج بلغتهم ومنهم تميم وقيس وربيعة [٢] وما كان من الكلام على لغة من لغات العرب فهو فصيح والأجدر الأخذ به قال أبو حيان: " فإذا حملنا ذلك على لغة تميم كان فصيحًا"[٣]. وقال أبو حاتم السجستاني:" نزل بلغة قريش وهذيل وتميم " [٤] فهذا كله يدل على فصاحة بني تميم الذين أُخذ عنهم اللسان العربي، ووجد في القرآن حيث يوجد في القرآن الكريم أكثر من مئة وخمسين موضعاً جاء بلغة تميم التي تثبت الألف وصلا. [٥]

٢-إن إثبات الألف وصلاً جاء في الشعر من الكثرة بما كان بحيث ينبغي التحفظ عن وصفه بالضرورة.

قال ابن جني:" وقد أجرت العرب كثيرًا من ألفاظها في الوصل على حد ما تكون عليه في الوقف" [٦]

٣-وردت قراءات قرآنية متواترة في هذه المسألة منها قراءة نافع.

---

[١] ينظر المحرر الوجيز ٦٠٩/٥ شرح التسهيل ١٤١/١ البحر المحيط ١٥٩/٦

[٢] ينظر إعراب القرآن ٢ لأبي جعفر أحمد محمد النحاس-تحقيق/ زهير غازي زاهد-عالم الكتب- بيروت- الطبعة الثانية -١٤٠٥هـ ١٩٨٥م/١١٦

[٣] البحر المحيط ١٥٩/٦

[٤] أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية لعبدالعال سالم مكرم-مؤسسة علي الصباح-الكويت ص ٢٢نقلا عن لطائف الإشارات ورقة ٩ مخطوط

[٥] لغة بني تميم في القرآن الكريم لمشتاق صالح المشاعلي ص ٣

[٦] المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني- تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبدالله الأمين -إدارة إحياء التراث القديم -الطبعة الأولى سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م. ١٠/١

المبحث الثاني
الضرائر الصرفية

١- عدم حذف ألف (ما) الاستفهامية.

٢-مد المقصور.

ضرائر الزيادة

أولاً: الضرائر الصرفية.

١-عدم حذف ألف (ما) الاستفهامية.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ:١]

ورد هذا الشاهد القرآني على عدم حذف ألف(ما) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جر [١] وذلك في القراءة الشاذة لأبي بن كعب، وابن مسعود، وعكرمة حيث قرؤوا ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ بعدم حذف الألف من (ما) الاستفهامية [٢] كما ورد على ذلك أبيات شعرية خرجت على الضرورة ومنها قول حسان بن ثابت -رضي الله عنه-:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ [٣]

وقد كان للعلماء حول هذه المسألة أقوال منها قول الرازي: " (عمّ): أصله حرف جر دخل ما الاستفهامية ... والاستعمال الكثير على الحذف والأصل قليل، ذكروا في سبب الحذف وجوها (أحدها)قال الزجاج: لأن الميم تشرك الغنة في الألف فصارا كالحرفين المتماثلين (وثانيها) قال الجرجاني: أنهم إذا وصفوا ما في استفهام حذفوا ألفها تفرقة بينهما وبين أن تكون اسما كقولهم: فيم، وبم، ولم، وعلام، وحتام (وثالثها) قالوا حذفت الألف لاتصال ما بحرف الجرحتى صارت كجزء منه لتنبئ عن شدة الاتصال (ورابعها)السبب في هذا الحذف التخفيف في الكلام فإنه لفظ كثير التداول على اللسان"[٤] كما ذكر الزمخشري نحوًا من ذلك حيث يقول: "والاستعمال الكثير على

---

[١] موارد البصائر لفرائد الضرائر ص ٩٢ والضرائر للألوسي ص ١٥٩

[٢] المحرر الوجيز ٥١٢/٨ والبحر المحيط ٥٧٠/٨

[٣] ديوان حسان بن ثابت-تحقيق/عبد علي مهنا- دار الكتب-بيروت –الطبعة الثانية-١٤١٤هـ -١٩٩٤م ص ٩٠ وموارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم ص ٩١

[٤] مفاتيح الغيب ٢/٣١

الحذف ، والأصل قليل"، [١] وقال العكبري: "وحذفت ألفها مع حرف الجر للفرق بين الاستفهامية والخبرية " [٢]وقال الألوسي:" وإثباتها نادر،وقليل مختص بالضرورة" [٣]

ويقول الرضي:" وبعض العرب لا يحذف الألف من "ما" الاستفهامية المجرورة " [٤]

ونلاحظ من خلال ما سبق ما يلي:

١-إن الاستعمال الكثير على الحذف والأصل قليل ونادر.

٢-إن بعض العرب لا يحذف.

٣-إن سبب الحذف هو التفرقة بين "ما" الاستفهامية والخبرية كما قال بذلك أكثر العلماء.

٤-إن ما جاء من ذلك في الشعر فهو محمول على الضرورة

والذي يرى الباحث في ذلك أنه نادر في النثر، وضرورة في الشعر–والله اعلم –

---

[١]الكشاف ٢٩٤/٦

[٢]التبيان ٨٥/١

[٣]روح المعاني ٤٠١/١١

[٤]شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن -تحقيق /محمد نور الحسن ومحمد الزقزاق ومحمد محي الدين-دار الكتب العلمية-بيروت-١٤٠٢هـ -١٩٨٢م- ٢٩٧/٢

٢- مد المقصور.

قال تعالى :﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ۖ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾ ﴾ [النور:٤٣]

وقد ورد في هذه الآية الكريمة قراءة للتابعي الكبير طلحة بن مصرف حيث قرأ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ بمد (السنا) [١] -وهي قراءة شاذة-وقد ورد الاستشهاد بهذه القراءة على مسألة مد المقصور [٢] وقد ورد في ذلك أبيات شعرية منها قول طرفة:

لها كبدٌ ملساءُ ذاتُ أسرّةٍ وكشحانِ لم يَنْقُض طواءهما الحبَل [٣]

وكقول الأعرابي:

يَا لَكَ من تَمْرٍ ومِنْ شِيشاءِ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ [٤]

وقيل القياس: لهى مقصورًا والمد ضرورة [٥]

وتعتبر هذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحويين حيث انقسموا فيها إلى مذاهب:

الأول: مذهب أكثر البصريين [٦] أنه لا يجوز مد المقصود مطلقًا في ضرورة الشعر وحجتهم في ذلك أن المقصور هو الأصل ومده يؤدي إلى رده إلى غير أصله وذلك غير جائز.

---

[١] ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني-تحقيق/ علي النجدي وعبدالفتاح شلبي –المجلس الأعلى للشؤون الأسلامية-القاهرة-١٤٣١هـ -٢٠١٠م ١١٤/٢ والمحرر الوجيز ٤٠٠/٦

[٢] ضرائر الشعر ص٤١

[٣] ينظر ديوان طرفة بن العبد –تحقيق/ مهدي محمد ناصر الدين- دار الكتب –الطبعة الثالثة- ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ص٦١

[٤] ينظر نسب لأبي علي في سمط الآلى في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري- صححه وحققه/ عبدالعزيز الميمني- دار الكتب العلمية- بيروت ص٨٧٤ وإلى أبي عبيدة في العقد الفريد ٦ لأحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي –تحقيق /عبدالمجيد الترحيني –دار الكتب العلمية- بيروت –الطبعة الثالثة -١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م /٢٠٣

[٥] شرح المفصل ٤٣/٤

[٦] ينظر الإنصاف ص٦٠٥ وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبداللطيف أبي بكر الشجري الزبيدي-تحقيق/ طارق الجنابي- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م- ٧١/٦٤

الثاني: مذهب الكوفيين والأخفش وتبعهم ابن ولاد [١] أنه يجوز مد المقصور مطلقًا في ضرورة الشعر وحجتهم في ذلك وروده في أشعار العرب كثيرًا، وذكر أبو حيان أن ابن ولاد وابن خروف "زعمًا أن سيبويه دل على جوازه في الشعر كثيرًا" [٢] ويبدو أن أبا حيان لم يسلّم بما نسبه ابن ولاد وابن خروف إلى سيبويه ولذلك قال: أبو حيان أنهما "زعما".

الثالث: مذهب الفراء أنه يجوز مد المقصور مطلقًا في ضرورة الشعر بشرط أن يكون له قياس يوجب قصره "لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجئ في بابه ممدود نحو (فعلى تأنيث فعلان) نحو سكرى وعطشى فهذا لا يجوز أن يمد لأن مذكره سكران وعطشان وفعلى تأنيث فعلان لا تجئ إلا مقصورة" [٣] وقد رد أبو البركات الأنباري ماذهب إليه الفراء [٤].

ويبدو لي أن الراجح في هذه المسألة ماذهب إليه البصريون وأن الأبيات التي استدل بها الكوفيون مجهولة القائل ولايجوز الاحتجاج بشعر ونثر لا يعرف قائله [٥]. وأما قراءة ابن مصرف فقراءة شاذة ولم ترو عن غيره. يقول ابن جني "وأما مد المقصور وقصر الممدود، والإشباع، والتحريف فلا تعتد أصولا ولا تثبت بها مثل" [٦]والله أعلم-

---

[١] ينظر المرجع السابق
[٢] ارتشاف الضرب ٢٣٨٦/٥
[٣] الإنصاف ص ٦٠٥
[٤] ينظر الإنصاف ص ٦٠٩
[٥] ينظر الاقتراح ص ١٢٣
[٦] الخصائص ٢٠١/٣

الفصل الثاني
ضرائر النقص

المبحث الأول

الضرائر النحوية:

١-حذف نون الوقاية.

٢-حذف الموصول الاسمي وبقاء صفته.

٣-حذف عائد الصلة المرفوع.

٤- حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي تخفيفا.

٥-حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه.

٦-حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه.

٧-العطف على ضمير المتصل من غير توكيد أو فعل.

٨-العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض.

٩-حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً.

١٠-مباشرة الفعل الماضي (لأن) المخففة من الثقيلة.

١١-إضمار (لا النافية) الداخلة على الفعل المستقبل.

١٢-حذف لام الأمر وبقاء الجزم.

١٣-حذف همزة الاستفهام.

١٤-الاكتفاء بالحركات عن حروف المد واللين.

١٥-حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

١٦-حذف علامتي الإعراب الضمة والكسرة من الحرف الصحيح.

ضرائر النقص

أولاً: الضرائر النحوية.

١-حذف نون الوقاية.

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾[الزمر:٦٤]

قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر (تأمروني) بنون خفيفة وحذف واحدة منهما [١]

وقد ورد هذا الاستشهاد على حذف نون الوقاية التي تأتي مع نون الرفع في الفعل [٢].

كما ورد على ذلك أبيات شعرية منها قول عمرو بن معد يكرب:

تراه كالثَّغامِ يُعلُّ مِسْكاً يسوء الفاليات إذا فليْني [٣]

يريد: فليننني.

وقد اختلف النحاة في النون المحذوفة في الآية الكريمة أهي نون الرفع أم نون الوقاية على قولين:

الأول: أنها نون الرفع، وإلى ذلك ذهب سيبويه إذ يقول:" وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا ثم ادخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع .... وقد حذفوها أي نون الرفع – فيما هو أشد من ذا بلغنا أن بعض القراء قرأ " أتحاجوني" وكان يقرأ: "فبم تبشرون" وهي قراءة أهل المدينة " [٤] ووافقه ابن السراج، [٥] وابن مالك. [٦]

الثاني: وهو مذهب جمهور النحويين الذي يرى أن المحذوفة هي نون الوقاية وقد نقل أبو حيان عن ضياء الدين بن العلج إجماع النحويين على ذلك قال:" وفي البسيط: وأما في

---

[١] ينظر المحرر الوجيز ٤١٠/٧

[٢] ما يجوز للشاعر ص ٢١٠

[٣] ديوان عمرو بن معد يكرب-تحقيق/ مطاع الطرابيشي-مجمع اللغة العربية-دمشق-الطبعة الثانية-١٤٠٥هـ -١٩٨٥م ص ١٨٠

[٤] الكتاب ٣/ ٥١٩

[٥] ينظر الأصول في النحو ٢٠١/٢

[٦] ينظر شرح التسهيل ١٤٠/١

ضمير الفاعل –يريد في "فليني" –فلا خلاف أن نون الوقاية هي المحذوفة"[١]وإلى هذا ذهب الأخفش، [٢] والمبرد، [٣]، وأبو علي الفارسي، [٤] وابن جني.[٥]

وحجتهم أن نون الوقاية هي التي يحصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف، وأن نون الرفع علامة إعراب فالمحافظة عليها أولى.

وهذا الرأي هو الذي يترجح لدى الباحث؛ لأن الإعراب حكم وينبني عليه المعنى، وأما نون الوقاية فهي عارضة اجتلبت لسبب، وقد اختفى هذا السبب لحيلولة نون الرفع بين الياء وآخر الفعل، وحذف هذه النون وارد عن العرب، ومن الحسن العدول عن وصف ذلك بالضرورة –والله أعلم –

---

[١] التذييل والتكميل ١٩٣/٢
[٢] ينظر معاني القرآن ص ٢٥٤
[٣] ينظر التذييل والتكميل ١٩٢/٢
[٤] ينظر الحجة ٣٣٣/٣-٣٣٥
[٥] ينظر المنصف ٣٣٨/٢-٣٣٩

٢-حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته.

قال تعالى: ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴿١١﴾ ﴾ [الجن:١١]

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾ [الأنعام:٩٤]

ورد الاستشهاد بهذه الآيات على مسألة حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته [١] ففي الآية الأولى التقدير: " ومنا منْ دون ذلك" وفي الآية الأخرى التقدير :"ولقد تقطع ما بينكم" كما ورد عليها أبيات منها قول حسان:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ويمدحهُ، وينصرهُ سواءُ [٢]

أي: ومن يمدحه وينصره.

وكقول جرير:

هل تتركُنَّ إلى القسين هجرتكم ومسحكم صُلبهم رخمان قربانا [٣]

التقدير:وقولكم يارحمن قربانا، فحذف المصدر، وهو"قولكم" وهو من قبيل الموصولات، أبقى صلته وهو يارحمن قربانا لأنه في موضع مفعول به ،هذا وقد اختلف العلماء حول حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته إلى ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول: الجواز مطلقًا.

فيجوز عندهم حذف الموصول الاسمي غير (أل) مطلقا، سواء عطف على مثله أم لم يعطف على مثله ،وذلك لوجود ما يدل عليه وهو صلته، وقد اختار هذا المذهب الكوفيون، والبغداديون، [٤] والأخفش، [٥] والمازني، [١]

---

[١] ينظر ضرائر الشعر ص ١٨٣
[٢] ديوان حسان بن ثابت ص ٢٠
[٣] ديوان جرير ص ١٦٧
[٤] ينظر التذييل والتكميل ١٦٩/٣ وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٤
[٥] ينظر شرح التسهيل ١/ ٢٣٥

وابن مالك، [٢] والرضي، [٣] وغيرهم، وقد ذكر ابن مالك [٤] أن مذهب الكوفيين جواز الحذف إذا علم الموصول، وتابعه أبو حيان [٥] في وضع هذا القيد على مذهب الكوفيين، والذي في كتبهم عدم اشتراط هذا الشرط، يقول الفراء عن تفسير قول الله تعالى:﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴿٢٢﴾ ﴾ [العنكبوت:٢٢]"يقول القائل: وكيف وصفهم أنهم لا يعجزون في الأرض ولا في السماء، وليسوا من أهل السماء؟ فالمعنى –والله أعلم-ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا من في السماء بمعجز وهو من غامض العربية الذي يظهر في الثاني " [٦] فلم يشترط الفراء العلم بالموصول كما زعم ابن مالك، وأبو حيان.

المذهب الثاني: المنع مطلقًا.

فلا يجوز عندهم حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته، وخرّجوا الآيات السابقة على حذف الموصوف وإقامة الوصف مكانه [٧]، وهذا مذهب البصريين [٨] وصرح به المبرد، [٩] والزجاج. [١٠]

المذهب الثالث: الجواز إذا عُلِم.

وقد ذهب إلى هذا المذهب ابن مالك في أحد قوليه حيث يقول في الكافية الشافية:

وربما أسقط موصول عُرف بسابق عليه ساقط عُطف [١١]

وشرح البيت قائلاً: "وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به". [١]

---

[١] ينظر مجالس العلماء لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي-تحقيق/عبدالسلام محمد هارون-مكتبة الخانجي –القاهرة-الطبعة الثالثة- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م ص١١٠

[٢] ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك جمال الدين محمد النحوي-تحقيق/محمد فؤاد عبدالباقي-دار العروبة – القاهرة ص٧٧

[٣] ينظر شرح الكافية ٧١/٣

[٤] ينظر شرح التسهيل ٢٣٥/١

[٥] ينظر التذييل والتكميل ١٦٩/٣

[٦] معاني القرآن ٣١٥/٢

[٧] ينظر التبيان ٤٠٨/١والبحر المحيط ٢٣٧/٤ و ٤٩٠/٨

[٨] ينظر شرح التسهيل ٢٣٥/١

[٩] ينظر المقتضب ١٣٥/٢

[١٠] ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٥

[١١] الكافية الشافية ٣٠٨/١

فجواز الحذف هنا مشروط بالعطف على موصول قبله، أما في شرح التسهيل فقيده بالعلم بالمحذوف دون تخصيص العلم به بالعطف على موصول. [٢]

وقد تابع ابن مالك في ذلك الأشموني [٣] والذي يترجح عند الباحث هو المذهب الأول لكثرة السماع فيه عن العرب. يقول الرضي: "ولا حاجة لمنع البصريين من حيث القياس إذ قد تحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاءً أو عينًا، وليس الموصول بألزق منها". [٤]

وبناء على ذلك فالأحسن إخراج ذلك من حيز الضرورة –والله أعلم –

---

[١] المصدر السابق ٣١٣/١-٣١٤

[٢] ينظر شرح التسهيل ٢٣٥/١

[٣] ينظر حاشية الصبان ٢٥٣/١

[٤] شرح الرضي على الكافية –تعليق/ يوسف حسن عمر-منشورات جامعة قار يونس-بنغازي-الطبعة الثانية-١٩٩٦م ٧١/٣

٣-حذف عائد الصلة المرفوع.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [البقرة:٢٦]

وقوله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [الأنعام:١٥٤]

قرأ الضحاك، وأبو حاتم، والأصمعي عن نافع، وابن السماك "بعوضةُ" بالرفع [١] هذا بالنسبة للآية الأولى. كما قرئت الآية الثانية "على الذي أحسنُ" برفع كلمة "أحسن" وقد قرأ بها يحيى بن عمرو، وابن أبي أسحاق، والحسن، والسلمي، وغيرهم، [٢]وكلا القراءتين من الشواذ.

وقد ورد الاستشهاد بهما على حذف عائد الصلة المرفوع. [٣] كما ورد على ذلك أبيات شعرية منها قول عدي بن زيد:

لَمْ أَرَ الفِتْيانِ في غبن الــ أيامِ ينسون ما عواقِبُهَا [٤]

أي: الذي هو عواقبها.

ولحذف عائد الصلة إذا كان مبتدأ شروط ذكرها العلماء وهي: [٥]

أحدهما: ألا يكون بعد حرف نفي نحو: جاء الذي ما هو قائم.

الثاني: -ألا يكون بعد أداة حصر نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.

الثالث: ألا يكون معطوفًا على غيره نحو: جاءني الذي زيد وهو منطلقان.

الرابع: ألا يكون معطوفا على غيره نحو: جاءني الذي هو وزيد فاضلان.

---

[١] ينظر المحرر الوجيز ١٥٦/١ والبحر المحيط ١٧٨/١

[٢] ينظر البحر المحيط ٠٣٢٩/٤

[٣] ينظر ضرائر الشعر ص ١٧٢-١٧٣ ومعاني البصائر ص ٣٠٧

[٤] ديوان عدي بن زيد العبادي-تحقيق/محمد جبار المعيبد-منشورات وزارة الثقافة والإرشاد –بغداد-١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م ص ٤٥

[٥] المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل -تحقيق وتعليق/د. محمد كامل بركات دار الفكر بدمشق –الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م- ١/ ١٥٣

الخامس: ألا يكون خبره جملة ولا ظرفًا ولا مجرورا نحو: جاءني الذي هو في الدار.

السادس: أن تطول الصلة وهذا ما اشترطه البصريون، ولم يشترطه الكوفيون، فأجازوا الحذف من قولك: جاء الذي هو فاضل طالت الصلة أم لم تطل.

ولذلك أجاز الكوفيون الحذف في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ برفع (بعوضة) والتقدير عندهم: مثلا الذي هو بعوضة. أيضا في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾

برفع أحسن أي: هو أحسن.

هذا وقد حكم البصريون على هذه القراءة بالشذوذ، [١] ووصفها ابن الأنباري بالقلة والندور [٢]. قال سيبويه:(واعلم أن "كفى بنا فضلا على من غيره) [٣] –برفع غير- أجود وفيه ضعف إلا أن يكون فيه (هو) لأن (هو) من بعض الصلة، وهو نحو: مررت بأيهم أفضل وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ -برفع أحسن-

واعلم أنه قبيح أن تقول: هذا من منطلق، إذا جعلت المنطلق حشواً -يعني صلة للموصول-أو وصفا، فإن أطلت الكلام فقلت: من خير منك حسن في الوصف والحشو، زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلا يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحا " [٤] وقال أبو الفتح: "وحذف الضمير من هنا ضعيف؛ لأنه ليس فضله" [٥] وكذا قاله العكبري، [٦] وقال ابن يعيش عند الحذف:

"وهو قبيح جدا" [٧] وقال الأشموني: "الحذف نزر لا يقاس عليه" [٨]

وأسباب المنع والرد والتضعيف تعود إلى سببين:

---

[١] ينظر ضرائر الشعر ص ١٧٤ والبحر المحيط ١٧٨/١

[٢] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٠/١

[٣] يريد قول حسان بن ثابت :

كفى بنا فضلا على من غيره حب النبي محمد إيانا

ولا يوجد في ديوانه ينظر المفصل ١٢/٤

[٤] الكتاب ١٠٧/٢

[٥] ينظر المحتسب ٦٤/١

[٦] ينظر التبيان ٤٢٨/١

[٧] شرح المفصل ٣٩٢/٢

[٨] حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤٥/١

الأول: أن الصلة إنما وقعت في الكلام للإيضاح والبيان، وحذف المبتدأ في هذا الموضع مناف لذلك. [١]

الثاني: أن العائد هنا أحد ركني الجملة، وليس فضلة كالمفعول به [٢]، وإنما سهل قليلاً للعلم بالمحذوف إذ الصلة لا تكون بالمفرد [٣] هذا إذا لم يكن العائد في صلة (أي)، أما إذا كان في صلتها فلا يشترط طول الصلة اتفاقا، بل يحذف العائد، طالت الصلة أم قصرت. والذي يرأى الباحث ماذهب إليه البصريون للأسباب السابقة الذكر وذلك لقوة الأسباب التي اعتمدوا عليها –والله أعلم-

[١] ينظر سر صناعة الإعراب ٣٨١/١
[٢] ينظر أمالي ابن الشجري ٠١١٢/١
[٣] ينظر شرح المفصل ٣٩٢/٢

٤-حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي تخفيفًا.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ ﴾

[البقرة:٢٧٨]

قرأ الحسن (بقيْ) بسكون الياء للتخفيف [١] وقد ورد الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي تخفيفا [٢].

وتعتبر هذه القراءة من القراءات الشواذ، [٣] وقد أتت أبيات شعرية على هذه المسألة منها قول أحمد بن يحيى:

ليت شعري إذا القيامة قامت ودُعيْ بالحساب أين المَصِيرَ [٤]

والشاهد إسكان الياء في (دعي).

وقول جرير:

هُوَ الخَليفَةُ فارْضَوْا ما قَضَى لَكُمُ ماضي العزيمة ما في حكمه جنف [٥]

ورد (مارضيْ) بإسكان الياء.

وقول وضاح اليماني:

إنما شعري قَنْدٌ خُلَطِتْ بالجُلْجُلانِ [٦]

والشاهد في تسكين الطاء في (خَلَطَ).

هذا وقد تطرق النحاة إلى مسألة تسكين حركة البناء في آخر الفعل الماضي، يقول المبرد: "ولايجوز في مثل ذهب أن تسكن، ولا في مثل جمل. لا يسكن ذلك اسماً ولا فعلاً لخفة الفتحة، وثقل الكسرة، والضمة،". [٧]

---

[١] ينظر المحرر الوجيز ١٠٣/٢ والبحر المحيط ٥٤٣/٢

[٢] ينظر ضرائر الشعر ص ٨٩

[٣] ينظر مختصر في شواذ القرآن لأبن خالويه – مكتبة المتنبي- القاهرة ص٢٤

[٤] شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري-تحقيق/بركات يوسف هبود-المكتبة العصرية-بيروت- ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م ص٢٥٨وضرائر الشعر ص٨٨

[٥] ديوان جرير-تحقيق/ نعمان محمد طه-الطبعة الثالثة-دار المعارف- القاهرة ص ١٧٥

[٦] ديوان وضاح اليمن/لمحمد بهجت الأثري وأحمد حسن الزيات –تحقيق/ محمد خير البقاعي-دار صادر بيروت-الطبعة الأولى-١٩٦٩م .ص ٨٩. وتهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري-تحقيق/محمد عوض مرعب-دار إحياء التراث العربي-بيروت-الطبعة الأولى-٢٠٠١م ٢٦٣/١٠

[٧] المقتضب ٢٥٥/١

فنلاحظ أن المبرد لا يجيز ذهاب حركة البناء بالتسكين معللا ذلك بخفة الفتحة فالمخفف عنده لا يخفف.

ويقول الزجاجي:" فإن من العرب من يفر من الضم، والكسر، إلى السكون خفيفا...ولايفرون من الفتح إلى السكون"، [١] ويقول الرضي:" المفتوح لا يخفف". [٢]

وقد أورد السمين الحلبي عدة أبيات ورد فيها ذهاب علامة البناء من آخر الكلمة بالتسكين. ثم علق على ذلك بقوله:" ولايحسن ذلك؛ لأنها حركات بناء". [٣] كما حكم عليها ابن عصفور بقوله:" شاذ يحفظ ولايقاس عليه". [٤]

ونلاحظ من خلال النصوص السابقة لأقوال العلماء عدم إجازتهم ذهاب حركة البناء بالتسكين، وهو ما أميل إليه لأن الفتح والتسكين كالشيء الواحد، وماورد في ذلك من أبيات فيخرج على الضرورة –والله أعلم-

---

[١] اللامات للزجاجي-تحقيق/مازن المبارك-دار الفكر-دمشق-الطبعة الثانية-١٤٠٥هـ -١٩٨٥م ص ٣٥
[٢] شرح الشافية ٤٢/١
[٣] الدر المصون ١/ ٣٦٣
[٤] ضرائر الشعر ص ٨٩

٥-حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

قول تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [يوسف:٨٢]

استشهد بهذه الآية الكريمة على مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه [١]

وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أي: أهل القريةوقد جاء في ذلك أبيات منها قول النابغة الجعدي:

وكيف تُواصِلُ مَنْ أصْبَحَتْ خِلالَتُهُ كأبي مَرْحَبِ [٢]

فشبه "الخلالة " بأبي مرحب، وليس من جنسها والمعنى: "كخلالة أبي مرحب".

ومنها قول النابغة الجعدي:

كأن عَذِيرَهُم بجنوب سِلَّى نَعَامٌ قَاقَ في بلد قَفِارِ [٣]

فالعذير: الصوت فشبه" الصوت" بالنعام ، والمعنى :"كأن عذيرهم عذير نعام".

وقد ذهب جمهور النحاة [٤] إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، إذا أمن اللبس، ومنهم سيبويه، [٥] والمبرد، [٦]والفراء، [٧] والزجاج، [٨]وابن الحاجب، [٩] والسيوطي، [١٠] وغيرهم.

قال سيبويه عن الشاهد القرآني السابق: "إنما يريد أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لوكان هاهنا" [١١] فإذا لم يؤمن اللبس، كقولك:" رأيت هنداً، وأنت تريد غلام هند " .

---

[١] ينظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٥

[٢] ديوان النابغة الجعدي-تحقيق /واضح العمد-دار صادر-بيروت-الطبعة الأولى-١٩٩٨م ص ٣٩

[٣] المصدر السابق ص ٩٧

[٤] ينظر البحر المحيط ٤٣٤/٥

[٥] ينظر الكتاب ٢١٢/١

[٦] ينظر المقتضب ٢٣٠/٣

[٧] ينظر معاني القرآن ٦١/١-٦٢

[٨] ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٧٥-١٧٦

[٩] ينظر الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو بن عمر بابن الحاجب النحوي-تحقيق/ موسى العليلي -مطبعة العاني -بغداد ٤٢٤/١-٤٣٠

[١٠] ينظر الهمع ٤٢٨/٢

[١١] الكتاب ٢١٢/١

إن الحذف لا يجوز [١] بينما ذهب أبو الحسن الأخفش إلى عدم قياسه وقصره على السماع. [٢]

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه نوعان:

قياسي: وهو ما امتنع فيه استبداد القائم مقام المضاف في الإعراب.

وسماعي: وهو ما صح فيه استبداد القائم مقام المضاف في الإعراب.

ومعنى الاستبداد: هو أن يكون المضاف إليه صالحا للفاعلية إن كان المضاف فاعلاً ولغير الفاعلية إن كان غير فاعل [٣] فالحذف في قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ قياسي لعدم استبداد القرية وصلاحيتها بوقوع السؤال عليها، بخلاف قول ذي الرمة:

عَشِيَّة فَرَّ الحارثيُّون بَعْدَمَا قضى نَحْبه فِي ملتقى الْقَوْم هوْبرُ [٤]

يريد: ابن هوبر، وهذا حذف سماعي؛ لأن القائم مقام المضاف يصح فيه الاستبداد.

وأجاز ابن جني (جلستُ زيداً) على تقدير: (جلوس زيد) [٥] واعترض عليه النحاة في ذلك؛ لأن المعنى لا يتعين الاحتمال أن يكون المعنى: (جلست إلى زيد) فحذفت (إلى) وانتصب ما كان مجرورا بها على نزع الخافض [٦] فابن جني في ذلك يرى القياس مطلقا، والذي أميل إليه في ذلك قول الجمهور فهو رأي وسط يؤيده كثرة الأدلة، أما رأي الأخفش ففيه تحجيم للغة، ورأي ابن جني فيه فتح للباب على مصراعيه، ولا يؤمن فيه اللبس واللغة قائمة على الوضوح والإبانة -والله أعلم-

---

[١] ينظر الخصائص ٢٨٤/٢ وشرح المفصل ١٩٣/٢

[٢] المصدر السابق ١٩٣/٢

[٣] ينظر شرح التسهيل ٢٦٦/٣

[٤] ديوان ذي الرمة-تحقيق/عبدالرحمن المصطاوي-دار المعرفة-بيروت-الطبعة الأولى-١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م ص ١١٤

[٥] ينظر شرح التسهيل ٢٦٦/٣ والارتشاف ١٨٣٧/٤ ولم اجد قول ابن جني في كتبه

[٦] ينظر المراجع السابقة

٦-حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

قال تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [التوبة:٨٢]

استشهد بهذه الآية الكريمة على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه [١] والتقدير: ضحكاً قليلاً وبكاء كثيراً.

وقد ورد في ذلك أبيات شعرية منها قول النابغة:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَني أُقَيشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيهِ بِشَنِّ [٢]

أراد: جمل من جمال بني أقيش.

وقول ذي الرمة:

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ وَآخَرُ يَثْنِي عبرة العَيْنِ بِالهَمْلِ [٣]

يريد: ومنهم فريق دمعة سابق له.

وقد اختلف العلماء حول هذه المسألة إلى فريقين:

الفريق الأول : يجيز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إذا كان جملة أو شبهها وذلك إن ظهر أمر الموصوف ظهوراً يستغنى معه عن ذكره، وهو قول سيبويه حين قال:"وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول:"ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا) وإنما يريد: ما منهما واحد مات" [٤] وتبعه في ذلك المبرد، [٥] وابن يعيش. [٦]

الفريق الثاني: إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت جملة أو شبهها لا يجوز إلا إذا كان بعض اسم مقدمًا مخفوضًا بـ من أو في" نحو (منّا ظغن ومنّا أقام) أي منّا فريق ظغن ، ومنا فريق أقام [٧] فإن لم يكن كذلك فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وهو قول ابن جني، [١] وابن مالك، [٢] والرضي. [٣]

---

[١] ينظر موارد البصائر ص ٢٩٩

[٢] ديوان النابغة الذبياني-تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف –الطبعة الثانية ص ١٢٦

[٣]ديوان ذي الرمة ص٢١٧

[٤]الكتاب ٣٤٥/٢

[٥] ينظر المقتضب ١٣٧/٢

[٦] ينظر شرح المفصل ٢٥٣/٢

[٧] ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد جمال الدين ابن هشام –المحقق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي - الناشر-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ١٤٥/٣ وشرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبدالله الأزهري- تحقيق/محمد بلعال السود-دار الكتب العلمية-بيروت –الطبعة الأولى- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ١٢٧/٢

والقول الأول هو الراجح عندي؛ وذلك لوروده في فصيح الكلام من القرآن الكريم ، وقول العرب، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴿١٩٣﴾ ﴾ [آل عمران:١٩٣]

فـ (مع الأبرار) صفة لموصوف محذوف قال القرطبي:" أي أبراراً مع الأنبياء أي في جملتهم " [٤] ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [النساء:١٥٩] قال أبو حيان:" (إن) هنا نافية، والمخبر عنه محذوف، قامت صفته مقامه، والتقدير: ما أحدٌ من أهل الكتاب كما حذف في قوله تعالى:﴿ وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ ﴿٧١﴾ ﴾ [مريم:٧١]أي: وما أحدٌ منكم إلا واردها)" [٥] وأما وروده في كلام العرب، فما نقله عنهم سيبويه كما مر معنا من قولهم (وما منهما مات حتى رأيته) والتقدير: وما منهما أحد مات. وبناء على ذلك يستحسن إخراج ذلك من حيز الضرورة –والله أعلم-.

---

[١] ينظر سر صناعة الإعراب ٢٨٤/٢
[٢] ينظر شرح التسهيل ٣٢٢/٣
[٣] ينظر شرح الرضي ٣٢٥/٢
[٤] الجامع لأحكام القرآن ٣٠٨/٤
[٥] ينظر البحر المحيط ٥٥٤/٣

٧-العطف على ضمير الرفع المتصل من غير توكيد أو فصل

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [النمل:٦٧]

اسُتشِهد بقوله تعالى ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ ﴾ على مسألة العطف على ضمير الرفع المتصل من غير توكيد أو فصل [١]. وقد جاز العطف في هذه الآية عند ابن عصفور؛ لأن في الكلام طولا يقوم مقام التوكيد [٢] كما أن هناك أبياتا وردت على هذه المسألة منها قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ، إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كنعاجِ الملا تعسفنَ رملا [٣]

وقول جرير:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ من سَفَاهَةِ رَأْيِه ما لم يكن وأبٌ له لِيَنَالَا [٤]

فكان الوجه أن يقول في البيت الأول: " إذا أقبلت هي وزهر" وفي البيت الثاني:" مالم يكن هو وأب له".هذا وقد أجمع النحاة على أنه إذا كان هناك توكيد أو فعل، فإنه يجوز معه العطف من غير قبح [٥].أما ورود العطف دون فعل ففيه خلاف على قولين، هما على النحو التالي:

أولاً-جوازه في الاختيار، والأكثر في الكلام التوكيد، وعليه الكوفيون [٦]، وابن مالك[٧] قال الفراء:" أكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأن في الفعل مضمرًا" [٨].

ثانياً-لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام بضمير منفصل نحو قولك : "ذهبت أنا ومحمدٌ" أو فصل بينه وبين المعطوف نحو قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا

---

[١] ينظر ضرائر الشعر ص ١٨٢
[٢] المصدر السابق ص ١٨٢
[٣] ديوان عمرو بن أبي ربيعة-تحقيق/ بشير يموت -المطبعة الوطنية-بيروت-الطبعة الأولى-١٣٥٣هـ- ١٩٣٤م ص ٢٣٤
[٤] ديوان جرير ص ٧٥
[٥] ينظر الإنصاف ص ٣٨٠
[٦] المصدر السابق ص ٣٨٠
[٧] ينظر شرح التسهيل ٣/٣٧٣-٣٧٤
[٨] معاني القرآن ٣/٩٥

تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ ﴾ حيث فصل "ترابا" بين الضمير وما عطف عليه، وما جاء من الشعر على خلاف ذلك فمحمول على الضرورة ،وعُزِي هذا القول إلى البصريين[1]

وعللوا ذلك بأن الضمير المرفوع المتصل لا يخلو من حالتين:

١-أن يكون مستترًا، نحو: قام وزيد وفي العطف عليه عطف للاسم على الفعل، وهو غير جائز.

٢-أن يكون بارزًا، نحو: قمت وزيد فالعطف عليه عطف على جزء الفعل؛ لأن الضمير لشدة اتصاله بالفعل تنزل منزلة جزء منه، وفيه أيضا عطف الاسم على الفعل، لذا لزم الأتيان بالتأكيد، ليكون العطف في اللفظ عليه لا على جزء الفعل [2] والذي يترجح لدي ماذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم لورود السماع عن العرب ، ومن ذلك قولهم: مررت برجل سواء العدم [3].

وأيضا ما ورد في ذلك من أبيات شعرية كثيرة يجعل القول بأنها ضرورة فيه بُعد وتكلف، ومن الأفضل إخراج ذلك من حيز الضرورة. -والله أعلم-

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/١ وينظر ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤

[2] ينظر التخمير ١٢٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٢

[3] ينظر شرح التسهيل ٣٧٣/٣

٨-العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١ ﴾ النساء:١

قرأ حمزة وقتادة والحسن والأعمش وغيرهم (والأرحامِ) بالكسر [١] عطفا على الضمير المجرور (به) وقد ورد الاستشهاد بهذه الآية على مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض [٢] كما وردت عدة أبيات شعرية في هذه المسألة منها قول العباس بن المرداس :

أَشُدُّ عَلَى الكَتِيبةِ لَا أُبالي أحتفي كان فيها أم سواها [٣]

يريد: أم في سواها

وقول مسكين الدارمي:

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا ومَا بَيْنَها والْكَعْبِ منا تنائفُ [٤]

والتقدير: وبين الكعب.

ومسألة العطف على الضمير المجرور فيها خلاف بين النحويين على أقوال ثلاثة هي على النحو التالي:

القول الأول: جواز العطف على الضمير دون إعادة الجار في سعة الكلام فيصح مررت بك وزيد، وهو مذهب الكوفيين، [٥] ويونس بن حبيب من البصريين، والأخفش في أحد قوليه، [٦] وابن مالك، [٧] وأبي حيان، [٨] والسيوطي، [٩] وغيرهم.

---

[١] ينظر الكشف ٣٧٥/١ والمحرر الوجيز ٤٦١/٢

[٢] ينظر ضرائر الشعر ص ١٤٩

[٣] ديوان العباس بن مرداس-تحقيق/يحيى الحجوري-مؤسسة الرسالة-بيروت-الطبعة الأولى-١٤١٢هـ -١٩٩١م ص ١٦٢

[٤] ديوان ابن مسكين الدارمي-جمعه وحققه/ عبدالله الجبوري وخليل العطية-مطبعة دار البصري-بغداد-الطبعة الأولى-١٣٨٩هـ -١٩٧٠م -ص ٥٣

[٥] ينظر الإنصاف ص ٣٧١

[٦] ينظر شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥

[٧] ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك-تحقيق/عدنان الدوري-مطبعة العاني-بغداد-١٣٩٧هـ -١٩٧٧م- ٦٦٥/٢

[٨] ينظر ارتشاف الضرب ٢٠١٤/٤

[٩] ينظر همع الهوامع ٣/ ١٨٩

وقد اعتمد أصحاب هذا القول على السماع، فقد جاء في بعض القراءات ما يؤيد مذهبهم كما في قراءة حمزة السابقة-وهي قراءة سبعية-كما جاء في الحديث-وفي رواية عبد الله بن دينار-أن رسول اللهﷺ قال:" إنما مثلكم واليهودِ والنصارى" [١] ما جاء في كلام العرب شعرًا ونثرًا ما يؤيد هذا المذهب أما الشعر فقد سبق أن ذكرناه وأما النثر فما رواه قطرب أن العرب تقول: ما فيها غيرُهُ وفرسِه. [٢]

القول الثاني: لا يجوز العطف على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الجار، وهذا مذهب البصريين [٣]، وبه صرح سيبويه، [٤] والمازني، [٥] والمبرد، [٦] والزجاج، [٧] وابن السراج، [٨] وابن جني، [٩] وغيرهم.

وقد اعتمد أصحاب هذا القول على أهم الأصول النحوية وهي:

أولاً-السماع، إذ المطرد في لغة العرب إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المتصل المجرور.

ثانيا-القياس، وذلك أنك لو عطفت الضمير لوجب إعادة الجار، فأنت تقول مررت بزيد وبك، فإعادة الباء مع الضمير (ك) واجبة، لاستحالة أن تقول: مررت بزيد وك، فهذا – أولاً-قبيح، ولم يرد عن العرب، وثانياً-الضمير لا يستقل بنفسه فلا يأتي إلا متصلاً بعامل؛ لأنهما كالشيء الواحد. فقيس عطف الظاهر على الضمير على عطف الضمير على الظاهر. [١٠]

ثالثاً-أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين، فهو على حرف واحد ومعاقب له، والتنوين لا يعطف عليه فلا يعطف على الضمير المجرور قياسًا على شبيه التنوين. [١١]

---

[١] ينظر الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري –المحقق/ محمد زهير بن ناصر الناصر- الناشر دار طوق النجاة -الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٩٠/٣

[٢] ينظر حاشية الصبان ١٧١/٣

[٣] ينظر الإنصاف ص ٣٧١

[٤] ينظر الكتاب ٣٨٢/٢

[٥] ينظر التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن إسحاق الضمري –تحقيق/ فتحي أحمد مصطفى-دار الفكر –دمشق- الطبعة الأولى-١٤٠٢هـ -١٩٨٢م ١٤١/١

[٦] ينظر الكامل ٩٣١/٢

[٧] ينظر معاني القرآن وإعرابه ٦/٢

[٨] ينظر الأصول ٧٩/٢

[٩] ينظر اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني-تحقيق/سميح أبو مغلي-دائرة المكتبات والوثائق الوطنية ص ٧٢

[١٠] ينظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز-تحقيق/حامد العبدلي-دار الأنبار-بغداد- ٣٩١/١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ والهمع ١٨٩/٣

[١١] ينظر المصادر السابقة

رابعاً-أن الضمير المجرور مع الجار كالشيء الواحد، ولهذا لا يستعمل إلا متصلاً فالعطف عليه كأنه عطف على حرف الجر، وهذا غير جائز؛ لأن الاسم لا يعطف على الحرف. [١]

وقد رد أصحاب هذا القول على أصحاب القول الأول، وقالوا إن في قراءة حمزة ومن معه:" أن الظاهر ليس معطوفا على الضمير كما زعموا، بل هو مجرور بالقسم أو مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها ". [٢] ومنهم من حكم على القراءة بأنها ضعيفة [٣] وبعضهم قال إن الجر من (الأرحام) خطأ في العربية [٤] وآخرون قالوا إن ذلك ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال [٥]. أما الأبيات فخرجوها على الضرورة.

القول الثالث: يجوز العطف على الضمير المتصل المجرور إذا أكِّد الضمير، وممن ذهب إلى هذا القول أبو عمر الجرمي، والزيادي، [٦] وعُزِي للفراء. [٧]وبعد عرض أقوال العلماء في هذه المسألة فالذي يترجح لدي ما ذهب إليه الفريق الأول من جواز العطف على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة حرف الجر، وذلك للأسباب التالية:

أولاً-السماع فقد ورد في ذلك قراءة سبعية –وهي قراءة حمزة-ولا تعويل على الآراء القائلة بتلحينها أو تخطئتها أو تضعيفها فقد نُقل عن حمزة أنه لم يقرأ حرفًا من كتاب الله إلا بأثر [٨]، كما ورد عن العرب في ذلك شعرًا ونثرًا ما يؤيد ذلك وهو كثير عن حد الضرورة.

ثانيا-ضعف حجج أصحاب الفريق الثاني، ويدل على ضعفها ما يلي:

---

[١] ينظر الأنصاف ص ٣٧٣
[٢]الإنصاف ص ٣٧٤
[٣] ينظر ضرائر الشعر ص ١٤٩
[٤] ينظر معاني القرآن للزجاج ٦/٢
[٥] ينظر الحجة للقراء السبعة ١٢١/٣
[٦] ينظر ارتشاف الضرب ٢٠١٤/٤
[٧] ينظر حاشية الصبان ١٧١/٣
[٨] ينظر غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن احمد الجزري- اعتنى به/ ج برجستراسر-دار الكتب العلمية –بيروت الطبعة الأولى- ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م- ٢٣٧/١ شرح التسهيل ٣٧٥/٢

١-أن تشبيههم الضمير بالتنوين فيرده أن الشبه لو كان مانعًا من العطف على الضمير بدون إعادة حرف الجر لمنع من العطف مع إعادة حرف الجر، لكن التنوين لا يعطف عليه مطلقا ولا امتنع توكيده، والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد، ولا يبدل منه وهذا الضمير يؤكد ويبدل منه بإجماع، فالعطف يجري مجرى التوكيد، والبدل. [١]

٢- حجتهم في عدم صلاحية المعطوف عليه ليحل محل المعطوف، فيردها: أنه لوكان حلول كل واحد منهما محل الآخر شرطًا في صحة العطف لما جاز نحو: رب رجل وأخيه، ولا كل شاة وسخلتها، [٢] وأمثال ذلك كثير، وهذا كله جائز.

ثالثا-صحة القياس، وذلك أننا لو افترضنا عدم وجود سماع لساغ لنا قياس العطف على التوكيد، والبدل؛ لأن الضمير المخفوض يبدل منه، ويؤكد، والعطف تابع مثلهما فقياسه عليهما متجه جدًا، لدوران التوابع في فلك واحد. وبعد هذا كله فالذي يبدو لي أنه من الأفضل إخراج هذه المسألة من حيز الضرورة -والله أعلم-.

---

[١] ينظر شرح التسهيل ٣٧٥/٢

[٢] ينظر المقتضب ١٦٤/٤

٩-حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرًا

قال تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [المائدة:٥٠]

قرأ السلمي، وابن وثاب، ويحيى بن يعمر، والنخعي "أفحكمُ" برفع الميم [١] على الابتداء وخبره "يبغون" وتعتبر هذه القراءة شاذة [٢] وقد ورد الاستشهاد بها على حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرا [٣].

كما ورد على ذلك عدة أبيات منها قول أبي النجم العجلي:

قد أَصبحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعى عليّ ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ [٤]

بتقدير: لم أصنعه.

وقول الأغلب العجلي:

أرَجَزًا تَطلُبُ أم قَرِيضًا كِلاهُما أُجِيدُ مستريضا[٥]

تقديره: أجده مسترضيا.

هذا وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على عدة أقوال وهي:

القول الأول: جواز ذلك في الشعر وهو في الكلام ضعيف، وهو مذهب سيبويه إذ يقول:" ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم، ولايذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام. قال الشاعر –وهو أبو النجم العجلي-:

قد أَصبحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعى ... عليّ ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: كله غير مصنوع" [٦].

---

[١] ينظر البحر المحيط ٦٩٤/٣ والمحتسب ٢١٠/١

[٢] ينظر البحر المحيط ٦٩٤/٣

[٣] ينظر ضرائر الشعر ص ١٧٧

[٤] ديوان أبي النجم العجلي ص٢٥٦

[٥] الأغلب العجلي حياته وشعره ص ١٣٢

[٦] الكتاب ٨٥/١

وقد وافق سيبويه في ذلك ابن الشجري، [١] والعكبري، [٢] وابن عصفور. [٣] ونص ابن أبي الربيع على أنه ورد "في قليل من الكلام" [٤]. وعلل أصحاب هذا القول تضعيفهم هذه المسألة بأن فيها تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه، وحملوا على ذلك القراءة السابقة.

القول الثاني: جوازه في سعة الكلام، بشرط أن يكون المبتدأ اسم استفهام، أو كلا، أو كلتا، أو كُلاًّ، وبه قال الفراء، [٥] والكسائي، [٦] وإن كان المبتدأ غير ذلك فالحذف ممتنع، ويجب نصب المتقدم مفعولا به إلا في ضرورة الشعر، ونسب للكوفيين [٧].

واستدل الفراء ومن وافقه بقراءة ابن عامر:" وكلٌ وعد الله الحسنى" أي: وعده [٨]

وبالأبيات الشعرية السابقة الذكر.

أيضا قياسهم الاستفهام في نحو قولك: (أيهم ضربت) على الموصول بجامع عدم تقدم المعمول كما أن (كل) و(كلا) في معنى (ما) فقولك: كل الرجال-أو كلا الرجلين-ضربت في معنى: ما من الرجال-أو ما من الرجلين إلا من ضربت، و (ما) لها الصدارة، فأشبهت الموصول، فساغ الحذف كعائده. [٩]

القول الثالث: جوازه مع (كل) وما أشبهه في العموم والافتقار من موصول وغيره وعليه ابن مالك، واشترط لجواز ذلك أن يكون معلومًا، وأن يكون منصوبًا بفعل، أو صفة لفظًا أو محلاً وأن ذلك غير مختص بالشعر. [١٠]

---

[١] ينظر أمالي ابن الحاجب لعثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب -دراسة وتحقيق/ فخر صالح قدارة-دار الجيل بيروت-١٤٠٩هـ -١٩٨٩م ٩/١ و ٧٢/٢

[٢] ينظر التبيان ٣٥١/١

[٣] ينظر ضرائر الشعر ص ١٧٧

[٤] البسيط ٥٦٥/١

[٥] ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/١

[٦] ينظر معاني القرآن ١٣٩/١

[٧] ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين ابي بكر الدماميني-تحقيق/ محمد عبدالرحمن المفدى ١٠٤/٣

[٨] ينظر شرح التسهيل ٣١٠/١-٣١٢

[٩] ينظر اعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبدالله الحسين بن احمد بن خالويه الهمذاني الشافعي –تحقيق/عبدالرحمن العثيمين-مكتبة الخانجي-القاهرة-الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ -١٩٩٢م ٣٤٩/٢

[١٠] ينظر الهمع ٣١٧/١

القول الرابع: ماذهب إليه صاحب المغني من إجازة الحذف، وجعل مدار رجحان الحذف وعدمه على مناسبة الكلام السابق للجملة، فابن عامر قرأ (وكلٌ) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١٠﴾ [الحديد:١٠]) ولم يقرأ بذلك في سورة النساء

بل قرأ بنصب (كل) كالجماعة؛ لأن قبله جملة فعلية وهي: (فضّل الله المجاهدين) فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل؛ لأن بعده: (وفضّل الله المجاهدين) وهذا مما أغفلوه [١]

وذكر أن ذلك يقع في القليل من الكلام [٢].

والذي يظهر بعد عرض المسألة ما يلي:

١-ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من البصريين من تخصيص حذف العائد المنصوب من جملة الخبر بالشعر، وتضعيفه في الكلام، يعارضه وروده في قراءة سبعية-وهي قراءة ابن عامر-لا مجال لردها أو تضعيفها، بل الأمر فيها كما قال أبو حيان: "ورد في السبعة فوجب قبوله" [٣]، أيضا يعارضه حكاية ابن مالك الإجماع على جواز الحذف إن كان العائد مفعولا به، والمبتدأ (كل) [٤]

٢-ما ذهب إليه ابن هشام من جواز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر، وأن رجحان ذكره أو حذفه يعود لمناسبة السياق هو الراجح لدي-وبناء عليه فلا ضرورة في ذلك كما عدَّها أصحاب القول الأول وانه يفضل إخراجها من حيز الضرورة-والله أعلم -.

---

[١] شرح التسهيل ١/ ٣١٠-٣١٢

[٢] مغني اللبيب ٥٧٣/٢

[٣] البحر المحيط ٣١٠/٨

[٤] شرح الكافية ٣٤٥/١

١٠-مباشرة الفعل الماضي (لأن) المخففة من الثقيلة.

قال تعالى: ﴿ ۞ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٖ مِّنۡهُمَا وَتَشَاوُرٖ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَاۗ وَإِنۡ أَرَدتُّمۡ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾ ﴾

[البقرة:٢٣٣]

وردت في هذه الآية الكريمة قراءة لمجاهد وابن محيصن حيث قرآ:(أن يتمُ) برفع (يتم) [١] وقد وردت هذه القراءة في الاستشهاد بها على مباشرة الفعل المضارع لـ (أن) المخففة من الثقيلة دون وجود فاصل بينها وبين الفعل الذي يليها [٢] كما ورد على ذلك أبيات شعرية منها قول ابن الدمينة:

أَبى النَّاس وَيْح النَّاس أَن يشترونها وَمن يَشْتَرِي ذَا علةٍ بِصَحِيح [٣]

والشاهد في قوله: (ان يشترونها) حيث أهملت (أن) ولم تعمل بدليل عدم حذف النون من (يشترون).

وقول أبي محجن الثقفي:

ولا تَدفِنَني في الفلاةِ فإنَني أَخافُ إذا ما مِتُّ ألا أذوقهُا [٤]

فرفع الفعل (أذوقها) بعد (أنْ).

وللنحويين في (أن) هذه ثلاثة أقوال هي:

الأول: أن (أن) هي الناصبة للمضارع أهملت تشبيها لها بأختها (ما) المصدرية ونسب هذا القول للبصريين [١].

---

[١] ينظر نقل أبو حيان في البحر المحيط ٢/ ٣٣٩ نسبتها لمجاهد عن النحويين ونسب لابن محيصن في بعض المصادر النحوية منها حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لمحمد الخضري - دار الفكر- بيروت- ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م ١١/٢

[٢] ينظر ضرائر الشعر ص ١٦٤

[٣] ديوان ابن الدمينة صنعه أبو العباس ثعلب ومحمد بن حبيب-تحقيق/راتب النفاخ-دار العروبة-١٩٥٩م ص ٢٧

[٤] ديوان ابن محجن الثقفي وشرحه لأبي هلال العسكري-تحقيق/صلاح الدين المنجد-دار الكتاب العربي-بيروت- الطبعة الأولى-١٣٨٩هـ -١٩٧٠م ص٤٨

الثاني: مثل الأول وزاد بأنها لغة من لغات العرب، وممن قال به: ثعلب، [٢] والسيرافي، [٣] والزمخشري، [٤] ونسبت هذه اللغة إلى طيئ .[٥]

الثالث: أن (أن) ليست الناصبة للفعل المضارع وإنما هي المخففة من الثقيلة، وليها الفعل دون فاصل ضرورة، وعليه ابن الأنباري، [٦] وعده الفارسي من الشاذ في القياس والاستعمال [٧] وابن عصفور، [٨] ونسب هذا القول للكوفيين. [٩]

وذهب الفراء، [١٠] والهروي، [١١] إلى أن (أنْ) هي المخففة من الثقيلة، إلا أنهما لم ينصَّا على أن إيلاء الفعل بعدها دون فاصل ضرورة، وذكر الهروي أن الأحسن الفصل ومما سبق من عرض المسألة أخلص إلى ما يلي:

١-أن ترك إعمال (أن) ورفع المضارع بعدها لغة من لغات العرب واردة في النثر والنظم، خلافًا لمن عدَّها ضرورة.

٢-أن هذه اللغة قليلة [١٢]، وهي دون اللغة المشهورة [١٣].

٣-تبقى هذه النصوص –المذكورة سابقًا-محمولة على ما صح سماعًا لا قياسًا، فهذا المسموع لغة، لكن لا يصار إلى القياس عليها؛ لأن المشهور المطرد من لغات العرب على خلافه.

---

[١] ينظر الجنى الداني ص ٢٢٠ وحاشية الخضري ١١٢/٢
[٢] ينظر مجالس ثعلب ٣٢٢/١
[٣] ينظر شرح الكتاب ٨٠/١
[٤] ينظر المفصل ص ٣١٤
[٥] ينظر شرح ألفية ابن معطي لعلي موسى الشوملي –تحقيق/مكتبة الخريجي-الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م ٣٣٩/١ والإرشاد في علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي-تحقيق/ عبدالله البركاتي ومحسن العميري-معهد البحوث العلمية وإحياء التراث- جامعة أم القرى- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ص ٤٤٨
[٦] ينظر ارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤
[٧] ينظر الخصائص ٣٩٠/١ والمنصف ٢٧٨/١
[٨] ينظر شرح الجمل ٤٣٧/١
[٩] ينظر الجنى الداني ص ٢٢٠
[١٠] ينظر معاني القرآن ١٣٦/١
[١١] ينظر شرح الأزهرية ص ٦٤-٦٥
[١٢] ينظر شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة-تحقيق/ محمد داود-دار المنار –القاهرة ص ٢٧٧
[١٣] ينظر توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك للمرادي-تحقيق/عبد الرحمن علي سليمان-دار الفكر العربي-القاهرة-الطبعة الأولى-١٤٢٢هـ -٢٠٠١م- ١٨٦/٤

١١-إضمار (لا) النافية الداخلة على الفعل المستقبل في جواب القسم

قال الله تعالى:﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ ٨٥﴾ [يوسف:٨٥]

استُشهِد بقوله تعالى: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾على إضمار (لا) النافية الداخلة على الفعل المستقبل في جواب القسم [١] وعُدّ هذا الإضمار جائزا في سعة الكلام أما حذفها من الفعل المستقبل في غير جواب القسم فعد ضرورة شعرية عندهم [٢] ومن ذلك قول النمر بن تولب:

وقَوْلِي إذا ما غابَ يَوْمًا بَعيرُهم تُلاقُونهُ حتَّى يَؤُوب المُنَّخلُ [٣]

يريد: لا تلاقونه.

وقول أبي ذويب الهذلي:

وَأَنسى نُشَيبَةَ وَالجاهِلُ الـ مُغَمَّرُ يَحِسَبُ أَنّي نَسِيُّ [٤]

يريد: ولا أنسى

هذا واقد اختلف العلماء في حذف (لا) النافية غير الداخلة على الفعل المستقبل في جواب القسم إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى جواز ذلك، وهم الكوفيون يقول الفراء عند قوله تعالى: "يبن لكم أن تضلوا "معناه: ألا تضلوا ولذلك صلحت لا في موضع (أن) " [٥] ونُقِل عن الكسائي أنه قال:" المعنى يبين الله لكم لئلا تضلوا" [٦] وقال الرازي: "والمراد أن لا تضلوا .... ومثل هذا الحذف كثير في الكلام" [٧] وقد ورد عن العرب أنها تقول: جئتك أن تلومني، بمعنى:

---

[١] ينظر ضرائر الشعر ص ١٥٦

[٢] ينظر المرجع السابق ص ١٥٥

[٣]ديوان النمر بن تولب العكلي-تحقيق/محمد نبيل طريفي-دار صادر- بيروت-الطبعة الأولى-٢٠٠٠م ص٩٩

[٤]ديوان أبي ذؤيب الهذلي-تحقيق/أحمد خليل الشال-دار الكتب المصرية-الطبعة الأولى-بورسعيد-١٤٣٥هـ -٢٠١٤م ص ٧٣

[٥]معاني القرآن ٢٩٧/١

[٦]الجامع لأحكام القرآن ٢٨/٦

[٧]مفاتيح الغيب ٢٩٢/١٧

جئتك أن لا تلومني [١] وذكر أبو القاسم النيسابوري أن ذلك لغة قريش –أي أن لا تضلوا –وأيضا لغة بني حنيفة. [٢]

الفريق الثاني: لا يرى جواز حذفها في ذلك ويخرج الآية السابقة على معنى: "كراهة أن تضلوا "وهو قول محمد بن يزيد، وجماعة من البصريين [٣].

والذي يذهب إليه الباحث ماذهب إليه الفريق الأول لوروده في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ أي :لا تفتأ [٤] وورود السماع في ذلك عن العرب، وأنه يستحسن إخراج ذلك من حيز الضرورة –والله أعلم –

---

[١] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري – تحقيق/ محمود شاكر وأحمد شاكر- الطبعة الثانية - القاهرة ٤٤٥/٩

[٢] ينظر لغات القبائل على هامش تفسير الجلالين ص ٩١

[٣] ينظر إعراب القرآن للنحاس ٥١١/١

[٤] ينظر الدر المصون ٥٤٦/٦

١٢-حذف لام الأمر وبقاء الجزم.

قال تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ٣١ ﴾ [إبراهيم:٣١]

استشهد بهذه الآية الكريمة على حذف لام الأمر وبقاء الجزم. [١] وذلك كما في قوله تعالى :﴿يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ وقد ورد في ذلك أبيات عدت من باب الضرورة منها قول الشاعر:

فلا تَسْتَطِلْ مني بقائي ومُدَّتِي ولكن يكنْ للخير منكَ نَصِيبُ [٢]

يريد: ليكن.

وفي رواية لمتمم بن نويرة:

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوضة فاخْمُشِي لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى [٣]

يريد: وليبك من بكى.

وحذف اللام الجازمة مع بقاء عملها اختلف فيها العلماء على عدة مذاهب:

المذهب الأول: يجوز حذف لام الأمر بعد قول أمر مطلقاً، فتقول: قل لزيد يكتبْ . ومنه الآية الكريمة السابقة، وهذا مذهب الكسائي، [٤] وابن مالك، [٥] وقد اعتمد أصحاب هذا المذهب على السماع كما في الآية السابقة وفي غيرها من الآيات كقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ ﴾ [الجاثية:١٤] وغير ذلك.

المذهب الثاني: لا يجوز حذف لام الأمر لا في النثر، ولا في الشعر، وماجاء في الشعر مما ظاهره حذف اللام من التركيب خُرِّج على عدمها، وكذلك في النثر وهذا مذهب المبرد [٦].

---

[١] ينظر موارد البصائر ص ٢٨٣

[٢] لم أعثر على قائله ينظر معاني القرآن للفراء ١٥٩/١ وشرح التسهيل ٥٩/٤

[٣] خزانة الأدب ١٢/٩وديوان مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي -تأليف /ابتسام الصفار-مطبعة الإرشاد-بغداد-١٩٦٨م ص ٨٤ وفي الديوان "وليبك" وعلى ذلك فلا شاهد فيها

[٤] ينظر الجنى الداني ص١١٣

[٥] ينظر شرح التسهيل ٥٩/٢

[٦] ينظر المقتضب ٢/ ٨١-٨٢

المذهب الثالث: يجوز حذف اللام في الشعر فقط، وخرّجوا الأبيات الواردة في ذلك على الضرورة، أما الآيات فوجهوها على أنها جُزِمت في جواب الطلب، أو أنها جواب شرط محذوف هو وأداته. [١]

وممن ذهب إلى هذا المذهب سيبويه، [٢] والزمخشري، [٣] وابن الشجري. [٤]
واختار هذا المذهب من الكوفيين الفراء، [٥] وهذا هو القول الراجح في نظري وذلك لتفريقه بين مستويين لغويين مختلفين-والله أعلم-

[١] ينظر الأصول ١٧٤/٢-١٧٥ وشرح التسهيل ٦٠/٤ وشرح الكافية للرضي ٨٥/٤
[٢] ينظر الكتاب ٨/٣
[٣] ينظر المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري-دار الجيل –الطبعة الثانية. ص ٢٥٧
[٤] ينظر الأمالي ١٥٠/٢-١٥١
[٥] ينظر معاني القرآن ١٥٩/١-١٦٠

١٣-حذف همزة الاستفهام

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ [البقرة:٦]

وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ۝٢٢﴾ [الشعراء:٢٢]

قرأ ابن محيصن "أنذرتهم" بهمزة واحدة غير ممدودة [١] –وهي قراءة شاذة-وكما قيل إن المراد من الآية الثانية: أوتلك نعمة؟ [٢]

وقد ورد الاستشهاد بهذه الآية والقراءة على حذف همزة الاستفهام [٣] كما ورد على حذف همزة الاستفهام أبيات شعرية كثيرة منها قول عمر بن أبي ربيعة:

والله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان؟ [٤]

تقديره: أبسبع أم بثمان؟ فحذف همزة الاستفهام.

وقول امرئ القيس:

تروح من الحي أم تبتكر وماذا عليك بأن تنتظر [٥]

أي: أتروح أم تبتكر.

كما ورد على ذلك أحاديث منها قوله ﷺ لأبي ذر: "أبا ذر عيرته بأمه " أي: أعيرته بأمه [٦] ومسألة حذف همزة الاستفهام فيها تفصيل على أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: جواز حذف الهمزة مطلقا ،يستوي في هذا الجواز وجود (أم) المتصلة بعدها، وعدمه ،وممن ذهب إليه الأخفش، [٧] وابن مالك، [٨] وابن هشام. [٩]

---

[١] ينظر المحرر الوجيز ١١٢/١ والمحتسب ٥٠/١ والتبيان ٢٨/١
[٢] ينظر معاني القرآن للأخفش ٤٦١/٢
[٣] ينظر ضرائر الشعر ص ١٥٩ وموارد البصائر ص ٢٦٦
[٤] ديوان عمر بن أبي الربيعة ص ٢٦٤
[٥] ديوان امرئ القيس ص ١٥٤
[٦] ينظر المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح للمهلب بن أبي صفرة الأندلسي -تحقيق/أحمد بن فارس بن سلوم-دار التوحيد-الرياض-١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م ١/ ١٨٩
[٧] ينظر معاني القرآن ٤٦١/٢
[٨] ينظر شواهد التوضيح ٨٧-٨٩
[٩] ينظر مغني اللبيب ١٩-٢٠

القول الثاني: جواز حذفها مع (أم) فقط وهو ظاهر مذهب الزمخشري، [١] وعبدالعزيز ابن جمعة الموصلي. [٢]

القول الثالث: تخصيص الحذف بالضرورة مع (أم)، ولم أقف على رأي لهم في الحذف دون وجود (أم)، وعليه سيبويه، [٣] والمبرد، [٤] وهو ظاهر مذهب ابن يعيش. [٥]

القول الرابع: حذفها ضرورة سواء كان ذلك مع (أم) أم دونها وهو ظاهر مذهب ابن الحاجب [٦]، وإليه ذهب ابن عصفور الذي ذكر أن سبب حذفها في الآية هو كراهية اجتماع الهمزتين مع قوة الدلالة عليها [٧].

والذي يراه الباحث في هذه المسألة هو موافقة القول الأول والمسوغ لهذا الرأي ما يلي:

أولاً-كثرة المنقول والمسموع عن العرب في ذلك.

ثانياً-أن الهمزة هي الأصل في حروف الاستفهام، وهي أم الباب، ويتسع فيها مالا يتسع في غيرها، ومن أوجه التوسع فيها جواز حذفها دون أخواتها، ولما كانت أعم تصرفا في بابها، وأقوى في باب الاستفهام لم يبعد حذفها في النثر والشعر [٨].

ثالثاً-أن الظواهر الصوتية (كالنبر والتنغيم) يسوغ حذفها، وتعد دليلاً للسامع على تقديرها.

رابعاً-أن عددا من العلماء والنحاة خرّجوا جملة من آيات الذكر الحكيم على حذف همزة الاستفهام.

وبعد هذا كله يرأى الباحث أنه من الأجدر إخراج ما عده العلماء ضرورة شعرية من حيز الضرورة –والله أعلم-

---

[١] ينظر المفصل ص ٣٢٠
[٢] ينظر شرح ألفية بن معطي ١١٤٠/٢
[٣] ينظر الكتاب ٣/ ١٧٤
[٤] ينظر المقتضب ٢٩٤/٣ -٢٩٥
[٥] ينظر شرح المفصل ١٠٤/٥
[٦] ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٠/٢
[٧] ينظر ضرائر الشعر ص ١٥٩
[٨] ينظر ظاهرة الاتساع في النحو العربي لحسن محمود شبانة-دار الفتح-الأردن-الطبعة الأولى-٢٠١١م ص٢٨٣ و ص ٢٨٧

١٤-الاكتفاء بالحركات عن حروف المد واللين.

قال تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ [الإسراء:٩٧]

استشهد بهذه الآية الكريمة على الاكتفاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة لها الكائنة في أواخر الكلم [١] وذلك كما في قوبه تعالى : ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ حيث اكتفى بالكسرة عن الياء ، وقد ذكر السيرافي أن العرب تتكلم بذلك – أي بحذف الياء- وقد جاء القرآن الكريم بذلك والأكثر على اثبات الياء [٢] كما جاء في ذلك أبيات شعرية منها قول الأعشى:

وأخو الغوانِ متى يَشَأ يَصْرِمْنَه ويَكن أَعداءً بُعَيْد وِدَادِ [٣]

يريد: الغواني.

وقول مضرس الأسدي:

وطِرْتُ بُمنْصُلي في يعملاتٍ ... دَوامي الأيْدِ يخبِطْنَ السَّريحَا [٤]

يريد: الأيدي

وللعلماء في ذلك رأيان:

الأول: أن ذلك لا يجوز إلا للضرورة الشعرية، وممن قال بذلك سيبويه، [٥] وتبعه في ذلك النحاس [٦]

الثاني:أن ذلك جائز في سعة الكلام ،و ذهب إلى ذلك الزمخشري، [٧] وأبوحيان. [٨]

---

[١] ينظر ضرورة الشعر ص ١٠٦-١٢٦ وضرائر الشعر ص ١٢١
[٢] ضرورة الشعر ص ١٠٦
[٣]ديوان الأعشى ص ١٢٩وفيه "وأخو النساء" والكتاب ٢٨/١ والخصائص ١٣٣/٣
[٤] لسان العرب ٨١/١٣
[٥] ينظر الكتاب ٢٧/١
[٦] ينظر إعراب القرآن ٢/ ٢٧٣
[٧] ينظر الكشاف ٢٦٣/٣
[٨] ينظر البحر المحيط ٣٤١/٥

كما أن ذلك ورد في لغة هذيل إذ نُقِل عنهم قولهم: (لا أدرِ) و (لا أبال) بحذف الياء، [1] وعند الفراء لا يختص ذلك بلغة؛ لأن كل واو أو ياء ساكنتين، وماقبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور، تعامله العرب فتحذف الياء أو الواو اجتزاء بالحركة المجانسة لما قبلهما. [2]

وأخيرا فإن هذه المسألة ليست من الضرورة لثبوت ذلك نثرًا ،وشعرًا، ومن حذف الياء اكتفى بالكسرة الدالة على الياء، [3] ومن الأولى إخراجها من حيز الضرورة – والله اعلم -

[1] ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٠٢/٢
[2] ينظر معاني القرآن ٢٧/٢
[3] معاني القراءات لأبي منصور الأزهري –تحقيق /عيد درويش وعوض القوزي-الطبعة الأولى-١٤١٤هـ- ١٩٩٣م – ٢-١٠٣

١٥- حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [التوبة:٣٠]

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحمزة وغيرهم، (عزيرُ ابن الله) بغير تنوين [١] ، وقد ورد الاستشهاد بهذه القراءة على حذف التنوين لالتقاء الساكنين [٢]. كما ورد على هذه المسألة أبيات شعرية منها قول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرِ الله إلا قليلا [٣]

يريد: ولا ذاكراً الله

وقول ابن قيس الرقيات:

تُذْهِلُ الشيخ عن بنيه، وتُبْدِي عن خِدَامِ العَقِيلَةُ العَذْرَاءُ [٤]

يريد: عن خدامٍ العقيلة

وللعلماء في ذلك رأيان هما:

الأول: يرى أن ذلك خاصٌ بضرورة الشعر، ومنهم سيبويه إذ يقول عن بيت أبي الأسود الدؤلي السابق الذكر "لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور، ولكنه حذف لالتقاء الساكنين وهذا اضطرار "، [٥] وتبعه ذلك السيرافي، [٦] والأعلم الشنتمري. [٧] وقد قال ابن عصفور عن حذف التنوين في هذه القراءة:" فإنما حذف التنوين؛ لأنه جعل "ابن الله"

---

[١] ينظر الكشف ٥٠١/١

[٢] ينظر ضرورة الشعر ص ١٠٠ و ضرائر الشعر ص ١٠٦

[٣] ديوان أبي الأسود الدؤلي ص ٥٤

[٤] ديوان عبدالله بن قيس-تحقيق/ محمد يوسف نجم-دار صادر –بيروت ص ٩٦ وفي الديوان(بُراها العقيلة)

[٥] الكتاب ١٦٩/١

[٦] ينظر شرح الكتاب ٢/ ٢٧

[٧] ينظر تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب-أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري-تحقيق/زهير عبد المحسن سلطان-مؤسسة الرسالة-الطبعة الثانية-١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ص ١٤

صفة لعزير والخبر محذوف، والتقدير: عزير ابن الله إلهنا. والعرب تحذف التنوين من الاسم العلم الموصوف "بابن" المضاف إلى العلم لالتقاء الساكنين"[١]

الثاني: يرى جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ومن هؤلاء الفراء، [٢] والمبرد، [٣] والنحاس، [٤] وقد استشهد أصحاب هذا الرأي بقراءات قرآنية تدل على ما ذهبوا إليه ومن ذلك قراءة عمارة بن عقيل "ولا الليلُ سابقُ النهارَ" [٥] وقراءة الأعمش "كل نفس ذائقةُ الموتَّ" [٦] وقراءة "فالقُ الأصباحَ" [٧] إلى غير ذلك من القراءات.

والذي يترجح لدي صحة ماذهب إليه أصحاب الرأي الثاني لورود ذلك في فصيح الكلام. وقد قال الفراء عنه إنه" كثير جائز " [٨] لذا نرى أنه من الأحسن إخراج ذلك من باب الضرورة –والله أعلم -.

---

[١] ضرائر الشعر ص ١٠٦
[٢] ينظر معاني القرآن ٢٠٢/٢
[٣] ينظر المقتضب ١٥٠/٤
[٤] ينظر إعراب القرآن ٣٥٨/١
[٥] البحر المحيط ٤٤٧/٧
[٦] المصدر السابق ١٨٤/٣
[٧] المصدر السابق لم أعثر على نسبة للقراءة
[٨] معاني القرآن ٢٠٢/٢

١٦-حذف علامتي الإعراب الضمة والكسرة من الحرف الصحيح.

قال تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾ ﴾ [البقرة:٢٢٨]

وقال تعالى: ﴿ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢٠﴾ ﴾ [النساء:١٢٠]

وقال تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [يوسف:١١]

وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧﴾ ﴾ [الأنفال:٧]

قرأ نافع وعاصم (لا تأمنّا) بإدغام النون في النون، [١] وحركة الفعل قبل الإدغام هي الضم:(لا تأمنُ).

وقرأ ابن محارب :(وبعولتهن) بإسكان التاء [٢] وقرأ الأعمش، وابن محيصن: (وما يعدهم) بإسكان الدال [٣]، وقرأ مسلمة بن محارب: (وإذ يعدكم الله) بإسكان الدال [٤]، وجميع هذه الآيات ورد الاستشهاد بها على حذف علامتي الإعراب الضمة والكسرة من الحرف الصحيح وتسكينه [٥].

كما ورد على ذلك أبيات شعرية منها قول جرير:

سيروا بني العمِّ فالأهوازُ منزلُكم ونهر تيرى فما تعرفْكم العربُ [٦]

بإسكان الفاء في (تعرفكم).

وقول الآخر:

---

[١] ينظر الحجة للقراء السبعة لأبي علي الحسن الفارسي-تحقيق/بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي-دار المأمون للتراث-دمشق-الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م ٤٠٠/٤

[٢] ينظر البحر المحيط ٣٠١/٢

[٣] ينظر المحتسب ١٩٩/١

[٤] ينظر المحرر الوجيز ١٤١/٤

[٥] ينظر ضرورة الشعر ص ١٢٤ وضرائر الشعر ص ٩٦

[٦] ديوان جرير ص ٤٤١

وناع يخبِّرْنا بمَهلِكِ سيد تُقطَّع مِن وجد عليه الأناملُ [١]

بإسكان الراء في (يخبرنا).

وقال الشاعر:

بكل مُدَمَاةٍ وكلِ مثقف تنقاه من مَعْدِنهَ في البحرِ جالبه [٢]

يريد: من معدِنِه

وغير ذلك من الشواهد الشعرية.

هذا وقد اختلف العلماء في مسألة إسكان حرف الإعراب من الأسماء والأفعال في حالتي الرفع والجر إلى ثلاثة مذاهب وهي:

المذهب الأول: لا يجوز الإسكان إلا في الضرورة وممن ذهب هذا المذهب سيبويه -رحمه الله-إذ يقول في باب الإشباع: "فأما الذين يشبعون فيمططون وعلامتها واو، وياء وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك يضربها، ومن مأمنك، يسرعون اللفظ ومن ثم قال أبو عمرو (إلى بارئكم)، ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك فينسبون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون، ولا يكون هذا في النصب ، لأن الفتح أخف عليهم، كما لم يحذفوا حيث حذفوا الياءات، وزنة الحركة ثابتة كما ثبتت في الهمزة حيث صار بين بين، وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة (فخذ) حيث حذفوا فقالوا(فخذ) وبضمة (عضد)حيث حذفوا، فقالوا: (عضد")، لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة،

قال الشاعر:[٣]

رُحْتِ وفي رجْلَيْكِ عُقّالةٌ ... وقد بَدَا هَنْكِ مِنَ المئزَرِ" [٤]

وفي هذا النص بين سيبويه معالم هذا المذهب وهي:

١-أن التخفيف الوارد في قراءة أبي عمرو –وهو يعم القراءات المماثلة –إنما هو الاختلاس، وهذا الاختلاس جار على أحد نمطي الأداء المستعمل على ألسنة العرب

---

[١] لم أعثر على قائله ينظر معاني القرآن للفراء ١٢/٢

[٢] لم أعثر على قائله ينظر ضرائر الشعر ص ٩٥

[٣] ديوان الأقشر الأسدي –صنفه-محمد علي دقه-دار صادر-بيروت-الطبعة الأولى- ١٩٩٧م.ص٧٨

[٤] الكتاب ٢٠٢/٤-٢٠٤

إذ من العرب من يطيل الحركة فيشبعها ، ومنهم من يسرع في الكلام فلا يعطي كل حرف وحركته حقها من الوضوح والبيان، فربما ظن السامع أن المتكلم يسكن الحرف.

٢-أن التسكين المحض لآخر الصحيح خاص بالشعر دون غيره.

٣-أن هذا الإسكان خاص بحركتي الرفع والجر، أي أن حذف الحركة لا يكون إلا إذا كانت الحركة ضمة أو كسرة أما الفتحة فلا تحذف.

٤-أن سبب الحذف هو طلب التخفيف ولذلك لم تحذف الفتحة؛ لأنها خفيفة ولا تكلفهم في الأداء مشقة.

٥-أن هذا التخفيف بحذف الحركة ليس خاصًا بقبيلة بعينها، وإنما جار في لغة الجميع.

وقد تبع سيبويه في هذا المذهب جمهور من النحاة أتوا من بعده منهم: أبو الحسن الأخفش حيث يقول عند حديثه عن قراءة التخفيف في قوله تعالى (إلى بارئكم): " وقد قرأ بعضهم هذه الهمزة بالتخفيف فجعلها بين الهمزة وبين الياء، وقد زعم قوم أنها تجزم، ولا أرى ذلك إلا غلطا منهم، سمعوا التخفيف فظنوا أنه مجزوم". [١]

ومنهم أبو إسحاق الزجاج حيث يقول:" وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ (إلى بارئكم) بإسكان الهمزة، وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه، فإنه أضبط لما روي عن أبي عمرو، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو؛ لأنه حذف الكسرة في مثل هذا، وحذف الضمة، إنما يأتي باضطرار من الشعر" [٢].

وهذا النص ينفي ما نسبه إليه السيرافي، [٣] وابن عصفور، [٤] وغيرهما أنه لا يجيز الإسكان لا في الشعر ولا في غيره كما هو مذهب المبرد، وممن ذهب مذهب سيبويه

أبو سعيد السيرافي فبعد أن ذكر مذهب سيبويه، ومذهب المبرد، وشواهدهما قال:"

---

[١] معاني القرآن ٩٩/١
[٢] معاني القرآن وإعرابه ١٣٦/١
[٣] ينظر ضرورة الشعر ص ١٢٢
[٤] ينظر ضرائر الشعر ص٩٥

والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة " [١] ومنهم الأعلم الشنتمري، [٢] وابن هشام، [٣] وغيرهم.

وقد اعتمد أصحاب هذا المذهب على السماع في إجازة تسكين آخر الصحيح في حالتي الرفع والجر في الشعر خاصة كما اعتمدوا أيضا على السماع في منع التسكين في غير الشعر أما إجازته في الشعر فقد وردت شواهد كثيرة سكن فيها حرف الإعراب ضرورة وقد ذكرنا طرفاً منها، وأما اعتمادهم في منع التسكين في غير الضرورة فلأن ذلك قد اطّرد في لغة العرب في أعلى مستوياتها استعمال كل حركة فيما وضعت له، فالقرآن الكريم التزم فيه الإعراب كاملا إلا قراءات قليلة إذا قورنت بالأعم الأغلب الجاري على القياس. وكذلك الحال بالنسبة للشعر.

أما في منثور العرب فلم يسجل فيه خروج على القواعد المقررة إلا ما نسب إلى تميم وأسد وغيرهما في كلامهما من إسكان الأخير إذا اتصل به الهاء، والميم أو الكاف والميم. [٤]

المذهب الثاني: لا يجوز التسكين مطلقا: ونسب هذا المذهب لأبي العباس المبرد ولم أجد ذلك عنده، ونسبه إليه صراحة السيرافي، [٥] وابن جني، [٦]وأبو حيان، يقول أبو حيان عن ذلك:" وذهب المبرد إلى أن هذا لا يجوز لا في الشعر، ولا في غيره " [٧] ونُسب هذا المذهب إلى الزجاج أيضًا.

يقول السيرافي:" وكان أبو العباس محمد بن يزيد، والزجاج ينكران هذا ويأبيان جوازه " [٨] وقد بينا خطأ ذلك مسبقا.

---

[١] ينظر ضرورة الشعر ص١٢٤

[٢] ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري-تحقيق/رشيد بالحبيب-طباعة وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية –المغرب-١٤٢٠هـ -١٩٩٩م ٣-/٢٥٢

[٣] ينظر شرح اللمحة البدرية لابن هشام –تحقيق/صلاح راوي- دار مرجان- القاهرة-الطبعة الثانية-١٩٨٥م- ٣٣٥/٢

[٤] ينظر اللهجات العربية في التراث-لأحمد علم الدين الجندي-الدار العربية للكتاب-١٩٨٣م- ٢٤٥/١-٢٤٩

[٥] ينظر ضرورة الشعر ص ١٢٢

[٦] ينظر الخصائص ٧٥/١ ٣٤١/٢

[٧] التذييل والتكميل ٢١٧/١

[٨] ضرورة الشعر ص ١٢٢

وقد اعتمد أصحاب هذا المذهب على السماع. فقد اطرد في لغة العرب –نثرها وشعرها-استعمال الحركة فيما وضعت له، وما رواه أصحاب المذهب الأول من أبيات سكن فيها الحرف الصحيح المرفوع والمجرور فقد ورد عندهم بروايات أخرى.

المذهب الثالث: الجواز مطلقًا:

أي أنه يجوز تسكين الحرف الصحيح المرفوع والمجرور في الشعر وفي غيره سواء اتصل بالكلمة ضمير أم لم يتصل بها ضمير وسواء كانت الكلمة فعًلا أو اسمًا. وهذا مذهب الكسائي، [١] والفراء، [٢] وثعلب، [٣] وأبي بكر الأنباري، [٤] وابن جني، [٥] ونسب إلى ابن مالك. [٦]

ويلخص لنا الفراء رأي هذا المذهب عند حديثه عن قوله تعالى :﴿ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [هود:٢٨] حيث قال:" العرب تسكن الميم التي من اللزوم، فيقولون: أنلزمْكموها، وذلك أن الحركات قد توالت، فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها، وأنها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم يستثقل، فتخفف، إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة، أو ضمة بعدها كسرة، أو كسرتين متواليتين أو ضمتين متوالتين فأما الضمتان فقوله(ايحزنُهُمُ) جزموا النون لأن قبلها ضمة، فخففت، كما قال: (رُسْل) فأما الكسرتان، فمثل قوله: الإبل إذا خففت، وأما الضمة والكسرة فمثل قول الشاعر:

وناع يخبِّرْنا بمَهلِكِ سيد تُقطَّع مِن وجد عليه الأناملُ [٧]

في هذا النص يبين فيه الفراء معالم هذا المذهب وهي:

١-أن تسكين آخر الكلمة لغة من لغات العرب –دون تحديد-

٢-يشترط لجواز التسكين توالي الحركات ولا يكون بينها سكون.

٣-أن تكون حركة حرف الإعراب الصحيح ضمة قبلها كسرة، أو كسرة قبلها

---

[١] ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٠/٢

[٢] ينظر معاني القرآن معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي-تحقيق/عيسى شحاتة-دار قباء-القاهرة-١٢/٢

[٣] ينظر مجالس ثعلب ٣٦٨/٢

[٤] ينظر شرح القصائد السبع الطوال ٤١-٤٢

[٥] ينظر الخصائص ٣٤١/٣

[٦] همع الهوامع ١٨٣/١

[٧] لم أعثر على قائله ينظر معاني القرآن للفراء ١٢/٢

ضمة، أو تكونا ضمتين، أو تكونا كسرتين. أما إذا كانت إحدى الحركتين المتواليتين فتحة فلا يجوز التسكين.

٤-أن سبب اللجوء إلى السكون هو التخفيف، والضم والكسر حركتان ثقيلتان "لأن لمخرجيها مؤونة على اللسان، والشفتين تنضم الرفعة بهما فيثقل الضمة أو يمال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلا والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة" [١]

أما ابن عصفور فقد وافقهم فيما اتصل به ضمير، أما ما لم يتصل به ضمير فمذهبه مذهب سيبويه، يقول: "وكأن الذي حسن مجيء هذا التخفيف في حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله من حيث كان غير مستقل بنفسه فصار التخفيف لذلك كأنه قد وقع في كلمة واحدة والتخفيف الواقع في الكلمة، نحو: (عضْد) في (عَضُد) و (فخْذ) في (فخِذ) و(إبْل) في (إبِل) سائغ في حال السعة؛ لأنه لغة قبائل ربيعة بخلاف ما شبه من المنفصل فإنه لا يجوز إلا في الشعر" [٢].

وقد اعتمد أصحاب هذا المذهب على السماع والقياس. أما السماع فقد وردت شواهد كثيرة في الشعر كما وردت قراءات كثيرة ورد هذه القراءات ليس بالأمر المقبول.

أما الشواهد الشعرية فقد مضت في الاحتجاج للمذهب الأول، وأما القراءات فقد استشهد ابن مالك بسبع قراءات خمسة منها سبعية، واثنتان غير سبعيتين، وإليك هذه مبتدئا بالسبعية:

١- قراءة أبي عمرو: (إن الله يأمرْكم) [٣]
٢- قراءة أبي عمرو أيضا: (وما يشعرْكم) [٤]
٣- قراءة أبي عمرو: (فتوبوا إلى بارِئْكم....عند بارئْكم) [٥]
٤- قراءة حمزة: (ومكر السيءْ) بسكون الهمزة في الوصل. [٦]
٥- قراءة مسلمة بن محارب: (وبعولتْهن أحق) [٧]

---

[١] معاني القرآن ١٣/٢
[٢] ضرائر الشعر ص ٩٦
[٣] الإقناع ٤٨٥/١-٤٨٦
[٤] المصدر السابق ٤٨٥/١-٤٨٦
[٥] المصدر السابق ٤٨٥/١-٤٨٦
[٦] الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر علي بن احمد الأنصاري – تحقيق/ عبدالمجيد قطامش-الطبعة الأولى-دار الفكر دمشق-١٤٠٣هـ ٤٩٠/١
[٧] المحتسب ١٢٢/١

٦- حكى أبو زيد الأنصاري عن بعض السلف: (ورسلْنا لديهم) [١]

وأما القياس، فانهم قد أجازوا ذهاب حركة الإعراب للإدغام في قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ للتخفيف، وإذا جاز ذلك جاز أن تذهب حركة الإعراب للتخفيف في كل كلمة اجتمعت فيها أسباب الثقل قياسا على جواز ذهابها للإدغام. [٢]

وأسباب الثقل كما أوردها الفراء هي:

١-مجيء ضمتين متتاليتين.

٢-مجيء كسرتين متتاليتين.

٣-مجيء الكسرة بعدها ضمة.

٤-مجيء الضمة بعدها كسرة.

وبعد هذا كله فإن الراجح في نظري ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثالث وإليك مرجحات الأخذ بهذا الرأي:

الأول: أن القصد من إسكان الحرف هو التخفيف، والتخفيف لا يلجأ إليه إلا لمشقة ظاهرة، والتخفيف غرض من أغراض العربية كثر اللجوء إليه، وما التسهيل، والإدغام، والاختلاس إلا ضروب من التخفيف، فكذلك تسكين المرفوع والمجرور تخفيفيا.

الثاني: السماع الكثير فقد ورد في القرآن وفي كلام العرب ما يجيز ذلك، أما القرآن فقد مضت طائفة من القراءات التي استشهد بها ابن مالك وإليك طائفة أخرى من القراءات بعضها سبعية فدونك هي مبتدئا بالسبعية:

١-قراءة ابن كثير وأبي عمرو [٣] :(وأرْنا مناسكنا)

٢-٣-٤-٥-قرأ ابن كثير [١]: ﴿رَبِّ أَرِنِي﴾ و﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ و﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ و﴿أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾.

---

[١] المصدر السابق ١٠٩/١

[٢] ينظر شرح السيرافي للكتاب ٢/ ١٧٢-١٧٣

[٣] الإقناع ٤٨٧/١

٦-٧-قرأ أبو عمرو [٢]: (يصورْكم) و(يحذرْكم) ولا يجوز الاعتراض على هذه القراءات برواية سيبويه وغيره الاختلاس عن أبي عمرو إذ روى غير سيبويه الإسكان ورواية الإسكان عن أبي عمرو وردت من أكثر الطرق، وبها قرأ الداني في رواية الدوري، على شيخه الفارسي، وبها قرأ أيضا السوسي، على شيخيه أبي الفتح، وأبي الحسن. [٣]أما كلام العرب، فقد ذكر أبو عمرو بن العلاء أن ذلك لغة بني تميم، [٤] وذكر غيره أنها لغة ربيعة، وأسد أيضا. [٥]

وبعد هذا أرى أنه من الأحسن والأجدر اخراج هذه الظاهرة من حيز الضرورة-والله أعلم-.

---

[١]المصدر السابق ٤٨٧/١
[٢]النشر ٢١٣/٢
[٣] ينظر النشر ٢١٢/٢
[٤] ينظر شرح التسهيل ٥٨/١
[٥] ينظر ضرائر الشعر ص ٩٦ واللهجات العربية في التراث ٢٤٥/١-٢٤٦

المبحث الثاني

الضرائر الصرفية

١-وصل ألف القطع.

٢-حذف نون (يكن).

ضرائر النقص

الضرائر الصرفية.

١- وصل ألف القطع.

قال تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴿٢٠٣﴾ ﴾ [البقرة:٢٠٣]

وقوله: ﴿ وَإِنۡ أَرَدتُّمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجٖ مَّكَانَ زَوۡجٖ وَءَاتَيۡتُمۡ إِحۡدَىٰهُنَّ قِنطَارٗا فَلَا تَأۡخُذُواْ مِنۡهُ شَيۡـًٔاۚ أَتَأۡخُذُونَهُۥ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ﴿٢٠﴾ ﴾ [النساء:٢٠]

وقوله: ﴿ إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ ﴿٣٥﴾ ﴾ [المدثر:٣٥].

قرأ سالم بن عبدالله (فلاثم عليه) بحذف الألف[١]. كما ورد عنه أنه قرأها (فلا اثم عليه) بوصل الألف [٢].

وقد وردت هذه الآيات على الاستشهاد بها على وصل ألف القطع. [٣]

كما ورد على ذلك أبيات شعرية منها قول أبي الأسود:

يا با المغيرةِ رُبَّ أمرٍ مبهمٍ فرَّجته بالحزمِ منِّى والدَّها [٤]

يريد: يا أبا المغيرة.

وكقول الآخر:

إنْ لم أُقاتِلْ فالبسوني بُرقُعا وفَتَحاتٍ في اليدينِ أَرْبَعا [٥]

يريد: فألبسوني.

---

[١] ينظر المحرر الوجيز ٤٣٤/١

[٢] ينظر المحرر الوجيز ٤٩٦/١

[٣] ينظر ضرائر الشعر ص ١٠٠

[٤] ديوان أبي الأسود الدؤلي-تحقيق / محمد حسين آل ياسين-دار الهلال –الطبعة الثانية- ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ص ٣٧٨، وينظر المقرب ١٩٩/٢

[٥] لم أقف على قائله والبيت موجود في المحتسب ١٢٠/١

يقول ابن جني عن هذه القراءة: "قراءة الجماعة: "فلا إثم عليه" إلا أنه حذف الهمزة ألبتة، فالتقت ألف "لا" وثاء "الاثم" ساكنين، فحذف الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين فصارت (فلثم عليه) " [١].

وبناء على هذا فإن اختلاط كلمة "لا" مع كلمة "إثم" وصيرورتهما كأنهما كلمة واحدة أدى إلى التقاء الألف وهي ساكنة مع الثاء وهي كذلك ساكنة فحذفت الألف للتخفيف أشار إلى ذلك العكبري حيث قال: "حذف الهمزة لاختلاط الكلمتين فلقيت الألف الثاء ساكنة فحذفت ومثله "إنها لإحدى الكبر" [٢]

ويرى أبو حيان أن قراءة سالم بن عبدالله بوصل الألف، ووجهها حيث قال: "أنه سهل بين بين فقربت بذلك من السكون فحذفها تشبيها بالألف لسكونها وسكون الثاء".[٣] ومثل هذا التوجيه السابق ينطبق على قراءة ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ قال ابن عطية: "وقرأ ابن محيصن بوصل ألف (إحداهن). وهي لغة تحذف على جهة التخفيف" [٤].

وقال أبو حيان: "وقرأ ابن محيصن بوصل ألف (إحداهن) كما قرئ (إنها لأحدى الكبر) وهي قراءة ابن كثير [٥] بوصل الألف حذفت على جهة التخفيف "[٦].

ومما سبق يتبين لنا ما يلي:

١-أن حذف الهمزة جاء من أجل التخفيف كما أشار إلى ذلك ابن عطية.

٢-أن حذف الهمزة ليس قياساً ولذا وصف ابن جني ذلك بأنه "حذف على غير قياس".[٧] ومرة أخرى وصفه بأنه حذف اعتباطي [٨] وكما قال القاضي أبو محمد –رحمه الله-: "وهذه لغة وليست بالقياس" [١].

---

[١] المحتسب ١٢٠/١

[٢] إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري-تحقيق/محمد السيد عزوز-عالم الكتب- بيروت – الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ-١٩٩٦م ٢٤١/١

[٣] البحر المحيط ١٨١/٢

[٤] المحرر الوجيز ٥٠٣/٢

[٥] ينظر المحتسب ١٢٠/١

[٦] البحر المحيط ٠٢٨٨/٢

[٧] المحتسب ٢٧٣/١

[٨] ينظر المحتسب ١٤٧/٢

والذي يرى الباحث أن حذف الهمزة غير مقيس عليه إلا عند الضرورة –والله اعلم-

[1] المحرر الوجيز ٣٣٢/٤

٢-حذف نون (يكن)

قال تعالى: ﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴿٩﴾ ﴾ [مريم:٩]

اسُتشِهد به على حذف نون " يكن" [١]. وورد فيه أبيات منها قول حسين بن عرقطة:

لم يَكُ الحَقُّ سِوَى أَن هَاجَهُ ... رَسْمُ دَار قد تَعفّتْ بالسَّرَرْ [٢]

يريد: لم يكن الحق.

والمعروف أن نون "كان" تحذف بشروط وهي:

١-أن تكون بلفظ المضارع.

٢-أن يكون المضارع مجزوما لأن النون إذا تحركت قويت فلا تحذف.

٣-أن لا يقع بعد النون حرف ساكنٌ.

٤-ألايقع بعدها ضمير متصل فإن كان بعدها ساكن فلا يجوز حذفها إلا في الضرورة الشعرية كالبيت السابق وأجاز يونس حذفها ووافقه ابن مالك [٣].

وعلل ابن مالك لرأيه بقوله:" لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى ". [٤]

والذي أرى أن حذفها لا يكون إلا للضرورة ؛ لأن النون أصل ،وهي لام الفعل يقول ابن جني معللاً عدم جواز حذفها :"وحذف النون من "يكن" أقبح من حذف التنوين ونون التثنية والجمع؛ لأن النون في "يكن" أصل، وهي لام الفعل، والتنوين والنون زائدتان فالحذف فيهما أسهل منه في لام الفعل "[٥]،ويرى أبو حيان أن حذفها شاذ في القياس؛ لأنها من الكلمة نفسها ولكن كثرة الاستعمال سوغت حذفها [٦] . -والله أعلم-

---

[١] ينظر ضرائر الشعر ص ١١٥ وموارد البصائر ص ٢٤٠

[٢] الخصائص ٩٠/١

[٣] ينظر شرح التسهيل ٣٦٦/١

[٤] ينظر المصدر السابق ٣٦٦/١

[٥] سر صناعة الإعراب ٥٤٠/٢

[٦] التذييل والتكميل ٢٣٦/٤

الفصل الثالث

ضرائر التغيير

المبحث الأول:

الضرائر النحوية:

١-لزوم المثنى الألف.

٢-تأنيث اسم كان.

٣-مسالة "أكلوني البراغيث".

٤-الجر على الجوار.

٥-تناوب حروف الجر.

٦-الفصل بين المتضايفين.

٧-مجيء الماضي في معنى المستقبل.

٨-وقوع فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً.

٩-إفراد خبر المتعاطفين بالواو.

ضرائر التغيير

أولاً: الضرائر النحوية.

١-لزوم المثنى الألف.

قال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴿٦٣﴾ ﴾ [طه:٦٣]

قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وطلحة وأيوب وغيرهم "إنَّ" بالتشديد [١] وهي قراءة متواترة وقد ورد الاستشهاد بهذه القراءة على لزوم المثنى الألف في جميع أحواله. [٢] كما ورد على هذه المسألة عدة أبيات شعرية خُرِجت على الضرورة ومن ذلك قول هوبر الحارثي:

تَزَوَّدَ منا بَينَ أُذناهُ طَعنةً دعته إلى هابي التراب عقيمُ [٣]

والشاهد كلمة (أذناه) فأتت الألف وهي في موضع خفض.

وقول المتلمس:

فَأَطْرَقَ إطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا [٤]

والشاهد في "لناباه" والأصل أن يقال: لنابيه لأنه مثنى (ناب).

وهناك عدة أوجه لتخريج هذه القراءة وهي:

الأول: أن تتكون (إنَّ) بمعنى (نعم)، ومن ذلك حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه عندما جاءه رجل فسأله أن يستعمله فلم يحمله فقال له: لعن الله ناقة حملتني إليك فقال: إنّ وراكبها أي: نعم وراكبها [٥].

الثاني: جعل(إنّ) عاملة في المبتدأ والخبر، واسمها ضمير الشأن المحذوف (الهاء)

---

[١] البحر المحيط ٣١٦/٦ والمحرر الوجيز ١٠٦/٦ و فتح القدير لمحمد بن علي الشوكاني-تعليق/سعيد اللحام-دار الفكر- الطبعة الأولى- ١٤١٢هـ -١٩٩٢م ٥٣٣/٣

[٢] ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٣٧

[٣] سر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢

[٤] ديوان المتلمس الضبعي-تحقيق/حسن كامل الصيرفي-معهد المخطوطات العربية-الطبعة الأولى-١٣٩٠هـ -١٩٧٠م ص ٣٤

[٥] البيان في غريب إعراب القرآن ١٤٥/٢

والتقدير: إنه هذان لساحران وضَعُف هذا القول لدخول اللام في الخبر وهذا شاذ [١] **الثالث**: وهو الذي يهمنا في هذه المسألة أن (إنّ) عاملة، و(هذان) اسمها على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثنى الألف في جميع أحواله. ولشهرة هذه النسبة إليهم نجد ابن مالك يقول: "ولزوم الألف لغة حارثية" [٢] حكى رجل من الأسد عن بني الحارث قولهم: هذا خط يدا أخي بعينه، [٣] وذكر الأخفش أنه سمع فصيحاً من بني الحارث يقول: ضربتُ يداه [٤] وقد نسبت هذه اللغة أيضاً إلى كنانة ، وخثعم، وزبيد، وبني الهجيم، وبني العنبر،وبطون من ربيعة،ومراد، وعذرة،وبكر بن وائل، وفزارة[٥]. وتعتبر هذه اللغة لغة "معروفة" [٦] و "فاشية" [٧] في الشعر والنثر "وقد حكاها من يرتضى علمه، وحدقه، وامانته" [٨] وعليها خُرِجت شواهد عدة شعرًا ونثرًا أما الشعر فكما في الأبيات السابقة وغيرها، وأما النثر فكما في قوله ﷺ:" لا وتران في ليلة" [٩]

وقياسه (لا وترين) وقوله: "إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان" [١٠] والقياس: نصب (هاتان) وما بعدها، نحو: إياك والشر أي: جنب نفسك الشر، وعلى هذا فمعنى الحديث: تجنبوا هاتين وغير ذلك كثير. مما يدل على فشو هذه اللغة. لذا كان من الأفضل والأجدر حمل ما ورد من أبيات شعرية على هذه اللغة وإخراجها من حيز الضرورة –والله أعلم-

---

[١] البحر المحيط ٣٠٦/٦
[٢] شرح التسهيل ٥٩/١
[٣] معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢
[٤] المساعد ٤٠/١-٤١
[٥] شرح المفصل ٣٥٥/٢ وشرح الكافية ١٩٠/١ والبحر المحيط ٣١٦/٦-٣١٧
[٦] إعراب القرآن ٤٦/٣
[٧] شرح المفصل ٣٥٧/٢
[٨] إعراب القرآن ٤٦/٣
[٩] سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي- تعليق/ محمد ناصر الألباني- اعتنى به /مشهور آل سلمان- مكتبة المعارف- الرياض- الطبعة الأولى- ص ١٢٥
[١٠] المسند للإمام احمد بن حنبل – تحقيق/مجموعة من المحققين –مؤسسة الرسالة –الطبعة الثانية- ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م ٢٩٨/٧

٢-تأنيث اسم كان.

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنعام:٢٣]

قرأ خلف عن عبيد، ونافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وأبي جعفر واليزيدي "ثم لم تكن فتنُتُهم" بتأنيث الفعل ونصب ما بعده [١] وهو خبر مقدم، و " إلا أن قالوا" هو الاسم المؤخر، وقد ورد الاستشهاد بهذه القراءة على مسألة تأنيث اسم كان إذا كان خبرها مؤنثا مقدما عليه [٢] وقد جاء في ذلك أبيات شعرية منها قول لبيد بن ربيعة:

فمضى وقدَّمها وكانت عادةً منه إذا هي عرَّدتْ إقدامها [٣]

فتقدم الخبر وهي "عادة" على الاسم وهو (إقدامها) وقول الآخر:

أزيد بن مصبوح فلو غيركم جنى غفرنا وكانت من سجينا الغفر [٤]

فقدم الخبر وهو الجار والمجرور على الاسم وهو (الغفر) وهذه المسألة فيها خلاف على النحو التالي:

أولاً-ذهب البصريون إلى أن المذكر إذا أُخبر عنه بمؤنث لا يجوز تأنيث فعله إلا في الضرورة الشعرية. [٥]

ثانيا-ذهب الكوفيون إلى جواز تأنيث فعل المذكرإذا أخبر عنه بمؤنث في سعة الكلام[٦] فأجازوا: كانت عادة حسنة عطاء الله تعالى. [٧]

وقد تبعهم في ذلك ابن الشجري، [٨] والزمخشري، [٩] وابن مالك، [١٠] وأبو حيان. [١١] مستشهدين بالقراءة السابقة والأبيات الشعرية السابقة الذكر.

لكن الكوفيين قد قيدوا هذه القاعدة بشروط تتضح فيما يلي:

---

[١] البحر المحيط ١٢٦/٤
[٢] ضرائر الشعر ص ٢٧٤
[٣] ديوان لبيد بن ربيعة - تحقيق/ حمدو طماس-دار المعرفة-بيروت-الطبعة الأولى-١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ص ١١٠
[٤] مجهول القائل :انظر سر صناعة الإعراب ١٣/١
[٥] التذييل والتكميل ص ١٨٨/٦
[٦] المصدر السابق
[٧] شرح القصائد السبع ص ٤٤٥
[٨] الأمالي ١٩٦/١-١٩٧
[٩] الكشاف ٣٣٢/٢
[١٠] شرح التسهيل ١١١/٢
[١١] التذيل والتكميل ١٨٧/٦

أولاً: ما نقله أبو بكر الأنباري عن الكسائي في قوله: "إذا كان خبر كان مؤنثا واسمها مذكرا وأوليتها الخبر فمن العرب من يؤنث كان ويتوهم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثا" [١].

إذ يتضح من قول الكسائي أن العرب قد أنثت الفعل وفاعله مذكر بشروط وهي:

١-أن هذا الفعل مقصور على (كان) وحدها –فيما يبين من المراجع-

٢-خبركان هذه لابد أن يكون مؤنثا.

٣-أيضا أن يكون هذا الخبر مقدماً على الاسم.

ثانيا: ذكر أبو حيان عن الكوفيين شرطاً رابعاً وهو كون اسم كان مصدراً إذ يقول:" والكوفيون يجزون في سعة الكلام تأنيث اسم كان إذا كان مصدرا مذكرًا وكان الخبر مؤنثًا مقدمًا عليه " [٢].

إذا الكوفيون يجيزون تأنيث الفعل وفاعله مذكر إذا توفرت الشروط السابقة في سعة الكلام ولم يقصروه على الضرورة الشعرية وهذا ما أميل إليه في هذه المسألة لوجود قراءة قرآنية متواترة في ذلك، والقراءة سنة متبعة لا يجوز ردها وكلام الله لا يوجد فيه ضرورة.

---

[١] شرح القصائد السبع ص٤٤٥

[٢] التذييل والتكميل ١٨٨/٦

٣-مسألة "أكلوني البراغيث"

قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١﴾ [المائدة:٧١]وقال تعالى: ﴿لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ٣﴾ [الأنبياء:٣]

ورد الاستشهاد بهذه الآيات على مسألة وجود علامتي التثنية والجمع في الفعل مع وجود الفاعل أو ما تسمى بمسألة " أكلوني البراغيث" [١] ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ﴾ لحقت علامة الجمع الواو الفعلين "عموا وصموا" وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ لحقت علامة الجمع الواو الفعل "وأسروا" مع وجود الفاعل "الذين" وقد ورد في ذلك عدة أبيات منها قول أمية بن أبي الصلت:

يلومونني في اشتراء النَّخي ل أهلي فكلُّهم يَعْذُلُ [٢]

حيث ألحق الواو بالفعل "يلومونني " مع أن الفعل أسند إلى الاسم الظاهر المذكور، وهو "أهلي".

وقول الفرزدق:

بني الأرض قد كانوا بَنِيَّ فعَزَّني عليهم لآجال المنايا كتابُها [٣]

الشاهد منه الواو بعد كانوا مع مجيء اسمها بعدها وهو بني.

كما جاء في ذلك أحاديث منها قوله ﷺ:" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[٤]

وللعلماء في هذا التركيب ثلاثة أوجه:

الأول: إن هذه الحروف إنما هي علامة للتثنية والجمع، وفاعل هذه الأفعال هو الاسم الظاهر بعدها، وهذا مذهب سيبويه حيث يقول: "واعلم أن من العرب من يقول:

---

[١] ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٣١

[٢] ديوان أمية بن أبي الصلت –تحقيق/سجيع جميل الجبلي-دار صادر –بيروت-الطبعة الأولى-١٤١٨هـ-١٩٩٨م ص ٩٩

[٣] ديوان الفرزدق-شرح عبدالله الصاوي-المكتبة التجارية-مصر-مطبعة الصاوي- ص ٨٨٦

[٤] صحيح البخاري ١١٥/١

ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة" وكأنهم أرادو أن يجعلوا للجمع علامة كما للمؤنث وهي قليلة" [١] ونلاحظ أن سيبويه قد حكم عليها بالقلة، وهذا الحكم غير دقيق فقد ورد فيها آيات وأحاديث وأبيات تؤكد أنها لغة كثيرة وفاشية يقول ابن يعيش:" وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم " [٢]

الثاني: إن هذه الحروف ضمائر واقعة في محل رفع على الفاعلية، وهي مع عاملها، في محل رفع خبر مقدم، والاسم الظاهر بعدها مبتدأ مؤخر فالأمر في هذه الجملة على التقديم والتأخير. يقول ابن أبي الربيع:" ومن الناس من ذهب إلى أن الواو في قولك: قاموا الزيدون فاعله، وهو اسم، والأصل: الزيدون قاموا، ثم قدم الخبر، كما تقول: ضربته زيد، والأصل: زيد ضربته ثم قدم الخبر وهذا مما لا يختلف فيه فيجب أن يكون: قاموا الزيدون على هذا الوجه المتفق عليه" [٣].

الثالث: إن الاسم الظاهر بدل من الاسم المضمر بدل كل من كل، وهذا رأي يونس بن حبيب يقول سيبويه:" وأما قوله جل ثناؤه:" وأسروا النجوى الذين ظلموا" فإنما يجئ على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: من؟ فقال بنو فلان. فقوله جل وعز "وأسروا النجوى الذين ظلموا" على هذا فيما زعم يونس" [٤]

والذي يترجح لدي هو الوجه الأول وذلك لأمرين:

١-أنها لغة قوم من العرب وليست لغة شاذة ولا قليلة وإنما هي لهجة من اللهجات العربية التي كانت تستعملها العرب في كلامها شعرًا ونثرًا وقد نسبت هذه اللغة مرة الى طئ ومرة إلى أزد شنوءة ومرة أخرى إلى بالحارث بن كعب [٥]

٢-ويترجح هذا الوجه أيضا على الوجهين الآخرين بما ذكره العكبري، من أن الفعل

في هذا التركيب قد وقع في موضعه، فلا ينوى به التأخير باعتباره خبرًا عن مبتدأ

---

[١] الكتاب ٤٠/٢

[٢] شرح المفصل ٢٩٦/٢

[٣] البسيط ٢٧٠/١

[٤] الكتاب ٤١/٢

[٥] المساعد ٣٩٤/١ وشرح ابن عقيل ٤٢٥/١

مؤخر. [1] وبذلك ينبغي العدول عن وصف ذلك بالضرورة الشعرية وإخراجها من حيزها.

[1] التبيان ٣٥٨/١

٤-الجر على الجوار.

قال تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿١﴾ ﴾ [البينة:١]

وقوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾ ﴾ [هود:٨٤]

استشهد بهذه الآيات على مسألة الجر على الجوار [١] ففي الآية الأولى جرت كلمة (المشركين) للمجاورة مع أنها معطوفة على كلمة (الذين) التي هي في محل رفع اسم (يكن) وفي الآية الثانية جرت كلمة (محيط) للمجاورة مع انها صفة (للعذاب) وقد ورد في ذلك أبيات منها قول رؤبة بن العجاج:

جُفالَةِ الأجْنِ كَحَمّ الجُمَّل كأن نسج العنكبوت المُرْمَلِ [٢]

و(المرمل) جر على الجوار مع أنه وصف (للنسج) وكقول زهير بن أبي سلمى:

لعب الزمان بها وغيرها بعدي سوافي المور والقطر [٣]

فجر (القطر) على الجوار وكان حقة الرفع لأنه معطوف على (سوافي) ولايكون معطوفا على (المور) وهو الغبار، لأنه ليس للقطر سواف كالمور حتى يعطف عليه. وللنحاة في هذه المسألة مذاهب متعددة:

المذهب الأول: الجواز مع اشتراط توافق المضاف مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث الإفراد والجمع وهذا مذهب الخليل يقول سيبويه:" لا يقولون إلا هذان جحرًا ضب خربان، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكرا مثله أو مؤنثًا وقالوا: هذه جحرة ضِبابٍ خَربةٍ؛ لأن الضِباب مؤنثة؛

---

[١] الضرائر للألوسي ص١٧٧

[٢] ديوان رؤبة بن العجاج ص ٤٧

[٣] ديوان زهير بن أبي سلمى –شرح/ حمدو طيماس –دار المعرفة –بيروت –الطبعة الثانية – ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ص٣١

ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا" [١] فإذا لم يحصل التوافق بين المضاف والمضاف إليه فإن الكلام يستعمل على أصله ولم يجروه على الجوار فيمتنع الجر على الجوار في مثل :(هذا وَجَارُ ضبع واسع) لأن (واسع) مذكر و (الضبع) مؤنثة، ولو قلت: (هذا وَجَارُ ثعلب واسع) لجاز الجر على الجوار؛لأن الثعلب مذكرًا وواسع مذكر والعدة واحدة، ولو قلت: (هذا مكان ثعالب واسع) لم يجز الجوار لاختلاف العدة [٢]

المذهب الثاني: جواز الجر على الجوار مطلقًا وهو مذهب الجمهور من نحاة البصرة، والكوفة، كما نص على ذلك أبو حيان في الارتشاف [٣] والسيوطي في الهمع [٤] وهو مقيس عليه إن أمن اللبس [٥] أما الفراء فقد أجازه وقصره على السماع [٦].

قال سيبويه معلقا على رأي شيخه الخليل الذي خالفه فيه:" هذا قول الخليل –رحمه-

ولا نرى هذا سواء، لأنه إذا قال: (هذا جحر ضب متهدم) ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب " [٧]

ثم استشهد بقول العجاج:

جُفالَّةِ الأجْنِ كَحَمّ الجُمَّل كأن نسج العنكبوت المُرْمَلِ

فـ (المرمل) جر على الجوار وهو (مذكر) وحمله على (العنكبوت) وهي مؤنثة، فدل ذلك على صحة ماذهب إليه سيبويه ومن قال بهذا المذهب أبو عبيدة، [٨] ونسب للأخفش، [٩] والمبرد، [١٠] وابن مالك، [١١] الرضي، [١٢] وغيرهم. والجر على الجوار يكون في النعت، والعطف، والتوكيد، ويقتضي القياس أن يكون في عطف البيان أيضا كما صرح

---

[١] الكتاب ٤٣٧/١

[٢] شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف السيرافي-تحقيق/محمد هاشم-دار الجيل-بيروت-الطبعة الأولى-١٤١٩هـ-١٩٩٦م ٤١٥/١

[٣] الارتشاف ١٩١٤/٤

[٤] الهمع ٤٤٠/٢

[٥] المساعد ٤٠٣/٢

[٦] معاني القرآن ٧٤/٢-٧٥ والارتشاف ١٩١٣/٤

[٧] الكتاب ٤٣٧/١

[٨] مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر التيمي- تحقيق- محمد فؤاد- مكتبة الخانجي- القاهرة- ٧٢/١-١٥٥

[٩] إعراب القرآن للنحاس ٩/٢

[١٠] المقتضب ص ٧٣

[١١] شرح التسهيل ٣٠٧٨/٣

[١٢] شرح الكافية ٢ الشافية لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي-تحقيق/ عبدالمنعم هريري-دار المأمون للتراث- الطبعة الأولى-١٤٠٢هـ -١٩٨٢م /٣٢٨

بذلك ابن هشام [١]، أما البدل فلم يحفظ منه شيء كما نص على ذلك أبو حيان [٢] لأنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بإجماع فبعدت مراعاة المجاورة ونزل منزلة جملة أخرى. [٣] ومن أدلتهم على الجر على الجوار في النعت قوله تعالى﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ﴾ [إبراهيم:١٨] فـ (عاصف) نعت مرفوع لـ (الريح) ولكنه جر للمجاورة [٤] ومن أدلتهم على الجر على الجوار في حالة العطف قوله تعالى ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ١ ﴾ [البينة:١] فـ(المشركين) مجرورة على الجوار،مع أنها معطوفة على (الذين) التي هي في محل رفع اسم (يكن) ومن أدلتهم على التوكيد قول أبي الغريب:

يا صاح بلِّغْ ذوي الزوجات كلَّهم أن ليس وصل إذا انحلت عُرَى الذَّنَبِ [٥]

فجر (كلهم) على الجوار مع أن حقه النصب لأنه توكيد لـ (ذوي).والجر على المجاورة يكون في المعرفة والنكرة على حد سواء، ومن أدلتهم على ذلك قول العرب:" كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك " بجر (المعروف)على المجاورة. [٦]

المذهب الثالث: وهوجواز الجر على الجوار في النعت فقط، وهو مذهب الطبري [٧] وابن جني في أحد قوليه [٨] وأبي حيان، [٩] والبغدادي، [١٠] والعلة في ذلك كما يقولون: أن الاسم في باب النعت تابع لما قبله من دون واسطة، فهو أشد مجاورة له، بخلاف

---

[١] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري- المكتبة العصرية- بيروت- ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م ص٣١٢

[٢] الإرتشاف ١٩١٤/٤

[٣] شذور الذهب ص ٣١٢ والهمع ٤٤١/٢

[٤] البحر المحيط ٥٣٢/٥

[٥] الخزانة ٩٣/٥

[٦] الإرتشاف ١٩١٣/٤ والخزانة ٩٠/٥

[٧] جامع البيان ١٣٢/١٣

[٨] المحتسب ٢٨٩/٢

[٩] البحر المحيط ٦١٠/٣

[١٠] الخزانة ٩٣/٥

العطف والبدل فالعطف قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع فبعدت المجاورة. أما البدل فلأنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بإجماع فبعدت مراعاة المجاورة، ونزل المقدر الممكن إظهاره منزلة الموجود فصار من جملة أخرى. [١]

المذهب الرابع: مذهب من يرى منع الجر على الجوار مطلقا ومن نحاة هذا المذهب: الزجاج، [٢] والنحاس،[٣] والسيرافي،[٤] وابن جني في قوله الآخر،[٥]ومكي القيسي،[٦] وابن الحاجب، [٧] ويصفون ذلك مرة بالشذوذ ومرة أخرى بأنه غير جيد إلى غير ذلك من الأوصاف.

والذي يراه الباحث في هذه المسألة جواز الجر على الجوار مطلقاً كما يرى سيبويه ومن تبعه من النحاة وذلك للأسباب التالية:

١-إن هذا المذهب قال به جمع كثير من النحاة وعلى رأسهم سيبويه، إمام النحاة، بل إن أبا حيان والسيوطي حكيا الإجماع عن البصريين والكوفيين –كما سبق الإشارة إلى ذلك- مما يقوي هذا المذهب ويدعو إلى الأخذ به.

٢-ورود السماع الكثير من كتاب الله ومن شعر العرب يقول الشنقيطي في تعليقه على إنكار الزجاج للجر على الجوار:" وإنكاره له مع ثبوته في كلام العرب وفي القرآن الكريم، يدل على أنه لم يتتبع المسألة تتبعًا كافيًا، والتحقيق أن الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية وأنه جاء في القرآن؛ لأنه بلسان عربي مبين". [٨]

---

[١] شذور الذهب ص٣١٢ والهمع ٤٤١/٢ والخزانة ٩٤/٥-٩٥
[٢] معاني القرآن ١٥٣/٢
[٣] إعراب القرآن ٣٠٧/١
[٤] المساعد ٤٠٣/٢-٤٠٤ والإرتشاف ١٩١٤/٤ والهمع ٤٤١/٢
[٥] المصادر السابقة
[٦] مشكل إعراب القرآن في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي-دار الفكر- بيروت- ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ٢٥٨/٢
[٧] الأمالي ٢٨٠/١
[٨] أضواء البيان ٣٣١/١

٣-إن الأخذ بهذا المذهب فيه فسحة للمتحدث، وتوسع في اللغة ولِمَ لا يُؤخذ به وقد ورد في القرآن وفي كلام العرب من شعر ونثر، وعلى هذا فإن القول بأنه ضرورة شعرية بعيد عن الصواب –والله أعلم-

٥-تناوب حروف الجر.

قال تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [البقرة:١٠٢]

وقال تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴿٧١﴾﴾ [طه:٧١]

استشهد بهذه الآية الكريمة على مسألة تناوب حروف الجر [١]، وأن معنى حرف الجر في الآية السابقة "في" أي: في ملك سليمان ومعنى" في " في الآية الأخرى أي: على جذوع النخل وقد ورد في ذلك أبيات شعرية على هذه المسألة منها قول القحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْر لَعَمْرُ الله أعْجَبَنِي رِضَاهَا [٢]

يريد: عني.

وقول النابغة:

فلا تتركني بالوعيدِ ، كأنني إلى النّاسِ مَطليٌّ به القارُ، أجْرَبُ [٣]

يريد: كأني في الناس

وهذه المسألة اختلف فيها النحاة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يجيز دخول حروف الجر بعضها مكان بعض وهو مذهب الكوفيين[٤]

---

(١) ضرائر الشعر ص ٢٣٨ والضرائر للألوسي ص ١٠١

(٢) خزانة الأدب ١٣٢/١٠

(٣) ديوان القحيف العقيلي-تحقيق /حاتم الضامن-المجمع العلمي العراقي-١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م ص ٧٣

(٤) المساعد ١٥٤/٢-١٤٥٥

وقال به كثير من البصريين، ومن القائلين به يونس بن حبيب، [١] والفراء، [٢] والأخفش، [٣] وابن قتيبة، [٤] الذي عقد له باباً بعنوان :(باب دخول بعض الصفات على بعض) والمبرد، [٥] وابن مالك، [٦] وابن هشام، [٧] وغيرهم ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ أي على جذوع النخل وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي مع الله بالإضافة إلى الشواهد الشعرية السابقة الذكر.

المذهب الثاني: يمنع دخول حروف الجر بعضها مكان بعض، وهو رأي المحققين من نحاة البصرة، [٨] وهو ظاهر كلام سيبويه [٩]، ومن نحاة هذا المذهب الصيمري [١٠]، والزمخشري، [١١] وابن يعيش، [١٢] وابن عصفور، [١٣] وهو من أشد المنافحين عن هذا المذهب فهؤلاء لا يرون أن الحرف لا يخرج عن معناه الحقيقي، وماورد مما ظاهره خلاف ذلك فإن لهم فيه أربعة تخريجات [١٤]:

الأول: أن يؤول المعنى تأويلاً يقبله اللفظ.

ففي قوله تعالى: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) [طه:٧١] يقول ابن عصفور:" لا حجة لهم في ذلك؛ لأن الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان، لاستقرارهم فيها ". [١٥]

الثاني: أن يكون على إضمار محذوف ففي قول بعض النحاة أن (على) قد تكون بمعنى (الباء) كما في قول العرب: (اركب على اسم الله) أي: (باسم الله) يقول ابن عصفور:" لا

---

[١] شرح التسهيل ١٣٧/٣
[٢] معاني القرآن ٢١٨/١
[٣] معاني القرآن للأخفش ص ٢٣٦
[٤] أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة -المحقق/ محمد الدالي -لناشر-مؤسسة الرسالة-بيروت ص ٥٠٦
[٥] المقتضب ٣١٨/٢
[٦] شرح التسهيل ١٣٧/٣
[٧] مغني اللبيب ٢٣٨/١
[٨] المساعد ٢٥٤/٢-٢٥٥ والهمع ٣٥٦/٢
[٩] الكتاب ٢١٧/٤
[١٠] التبصرة والتذكرة ٢٨٥/١-٢٨٦
[١١] المفصل ص ٢٨٤
[١٢] شرح المفصل ٤٧٢/٤
[١٣] شرح الجمل ٤٩٣/١ ٥١٠-٥١٢
[١٤] شرح التصريح ٦٣٧/١
[١٥] شرح الجمل ٢١٥/١

حجة لهم في ذلك؛ لأن (على) يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف ويكون المجرور في موضع حال، كأنه قال: اركب متكلاً على اسم الله". [١]

الثالث: أن يضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف.

ففي قوله تعالى :(فظلموا بها) ضمن الفعل: (ظلموا) معنى (كفروا) فلذلك عُدِّي بالباء [٢] وفي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ فقد ضمّن الفعل (تتلوا) معنى (تتقول) [٣]وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ﴾ [الحج:٢٥]ضمن الفعل يرد معنى (يلتبس) [٤]

الرابع: أن يخرج الحرف الذي جاء على معنى حرف آخر على الشذوذ [٥].

وهذا الأخير يمكن أن يقال في جميع الأمثلة السابقة، فيحكمون عليها بالشذوذ دون الحاجة إلى التأويل أو التقدير، أو التضمين، وقد يلجأ إليه بعض المنكرين، فيما لوعدم أوجه التخريج السابقة.

المذهب الثالث: يوفق بين المذهبين فهو يجيز دخول حروف الجر بعضها مكان بعض إذا احتمل المعنى ذلك، وإن لم يحتمل المعنى فلا ومن نحاة هذا المذهب ابن السراج فهو يقول عن تعاقب الحرف: "واعلم أن العرب تتسع فيها، فتقيم بعضها مقام بعض، إذا تقاربت المعاني فمن ذلك الباء، تقول: فلان بمكة، وفي مكة، وإنما جازا معا لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا، فقد خبرت بـ "في" عن احتوائه إياه وإحاطته به". [٦]

ثم يبين الضابط في ذلك، وهو تقارب معنى الحرفين، حيث يقول:" فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبه، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال:

---

[١] شرح الجمل ٥١٠/١-٥١١
[٢] الكشاف ٤٨٢/٢
[٣] ضرائر الشعر ص ٢٣٨
[٤] البحر المحيط ٤٤١/٦
[٥] شرح التصريح ٦٣٧/١
[٦] الأصول ٤١٤/١

مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب الحروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز ". [1]

كذلك ابن جني حيث يقول:" ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الدالة عليه والمسوغة له، فأما في كل موضع، وعلى كل حال فلا" [2]. وهذا الرأي التوفيقي هو الذي أميل إليه في المسألة؛ لأن القول بالجواز المطلق ربما أحدث اللبس واللغة قائمة على الإبانة والإيضاح، يقول ابن جني:" ألا تر أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول غفلا وهكذا لا مقيدا لزمك عليه ان تقول: (سرت إلى زيد) وأنت تريد معه، وأن تقول :(زيد في الفرس) وأنت تريد عليه ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش" [3] كما أن القول بالمنع المطلق يؤدي إلى التكلف في تخريج كثير من الشواهد إما بالتأويل أو القول بالتضمين أو إضمار محذوف او الحكم بالشذوذ الذي لا مبرر له والأمر في ذلك واسع ، ولا ينبغي عدَّها من الضرائر –والله اعلم-

---

[1] الأصول ٤١٤/١-٤١٥
[2] الخصائص ٣٠٨/٢
[3] المصدر السابق

٦-الفصل بين المتضايفين.

قال تعالى﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾ [الأنعام:١٣٧]

قرأ ابن عامر "زُيِّن" بضم الزاي "قتلُ" بالرفع "أولادَهم" بالنصب و(شركائِهم) بالجر [١].

وقد ورد الاستشهاد بهذه القراءة على مسألة الفصل بين المتضايفين [٢].

وقد ورد على هذه المسألة أبيات شعرية منها قول عمرو بن قميئة:

لمَّا رأت سَاتيدَمَا استعبرت لله دَرُّ –اليومَ – مَنْ لامَها [٣]

يريد: لله در من لامها اليوم، حيث فصل بين المضاف (در)، والمضاف إليه (مَن)، بالظرف (اليوم).

وقول أبي حية النمري:

كما خُطَّ الكتابُ بكَفٍّ يَوْمًا يَهُوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ [٤]

حيث فصل بالظرف "يومًا" بين المضاف "بكف"، والمضاف إليه "يهودي"، ومعلوم أن هذا الظرف أجنبي من المضاف؛ لأنه لم يتعلق به، وهو ظرف لقوله "خط"، وأصل الكلام: كما خط الكتاب يومًا بكف يهودي.

وقول الفرزدق:

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدَّنانِيرِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ [٥]

روي هذا البيت بنصب (الدراهمَ) وجر (تنقادِ) وهذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وأصله: تنقاد الصيارِيف الدراهم.

والأبيات في هذه كثيرة جدًا.

---

[١] البحر المحيط ٢٩٧/٤

[٢] ضرورة الشعر ص ١٨١ وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨٨ وضرائر الشعر ص ١٩٨

[٣] ديوان عمرو بن قميئة-تحقيق/ حسن كامل الصيرفي-معهد المخطوطات العربية-١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م ص ١٨٢

[٤] ديوان أبي حية النمري –تحقيق/يحي جبوري-وزارة الثقافة –دمشق-١٩٧٥م ص ١٦٣

[٥] ديوان الفرزدق ص٥٧٠

هذا وقد أختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال هي:

القول الأول: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام في مواضع ثلاثة، وماجاء في غيرها ضرورة، وهذه المواضع هي:

١-أن يكون المضاف مصدرا،والمضاف إليه فاعله،والفاصل إما مفعوله وإما ظرفه ومن ذلك قراءة ابن عامر –السابقة الذكر-وحسن الفصل فيها ثلاثة أشياء:

أ-أن الفاصل فضله، فهو صالح لعدم الاعتداد به.

ب-انه غير عجمي، لتعلقه بالمضاف.

جـ-كون الفاصل مصدر التأخير بسبب المضاف إليه، ومقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية [١].

٢-أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه مفعوله، والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعض السلف:" فلا تحسبن الله مخلف وعدَهُ رُسُلِه" [٢]

٣-أن يكون الفاعل قسمًا: ومنه ما رواه الكسائي عن بعض العرب: هذا غلام – والله-زيد وماحكاه أبو عبيدة من قولهم: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت-والله-ربِّها [٣]

وهذا رأي الكوفيين [٤] والذي في معاني القرآن للفراء مخالف لما نُسِب للكوفيين [٥] ووافقهم ابن مالك، [٦] وأبو حيان، [٧] وابن هشام.[٨]

القول الثاني: عدم جواز الفصل إلا في الضرورة، وبالظرف والمجرور فقط، [٩] وعليه البصريون [١٠] كسيبويه، [١١] والمبرد ،[١٢] وابن جني. [١٣]

وقد عللوا لمذهبهم بأن المضاف والمضاف إليه "كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من

---

[١]شرح التسهيل ٢٧٧/٣
[٢]المحرر الوجيز ٢٦٣/٥
[٣]ارتشاف الضرب ١٨٤٥/٤
[٤]نسبة هذا الرأي بالتقسيم المذكور ذكره الأزهري في التصريح ٧٣٢/١
[٥]معاني القرآن ٣٥٧/١-٣٥٨ و٨١/٢-٨٢
[٦]شرح التسهيل ٢٧٢/٣-٢٧٣-٢٧٦-٢٧٨
[٧]ارتشاف الضرب ١٨٤٦/٤
[٨]ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣٨٨/٢
[٩]الأنصاف /٣٤٧
[١٠]الكتاب ١٧٩/١
[١١]المقتضب ٣٦٧/٤
[١٢]الخصائص ٤٠٤/٢
[١٣]شرح المفصل ١٨٨/٢

تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما"

والذي يترجح لدي ماذهب إليه أصحاب القول الأول وذلك للأسباب التالية:

١-وجود قراءة قرآنية متواترة واردة عن تابعي جليل أخذ قراءته عن الصحابة كعثمان ابن عفان وأبي الدرداء –رضي الله عنهم-[١] والقراءة سنة متبعة وينبغي تقديمها على القاعدة النحوية وعدم الطعن فيها [٢]

٢-كثرة ما ورد عند العرب من شعر ونثر في جواز الفصل.

وعلى هذا فينبغي إخراجها من حيز الضرورة.

---

[١] النشر ٢٦٣/٢

[٢] الإنصاف ص ٣٥١ وشرح الكافية ٢٦١/٢

٧-مجيء الفعل الماضي في معنى المستقبل.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ [المائدة:١١٦]

وقال تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴿٣﴾﴾ [الهمزة:٣]

استشهد بهذه الآيات على مجيء الفعل الماضي في معنى المستقبل [١] ففي الآية الأولى جاء الفعل " قال" في زمن الماضي ومعناه "يقول" في زمن المستقبل، وفي الآية الثانية جاء الفعل "أخلده" في زمن الماضي ومعناه "يخلده" في زمن المستقبل وقد جاء في هذا الباب أبيات شعرية منها قول الحطيئة:

شَهِدَ الحُطَيئةُ حينَ يَلْقَى رَبَّهُ أنَّ الوَليدَ أَحَقُّ بالعُذْرِ [٢]

أي: يشهد.

وقول الطرماح بن حكيم:

وإنِّي لآتيكم تَشَكُّرَ مَا مَضى من الأمرِ واسْتِيجابَ ما كان في غدِ [٣]

أي: ما يكون في غد.

ومثل ذلك قول شمر بن عمرو الحنفي:

ولقد أمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني [٤]

أي: فأمضي.

وتعتبر هذه المسألة من المسائل الواردة عن العرب شعرًا ونثرًا يقول أبو حاتم:" اتسعت العرب فجعلوا "فَعَلَ" في مواضع لما لم ينقطع بعدُ ولِما لم يكن بعدُ " [٥] ويأتي

---

[١] ما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٧٦

[٢] ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت-تحقيق/نعمان محمد طه-مكتبة الخانجي-القاهرة-الطبعة الأولى-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ص ٢٥٩

[٣] تفسير الطبري ٣٥١/٢ وفي رواية " واستنجاز" لسان العرب ٣٦٨/١٣، ولم أجده في ديوانه

[٤] الأصمعيات ص١٢٦

[٥] كتاب الاضداد للسجستاني ضمن ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي و السجستاني وابن السكيت- نشرها أوغت هفنر- المطبعة الكاثلوكية- بيروت- ١٩١٢م ص ١٣١

الماضي في معنى المستقبل في عدة مواضع منها:

١-الإنشاء المقصود به الطلب وذلك كالدعاء له أو عليه نحو:" غفر الله لك" أي ليغفر الله لك، و(عزمت عليك إلا فعلت) أو (لما فعلت) [١] قال الكفوي:" الأفعال الواقعة بعد (إلا) و (لمَّا) ماضيه في اللفظ مستقبلة في المعنى) [٢]

٢-الوعد والوعيد كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴿٩٥﴾ ﴾ [الحجر:٩٥]

٣-دخول أداة الشرط عليه كـ (إن) و(إذا) كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [النصر:١].

٤-إذا كان منفيا بـ (لا) أو (إن) في جواب القسم نحو قوله تعالى ﴿ ۞ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ۚ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ۚ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾ ﴾ [فاطر:٤١] أي: ما يمسكهما.

٥-دخول (ما) الظرفية كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ ﴾ [مريم:٣١] أي: مدة دوامي حيا

وبهذا يتبين أن مجيء الماضي في معنى المستقبل وارد وبكثرة في لغة العرب، ويدل على ذلك السماع كما في الآيات القرآنية السابقة وفي الحديث الذي رواه عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال:" نضَّر الله أمرأً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها " [٣]

أي: يسمع مقالتي، وأيضا ما جاء في الأبيات الشعرية وبكثرة، وبهذا يتبين أن من قال بالضرورة قد جانبه الصواب ومن الأفضل إخراجها من حيزها –والله أعلم-

---

[١] الهمع ٣٧/١

[٢] الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية -لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي-تحقيق/ عدنان درويش - محمد المصري - مؤسسة الرسالة – بيروت ص ٨٤٠

[٣] سنن الترمذي باب ماجاء في الحث على تبليغ السماع ص ٥٩٩

٨-وقوع فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا.

قال تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴿٤﴾ ﴾ [الشعراء:٤]

استشهد بهذه الآية الكريمة على مسألة وقوع فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ففي الآية السابقة جاء الفعل "ظلت" معطوفا على الجواب "ننزل" فيكون جوابا لأن تابع الجواب جواب [١] وقد جاء في ذلك أبيات شعرية منها قول أبي زبيد الطائي:

من يُرِدْني بسيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد [٢]

حيث جاء فعل الشرط مضارعا وهو "يردني" والجواب ماضيا وهو "كنت" وقول فعنب ابن أم صاحب الغطفاني:

إن يسمعوا سُبَّة طاروا بها فرحا مني وما سمعوا من صالح دفنوا [٣]

حيث جاء فعل الشرط "يسمعوا" مضارعا والجواب "طاروا" ماضيا.

وهذه المسألة محل نزاع بين النحويين على قولين هما:

الأول: الجواز في النثر والنظم، وعليه الفراء، [٤] والمبرد، [٥] وابن مالك، [٦] وابن هشام، [٧] في رأي له-وغيرهم.

الثاني: المنع وماجاء منه فمحمول على الضرورة، وممن قال به ابن عصفور، [٨] وابن جمعة الموصلي، [٩] وأبو حيان، [١٠] ونسب لسيبويه، [١١] والجمهور. [١٢]

وتتلخص علة المنع في أمور منها:

١-أن إعمال الأداة في فعل الشرط ثم مجيء الجواب ماضيا، بمثابة تهيئة العامل

---

[١] موارد البصائر ص ٢٨٩

[٢] ديوان أبي زبيد الطائي –تحقيق/نوري حمودي-مطبعة المعارف-بغداد-١٩٦٧م ص٥٢

[٣] شرح أبيات مغني اللبيب لعبدالقادر البغدادي-تحقيق/عبدالعزيز رياح وأحمد يوسف دقاق-دار المأمون للتراث-الطبعة الثانية-١٤٠٧هـ-١٩٨٨م ١٠١/٨

[٤] معاني القرآن ٢٧٦/٢

[٥] المقتضب ٥٨/٢

[٦] شرح التسهيل ٩١/٤

[٧] أوضح المسالك ٤١/٤-٤٢ وذهب في مغني اللبيب ٧٩٩/٢ إلا أنه خص بالضرورة

[٨] شرح الجمل ٦١٤/١

[٩] شرح ألفية ابن معطي ٣٣١/١

[١٠] ارتشاف الضرب ١٨٨٦/٤

[١١] الهمع ٤٥٤/٢

[١٢] توضيح المقاصد ١٢٧٨/٤ والهمع ٤٥٤/٢

للعمل، ثم قطعه عنه [١].

٢-تأثير الأداة في الفعل الأبعد بنقله إلى معنى المستقبل دون أن تؤثر في الفعل الأقرب شيئا [٢] والراجح في نظري من هذين القولين القول الأول وهو جوازه في النثر والنظم، لكثرة ما سمع منه، وإن كان قليلاً نسبة إلى غيره من أحوال الشرط والجزاء ومن المسموع:

١-قول الرسولﷺ:" من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفرله ما تقدم من ذنبه " [٣]

٢-وقول عائشة رضي الله عنها-:"إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رق" [٤]

٣-والأبيات الشعرية السابقة الذكر وغيرها لذلك من الأجدر إخراجه من حيز الضرورة.

---

[١] شرح التصريح ٤٠١/٢

[٢] شرح الكافية للرضي ١٠٦/٤

[٣] الجامع الصحيح ١٦/١

[٤] الجامع الصحيح ١٤٩/٤

٩-إفراد خبر المتعاطفين بالواو.

قال تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [التوبة:٦٢]

استشهد بهذه الآية الكريمة على إفراد خبر المتعاطفين بالواو [١] وذلك في قوله تعالى : ﴿وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾هذا وقد جاء في ذلك أبيات شعرية منها قول خابئ بن الحارث:

فَمن يَك أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وقيار بهَا لغريب [٢]

والوجه أن يقول: لغريبان

وقول جرير:

ما كان حينك والشقاء لينتهي حتى أزورك في مغار محصد [٣]

الوجه أن يقول: لينتهيا.

يقول ابن مالك:" وحكم الاسمين المعطوف أحدهما على الاخر بالواو حكم المثنى فلا بد فيما يتعلق بهما من خبر وضمير المطابقة كما لابد فيما يتعلق بالمثنى نحو: زيد وعمرو منطلقان" [٤]

ويقول ابن عصفور:" فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدم نحوقولك: زيد وعمرو قاما، زيد وعمرو وخالد قاموا، لا يجوز أن تفرد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلا حيث سُمِعَ ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه نحو قوله تعالى:" والله ورسوله أحق أن يرضوه " كان الوجه أن يقول: يرضوهما فأفرد تقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه. فحذف الأول لدلالة الثاني عليه". [٥]

---

[١] موارد البصائر ص ٣٧٦
[٢] خزانة الأدب ٣٢٠/١٠
[٣] لم أجده في ديوانه ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢٥٨
[٤] شرح التسهيل ٣٨٢/٣
[٥] شرح الجمل ٢٤٧/١

فنلاحظ أن ابن مالك وابن عصفور لا يجيزان الإفراد في الضمير العائد على المعطوف به خلافا للرضي الذي أجاز ذلك إذ يقول:" ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثاني " [1] ويقول الثعالبي:" من سنن العرب أن

تقول:" رأيت عمرًا وزيدًا وسلمت عليه أي عليهما .... قال تعالى:﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ [2] قال أبو عبيدة:" والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين قصروا فخبَّروا عن أحدها استغناء بذلك وتخفيفا لمعرفة السامع بان الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر". [3]

والقول بالجواز في إفراد الضمير العائد على المعطوف هو الذي تطمئن له النفس وذلك لوروده بكثرة في القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [البقرة:٤٥] وقوله تعالى:﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ ﴾[البقرة: ٢٥٩] وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ ﴾ [يونس: ٥] والآيات في ذلك كثيرة، كما أنه سُمع عن العرب، وعن سبب إفراد الضمير في الشاهد القرآني السابق الذكر يقول الرضي:" أي يرضوا أحدهما، لأن رضاء أحدهما إرضاء للآخر" [4].

وذكر المؤدب في دقائق التصريف أنه ترك التثنية لأن الله عزوجل رد الكناية إلى نفسه وإلى رسوله. [5]

والذي يرى الباحث أنه من الأفضل إخراج ذلك من حيز الضرورة للأسباب السابقة.

---

[1] شرح الكافية ٣٥١/٢

[2] فقه اللغة العربية وأسرار العربية للثعالبي- تحقيق/ ياسين الأيوبي- المكتبة العصرية- الطبعة الثانية – ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م ص٣٦١-٣٦٢

[3] مجاز القرآن ٢٥٧/١

[4] شرح الكافية ٣٥١/٢

[5] دقائق التصريف للقاسم بن محمد المؤدب-تحقيق/أحمد ناجي وحاتم الضامن وحسين تورال-مطبعة المجمع العلمي العراقي-١٤٠٧هـ- ١٩٩٧م ص ٤٠٦-٤٠٧

المبحث الثاني

الضرائر الصرفية:

١-تأنيث المذكر والعكس.

٢-التقاء الساكنين.

٣- مجيء المصدر على غير أصله.

ضرائر التغيير

أولاً: الضرائر الصرفية.

١-تأنيث المذكر والعكس.

قال تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴿٤﴾ ﴾ [الشعراء:٤]

ورد الاستشهاد بهذه الآية الكريمة عن مسألة تأنيث المذكر المضاف الى مؤنث [١] وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴿٤﴾ ﴾ فقال عزو وجل (خاضعين) ولم يقل (خاضعة) وهي صفة للأعناق، كما ورد على ذلك أبيات شعرية منها قول الأعشى:

وَتَشْرَقُ بالقول الذي قَدْ أذعْتَهُ كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ [٢]

وإنما الوجه أن يقول: كما شرق صدر القناة؛ لأن الصدر مذكر.

وقول جرير:

إذا بَعْضُ السِّنين تَعرَّقتْنا كَفَى الأيتام فَقْد أَبي اليتيمِ [٣]

وإنما الوجه أن يقول: تعرقنا؛ لأن الفعل للبعض وهو مذكر

وقول جرير أيضا:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُالْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ [٤]

وإنما الوجه أن يقول (تواضع) لأن السور مذكر، وإنما أنث؛ لأن السور من المدينة.

والمذكر المضاف إلى مؤنث على وجهين:

الوجه الأول: تصح العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضيف إليها لو أستقطته، كقولك: ذهبت بعض أصابعي ألا ترى أنك لو قلت: ذهبت أصابعي لكان المعنى واحدًا.

الوجه الثاني: الذي لا تصح العبارة عن معناه بلفظ المؤنث فقولهم: ذهب عَبْدُ أمك، فلو قلت: ذهبتْ أمك لم يجز، لأنك لو قلت: ذهبتْ أمك لم يكن معناه معنى قولك: ذهب عبد أمك [١]

---

(١) ضرورة الشعر للسيرافي ص ٢٠٩
(٢) ديوان الأعشى ص ١٢٣
(٣) ديوان جرير ص ٢١٩
(٤) ديوان جرير ص ٩١٣

هذا وتعتبر هذه المسألة مما يجري مجرى الضرورة عند كثير من النحويين [٢] أما المبرد فلم يكن يراها ضرورة شعرية، قياسًا على قوله تعالى﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ والأبيات السابقة الذكر.

هذا وقد تأول المبرد الآية بتأولين:

الأول: أنه أراد بالأعناق الجماعات كقولك: أتاني عنق من الناس أي جماعة، وهو رأي أبي زيد الأنصاري[٣].

الثاني: أنه أضاف الأعناق إليهم، يريد الرقاب، ثم جعل الخبر عنهم؛ لأن خضوعهم بخضوع الأعناق، ومن ذلك قول الناس: ذلت عنقي لفلان [٤]

هذا وقد أول السيرافي هذه الآية بقوله:" أن الأعناق هم الرؤساء، كما يقال:" هؤلاء رءوس القوم" و"هؤلاء وجوه القوم" يراد به: الروساء والمنظور إليهم، وليس القصد إلى الرءوس المركبة على الأجساد، ولا إلى الوجوه المخلوقة في الرءوس فكأنه قال: فظلت رؤساهم لها خاضعين" [٥]

هذا وقد رد ابن السراج على المبرد في ذلك فقال:" والذي عندي أن الآية ليست نظيرة الأبيات التي ذكرت؛ لأن تلك بني فيها اسم مؤنث على فعل مؤنث، والآية قد جاءت باسم مذكر بعد مؤنث في اللفظ فرد "خاضعين" إلى أصحاب الأعناق" [٦]

ولم يتبين لي في هذه المسألة شيء

---

[١] ينظر النكت للشنتمري ٢٧٦/١

[٢] ضرورة الشعر ص ٢٠٨

[٣] المقتضب ١٩٩/٤

[٤] الكامل للمبرد ٦٦٩/٢

[٥] ضرورة الشعر ص ٢١٠

[٦] الأصول ٤٧٩/٣-٤٨٠

٢-التقاء الساكنين.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ [الفاتحة: ٧]

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ ۝٣٩ ﴾ [الرحمن: ٣٩]

قرأ أبو أيوب السختياني" ولا الضألين" بإبدال الألف همزة [١]كما قرأ الحسن وعمرو بن عبيد "ولاجأن" وذلك بإبدال الألف همزة كذلك [٢] وقد ورد هذا الاستشهاد على مسألة الإبدال كراهية التقاء الساكنين [٣] وقد جاء في ذلك أبيات شعرية خُرِجت على الضرورة ومنها قول الشاعر جرير بن عبد الله:

قد كان يذهب بالدنيا ولذتها موالِئ كَكِباشِ العوس سُحَّاح [٤]

وقول شميت بن زنباع:

ولكما أهدي لقيس هدية بِفِيَّ من أهداها لك الدهر إثْلِبُ [٥]

ففي البيت الأول همز الألف في كلمة "موالي" وفي البيت الآخر في " أهداها".

ويبين ابن جني أصل كلمة "الضألين" فيقول: "وأعلم أن أصل هذه ونحوه "الضالين" وهو "الفاعلون" من ضلَّ يضلُّ فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على غير الصور المحتملة في ذلك، فأسكنت اللام وأدغمت في الآخرة، فالتقى ساكنان الألف واللام الأولى المدغمة" [٦] ويعلل ابن جني تحقيق الهمز في (الضألين) قائلاً: "وربما لم يكتف من تقوى لغته، ويتعالى تمكينه وجهارته، بما تجشمه من مد الألف في هذا الموضع-أي شأبة ودأبة ونحوهما-دون أن يطغى به طبعه، ويتخطى به اعتماده ووطئه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كلفا بها، (ومصانعا بطول) المدة عنها، فيقول: "شأبة ودأبة"[٧] لذا وصف الزمخشري تلك المبالغة في تحقيق الهمز بأنه جد "في

---

[١] البحر المحيط ٤٨/١
[٢] الكشاف ١٥/٦-١٦
[٣] ضرورة الشعر ص ١٣٥ وموارد البصائر ص ٣٣٥
[٤] شرح شافية ابن الحاجب ١٨٢/٣
[٥] ضرورة الشعر ص ١٣٤
[٦] المحتسب ٤٦/١
[٧] الخصائص ١٢٦/٣

الهرب من التقاء الساكنين" [١] كما وصف العكبري، [٢] وابن عطية، [٣] ذلك أيضا بأنه فرار من التقاء الساكنين "وحكى أبو العباس عن أبي عثمان، عن أبي زيد قال سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الرحمن:٣٩]) فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول: شأبة ودأبة. قال أبو

العباس: فقلت لأبي عثمان: أتقيس ذلك؟ قال: لا ولا أقبله" [٤] وبهذا يتبين أن همز الألف يعتبر من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه –والله أعلم-

---

[١] الكشاف ١٢٣/١
[٢] إعراب القراءات الشواذ ١٠٤/١
[٣] المحرر الوجيز ٩٤/١
[٤] سر صناعة الإعراب ٧٣/١

٣-مجيء المصدر على غير أصله

قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧ ﴾ [نوح:١٧]

وقال تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ٨ ﴾ [المزمل:٨]

جاء الاستشهاد بهاتين الآيتين على مسألة مجيء المصدر على غير أصله القياسي[١]،ولوجاء على أصله لكان في الآية الأولى "إنباتا" وفي الآية الثانية "تبتلا" وقد جاء في ذلك أبيات شعرية منها قول القطامي:

وَخيْرُ الأمرِ ما استقبلتَ مِنهُ وليس بأنْ تَتَبَّعَهُ اتبَّاعا [٢]

إذا الأصل: "تتبعا"

وقول رؤبة:

عَنْ مَتْنِه مِرْادةَ كُلَّ قَضْبِ وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أنْطوَاء الحِضْبِ [٣]

إذا الأصل:" تطويا"

ووقوع المصادر بعضها موقع بعض عادة لغوية عند العرب يقول ابن الشجري:" والمصادر تقع في موضع المصادر كوقوع السراح في موضع التسريح في قوله تعالى: "وسرحوهن سراحا جميلا" ووقوع التبتل في موضع التبتيل في قوله تعالى:" وتبتل إليه تبتيلا" وعلى هذا تقول: اجتوروا تجاورا فينوب التجاور مناب الأجتوار" [٤] ويقول العكبري:" والمصادر قد تختلف ويقع بعضها موقع بعض " [٥] ويقول السمين الحلبي: "والمصادر تنوب عن بعضها " [٦] وقول ابن القطاع بعد ما أورد الآيات والأبيات "وكل ذلك حسن جميل في كلامهم" [٧] وهذا ما أميل إلى الأخذ به وتوجيه الآيات على ضوئه والابتعاد عن وصفه بالضرورة.

---

[١] ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧١

[٢] ديوان القطامي –تحقيق /إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب-دار الثقافة –بيروت-الطبعة الأولى-١٩٦٠م ص ٣٥

[٣] ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٦

[٤] الأمالي ٣٩٤/٢-٣٩٥

[٥] التبيان ١٧٩/١

[٦] الدر المصون ٥٩٠/٢

[٧] أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي – تحقيق/ أحمد عبد الدايم ص ٣٤٦

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، وتكمل المكرمات، وتذلل العقبات، أحمده تعالى وأشكره، على أن أتم علي إنجاز هذا البحث المتواضع، والذي توصلت من خلاله إلى عدة نتائج من أبرزها ما يلي:

١-إخراج كثير من الضرائر الشعرية من حيز الضرورة، وتعتبر هذه النتيجة أهم وأبرز نتائج البحث.

٢-إن هناك علاقة وطيدة بين الضرائر الشعرية واللهجات العربية التي وردت في بعض القراءات القرآنية.

٣-إن النحويين اعتمدوا في مقارنتهم بين الضرائر الشعرية، والقراءات القرآنية على القياس اللغوي باعتباره مصدرًا من مصادر التقعيد.

٤-الاختلاف في عدد أنواع الضرائر فبعضهم عدها ثلاثاً- وهو الأرجح - وبعضهم أوصلها إلى تسعٍ.

٥-كثرة القراءات الشاذة في كتب الضرائر الشعرية بالنسبة إلى عدد القراءات فيها.

٦-قلة عدد الأحاديث النبوية في كتب الضرائر إذا ما قيست بعدد الآيات.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

١- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي – تحقيق/ أحمد عبد الدايم.

٢- إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد لمحمود شكري الألوسي تحقيق/عدنان عبد الرحمن الدوري -مطبعة الإرشاد-بغداد-١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين احمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء-وضع حواشيه/أنس مهدة-دار الكتب العلمية-بيروت - ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٤- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي-تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم –من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

٥- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية لعبدالعال سالم مكرم-مؤسسة علي الصباح-الكويت.

٦- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة -المحقق/ محمد الدالي -لناشر- مؤسسة الرسالة-بيروت.

٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-تحقيق وشرح ودراسة/ د. رجب عثمان محمد – مراجعة/ رمضان عبد التواب –الناشر-مكتبة الخانجي – القاهرة-الطبعة الأولى-١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

٨- الإرشاد في علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي-تحقيق/ عبدالله البركاتي ومحسن العميري-معهد البحوث العلمية وإحياء التراث- جامعة أم القرى- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٩- الأصمعيات لأبي سعيد بن عبدالملك الأصمعي –تحقيق/ أحمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- مصر- الطبعة الخامسة.

١٠- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج-تحقيق/عبدالحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-الطبعة الثالثة-١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

١١- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي-دار الفكر- بيروت- ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٢- إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبدالله الحسين بن احمد بن خالويه الهمذاني الشافعي –تحقيق/عبدالرحمن العثيمين-مكتبة الخانجي-القاهرة-الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
١٣- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري-تحقيق/محمد السيد عزوز-عالم الكتب- بيروت – الطبعة الأولى-١٤١٧هـ -١٩٩٦م.
١٤- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد محمد النحاس-تحقيق/ زهير غازي زاهد-عالم الكتب- بيروت- الطبعة الثانية -١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
١٥- الأغلب العجلي-حياته وشعره-لنوري حمودي القيسي-كلية الآداب-جامعة بغداد- مجلة المجمع العلمي العراقي-العدد الحادي والثلاثون الجزء الثالث-١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
١٦- الإقتراح لجلال الدين السيوطي-تحقيق/محمود فجاج-دار القلم –دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
١٧- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر علي بن احمد الأنصاري – تحقيق/ عبدالمجيد قطامش-الطبعة الأولى-دار الفكر دمشق-١٤٠٣هـ.
١٨- أمالي ابن الحاجب لعثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب -دراسة وتحقيق/ فخر صالح قدارة-دار الجيل بيروت-١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.
١٩- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي الحسنى العلوي-تحقيق/محمود الطناحي- مكتبة الخانجي-القاهرة-الطبعة الأولى-١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
٢٠- الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري – تحقيق/ حموده مبروك-مكتبة الخانجي-القاهرة- الطبعة الأولى.
٢١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد جمال الدين ابن هشام –المحقق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي -الناشر-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبداللطيف أبي بكر الشجري الزبيدي-تحقيق/ طارق الجنابي- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٢٣- الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو بن عمر بابن الحاجب النحوي-تحقيق/ موسى العليلي -مطبعة العاني -بغداد.
٢٤- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي –تحقيق/ عبدالرزاق المهدي-دار إحياء التراث العربي- بيروت-الطبعة الأولى- ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
٢٥- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي-تحقيق- محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعرفة-بيروت –الطبعة الثانية- ١٣٩١هـ- ١٩٧٢م
٢٦- البيان في غريب القرآن لأبي البركات الأنباري –تحقيق/ طه عبد الحميد-الهيئة المصرية للكتاب -١٩٨٠م.
٢٧- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن إسحاق الضمري –تحقيق/ فتحي أحمد مصطفى-دار الفكر –دمشق-الطبعة الأولى-١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
٢٨- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري – تحقيق/ محمد حسين شمس الدين-دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٢٩- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب-لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري-تحقيق/زهير عبد المحسن سلطان-مؤسسة الرسالة-الطبعة الثانية-١٤١٥هـ -١٩٩٤م.
٣٠- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين محمد بن عبدالله الأنصاري الشهير بابن هشام-تحقيق- عباس الصالحي-دار الكتاب العربي-بيروت-الطلعة الأولى- ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م
٣١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي-تحقيق-حسن هنداوي –دار القلم –دمشق.

٣٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك-تحقيق/محمد كامل بركات-دار الكاتب العربي-١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.
٣٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين ابي بكر الدماميني-تحقيق/ محمد عبدالرحمن.
٣٤- تفسير المنار لمحمد رشيد رضا-دار المنار –الطبعة الثالثة-مصر-١٣٦٧هـ.
٣٥- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري-تحقيق/محمد عوض مرعب-دار إحياء التراث العربي-بيروت-الطبعة الأولى-٢٠٠١م.
٣٦- توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك للمرادي-تحقيق/عبد الرحمن علي سليمان-دار الفكر العربي-القاهرة-الطبعة الأولى-١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
٣٧- ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي و السجستاني وابن السكيت- نشرها أوغت هفتر- المطبعة الكاثلوكية- بيروت- ١٩١٢م.
٣٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري – تحقيق/ محمود شاكر وأحمد شاكر- الطبعة الثانية - القاهرة.
٣٩- الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري –المحقق/ محمد زهير بن ناصر الناصر- الناشر دار طوق النجاة -الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٤٠- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله شمس الدين القرطبي تحقيق/أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش -دار الكتب المصرية –القاهرة- الطبعة الثانية-١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
٤١- الجنى الداني للحسن القاسم المرادي-تحقيق / فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل-دار الكتب العلمية-بيروت –الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٤٢- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لمحمد الخضري - دار الفكر- بيروت- ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
٤٣- حاشية الشهاب على تفسير البغوي لأحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي- دار صادر –بيروت.

٤٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد ابن علي الصبان - دار الكتب العلمية بيروت-لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
٤٥- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه – تحقيق / عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
٤٦- الحجة للقراء السبع لأبي علي الحسن الفارسي-تحقيق/بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي-دار المأمون للتراث-دمشق-الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٤٧- الحماسة للبحتري-نشر/ كمال مصطفى-المكتبة التجارية-القاهرة-الطبعة الأولى ١٩٢٩م.
٤٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق/عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الخانجي- القاهرة الطبعة الرابعة- ١٤١٨هـ-١٩٩٧م
٤٩- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني-تحقيق/محمد علي النجار-دار الكتاب العربي-بيروت.
٥٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف الحلبي-تحقيق/احمد الخراط -دار القلم –دمشق.
٥١- دقائق التصريف للقاسم بن محمد المؤدب-تحقيق/أحمد ناجي وحاتم الضامن وحسين تورال-مطبعة المجمع العلمي العراقي-١٤٠٧هـ- ١٩٩٧م.
٥٢- ديوان ابن الدمينة صنعه أبو العباس ثعلب ومحمد بن حبيب-تحقيق/راتب النفاخ- دار العروبة-١٩٥٩م.
٥٣- ديوان ابن حميد الهلالي-تحقيق/ عبدالعزيز الميمني-الدار القومية-القاهرة- ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
٥٤- ديوان ابن محجن الثقفي لأبي هلال العسكري-تحقيق/صلاح الدين المنجد-دار الكتاب العربي-بيروت-الطبعة الأولى-١٣٨٩هـ -١٩٧٠م.

٥٥- ديوان ابن مسكين الدارمي-جمعه وحققه/ عبدالله الجبوري وخليل العطية-مطبعة دار البصري-بغداد-الطبعة الأولى-١٣٨٩هـ -١٩٧٠م.
٥٦- ديوان أبي الأسود الدؤلي-تحقيق / محمد حسين آل ياسين-دار الهلال –الطبعة الثانية- ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥٧- ديوان أبي النجم العجلي للفضل بن قدامة-تحقيق/محمد أديب حمران-١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٥٨- ديوان أبي حية النمري –تحقيق/يحي جبوري-وزارة الثقافة –دمشق-١٩٧٥م.
٥٩- ديوان أبي ذؤيب الهذلي-تحقيق/أحمد خليل الشال-دار الكتب المصرية-الطبعة الأولى-بورسعيد-١٤٣٥هـ -٢٠١٤م.
٦٠- ديوان أبي زبيد الطائي–تحقيق/نوري حمودي-مطبعة المعارف-بغداد-١٩٦٧م.
٦١- ديوان الأسود بن يعفر-صنعه/نوري القيسي-وزارة الثقافة والإعلام- بغداد.
٦٢- ديوان الأعشى الكبير لميمون بن قيس-مكتبة الآداب بالجماميز - القاهرة.
٦٣- ديوان الأقشر الأسدي –صنفه-محمد علي دقه-دار صادر-بيروت-الطبعة الأولى- ١٩٩٧م.
٦٤- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت-تحقيق/نعمان محمد طه-مكتبة الخانجي-القاهرة-الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٦٥- ديوان العباس بن مرداس-تحقيق/يحيى الحجوري-مؤسسة الرسالة-بيروت-الطبعة الأولى-١٤١٢هـ -١٩٩١م.
٦٦- ديوان الفرزدق-شرح/عبدالله الصاوي-المكتبة التجارية-مصر-مطبعة الصاوي.
٦٧- ديوان القحيف العقيلي-تحقيق /حاتم الضامن-المجمع العلمي العراقي-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٦٨- ديوان القطامي –تحقيق /إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب-دار الثقافة –بيروت-الطبعة الأولى-١٩٦٠م
٦٩- ديوان المتلمس الضبعي-تحقيق/حسن كامل الصيرفي-معهد المخطوطات العربية-الطبعة الأولى-١٣٩٠هـ -١٩٧٠م.

٧٠- ديوان النابغة الجعدي-تحقيق /واضح العمد-دار صادر-بيروت-الطبعة الأولى-١٩٩٨م.
٧١- ديوان النابغة الذبياني-تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف –الطبعة الثانية.
٧٢- ديوان النمر بن تولب العكلي-تحقيق/محمد نبيل طريفي-دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى-٢٠٠٠م
٧٣- ديوان امرئ القيس-تحقيق/أبوالفضل إبراهيم-دار المعارف-مصر-الطبعة الخامسة.
٧٤- ديوان أمية بن أبي الصلت –تحقيق/سجيع جميل الجبلي-دار صادر –بيروت- الطبعة الأولى-١٤١٨هـ-١٩٩٨م
٧٥- ديوان أوس بن صخر –تحقيق/محمد يوسف نجم- دار صادر- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٧٦- ديوان توبة الحميري –شرح إبراهيم العطية-دار صادر بيروت-الطبعة الأولى-١٩٩٨م
٧٧- ديوان جرير-تحقيق/ نعمان محمد طه-الطبعة الثالثة-دار المعارف- القاهرة.
٧٨- ديوان حسان بن ثابت-تحقيق/عبد علي مهنا- دار الكتب-بيروت –الطبعة الثانية-١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
٧٩- ديوان ذي الرمة-تحقيق/عبدالرحمن المصطاوي-دار المعرفة-بيروت-الطبعة الأولى-١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٨٠- ديوان رؤبة بن العجاج-تحقيق/ وليم البروسي-دار ابن قتيبة- الكويت.
٨١- ديوان زهير بن أبي سلمى –شرح/ حمدو طيماس –دار المعرفة –بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٨٢- ديوان ساعدة بن جؤية- تحقيق ميساءقتلان – رسالة ماجستير – جامعة دمشق - ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م

٨٣- ديوان طرفة بن العبد –تحقيق/ مهدي محمد ناصر الدين- دار الكتب –الطبعة الثالثة- ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٨٤- ديوان عبدالله بن قيس-تحقيق/ محمد يوسف نجم-دار صادر –بيروت-
٨٥- ديوان عدي بن زيد العبادي-تحقيق/محمد جبار المعيبد-منشورات وزارة الثقافة والإرشاد –بغداد-١٣٨٥هـ -١٩٦٥م.
٨٦- ديوان عمرو بن أبي الربيعة-تحقيق/ بشير يموت -المطبعة الوطنية-بيروت-الطبعة الأولى-١٣٥٣هـ-- ١٩٣٤م.
٨٧- ديوان عمرو بن قميئة-تحقيق/ حسن كامل الصيرفي-معهد المخطوطات العربية-١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
٨٨- ديوان عمرو بن معد يكرب-تحقيق/ مطاع القرابيش-مجمع اللغة العربية-دمشق-الطبعة الثانية-١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
٨٩- ديوان لبيد بن ربيعة - تحقيق/ حمدو طماس-دار المعرفة-بيروت-الطبعة الأولى-١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٩٠- ديوان مالك ومتمم أبناء نويرة اليربوعي-تأليف /ابتسام الصفار-مطبعة الإرشاد-بغداد-١٩٦٨م.
٩١- رصف المباني في حروف المعاني- لأحمد بن عبدالنور المالقي- تحقيق/احمد الخراط – دار القلم –دمشق- الطبعة الثالثة- ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٩٢- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود الألوسي –تحقيق/علي عطية-دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى-١٤١٥هـ
٩٣- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني-تحقيق /حسن هنداوي-دار القلم-دمشق-الطبعة الثانية-١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٩٤- سمط اللآلى في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري- صححه وحققه/ عبدالعزيز الميمني- دار الكتب العلمية- بيروت.
٩٥- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي- تعليق/ محمد ناصر الألباني- اعتنى به /مشهور آل سلمان- مكتبة المعارف- الرياض- الطبعة الأولى.

٩٦- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف السيرافي-تحقيق/محمد هاشم-دار الجيل-بيروت-الطبعة الأولى-١٤١٩هـ-١٩٩٦م.
٩٧- شرح أبيات مغني اللبيب لعبدالقادر البغدادي-تحقيق/عبدالعزيز رياح وأحمد يوسف دقاق-دار المأمون للتراث-الطبعة الثانية-١٤٠٧هـ-١٩٨٨م.
٩٨- شرح الأزهرية لخالد عبدالله الأزهري- المطبعة الكبرى ببولاق.
٩٩- شرح التسهيل لابن مالك-تحقيق/ عبدالرحمن السيد ومحمد البدوي-دار هجر-القاهرة-الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ- ١٩٩٠
١٠٠- شرح التسهيل لناظر الجيش-تحقيق / مجموعة من المحققين-دار السلام-الطبعة الأولى- القاهرة- ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
١٠١- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبدالله الأزهري-تحقيق/محمد باسل السود-دار الكتب العلمية-بيروت –الطبعة الأولى- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٠٢- شرح الرضي على الكافية –تعليق/ يوسف حسن عمر-منشورات جامعة قار يونس-بنغازي-الطبعة الثانية-١٩٩٦م.
١٠٣-شرح ألفية ابن معطي لعلي موسى الشوملي –تحقيق/مكتبة الخريجي-الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م
١٠٤-شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري-تحقيق/بركات يوسف هبود-المكتبة العصرية- بيروت- ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
١٠٥-شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي-تحقيق/ عبدالمنعم هريري-دار المأمون للتراث- الطبعة الأولى-١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
١٠٦-شرح اللمحة البدرية لابن هشام –تحقيق/صلاح راوي- دار مرجان- القاهرة-الطبعة الثانية-١٩٨٥م.
١٠٧-شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير) للقاسم بن الحسين الخوارزمي-تحقيق/عبدالرحمن العثيمين-دار الغرب الإسلامي-بيروت-الطبعة الأولى-١٤٢٢هـ -٢٠٠١م

١٠٨-شرح المفصل لأبي البقاء بن يعيش الموصلي-تحقيق/ إميل بديع يعقوب -عالم الكتب-بيروت –الطبعة الأولى -١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
١٠٩-شرح جمل الزجاج لأبي عصفور الأشبيلي-تحقيق /صاحب أبو جناح
١١٠-شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن -تحقيق /محمد نور الحسن ومحمد الزقزاق ومحمد محي الدين-دار الكتب العلمية-بيروت-١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١١١-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري- المكتبة العصرية- بيروت- ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
١١٢-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك-تحقيق/عدنان الدوري-مطبعة العاني-بغداد-١٣٩٧هـ -١٩٧٧م
١١٣-شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة-تحقيق/ محمد داود-دار المنار – القاهرة.
١١٤-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي-تحقيق/ رمضان عبدالتواب ومحمود حجازي ومحمد عبدالدايم- الهيئة المصرية للكتاب-١٩٨٦م
١١٥-شرح كفاية المتحفظ لمحمد بن الطيب الفاسي-تحقيق/علي حسين البواب-دار العلوم-الطبعة الأولى-١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
١١٦-شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك جمال الدين محمد النحوي-تحقيق/محمد فؤاد عبدالباقي-دار العروبة –القاهرة
١١٧-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا- تعليق / أحمد حسن -دار الكتب العلمية- لبنان- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
١١٨-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري-تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطار- دار العلم للملايين –بيروت- الطبعة الرابعة- ١٩٩٠م.
١١٩- ما يجوز للشاعر من الضرورة للقزاز القيرواني-تحقيق/محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة- مكتبة المعارف- الإسكندرية.

١٢٠-ضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي-تحقيق/إبراهيم محمد-دار الأندلس-بيروت.
١٢١-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الألوسي-تحقيق/محمد بهي البغدادي-المكتبة السلفية – مصر – الطبعة العاشرة – ١٣٤١هـ.
١٢٢-ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي-تحقيق/رمضان عبدالتواب –دار النهضة العربية-بيروت-الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م
١٢٣-ظاهرة الاتساع في النحو العربي لحسن محمود شبانة-دار الفتح-الأردن-الطبعة الأولى-٢٠١١م.
١٢٤-العقد الفريد لأحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي –تحقيق /عبدالمجيد الترحيني –دار الكتب العلمية- بيروت –الطبعة الثالثة -١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٢٥-غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن احمد الجزري-اعتنى به/ ج برجستراسر-دار الكتب العلمية –بيروت الطبعة الأولى- ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
١٢٦-الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز-تحقيق/حامد العبدلي-دار الأنبار-بغداد.
١٢٧-فتح القدير لمحمد بن علي الشوكاني-تعليق/سعيد اللحام-دار الفكر- الطبعة الأولى- ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
١٢٨-فقه اللغة العربية وأسرار العربية للثعالبي- تحقيق/ ياسين الأيوبي- المكتبة العصرية- الطبعة الثانية – ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
١٢٩-في أصول النحو لسعيد الأفغاني- المكتب الإسلامي- بيروت- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٣٠-الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد-تحقيق/محمد الدالي –مؤسسة الرسالة-بيروت –الطبعة الثانية-١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
١٣١-كتاب الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي-تحقيق/عبدالمعين الملوحي-١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٣٢-الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان ، الملقب بسيبويه تحقيق/ عبد السلام محمد هارون –الناشر-مكتبة الخانجي، القاهرة –الطبعة الثالثة- ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٣٣-كشف المشكل في النحو لعلي سليمان الحيدرة اليمني – تحقيق هادي عطية مطر – مطبعة الإرشاد بغداد – ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
١٣٤-الكشاف لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري - دار الكتاب العربي – بيروت-الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
١٣٥-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي-تحقيق/ محي الدين رمضان-مؤسسة الرسالة –الطبعة الخامسة- ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١٣٦-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية -لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي-تحقيق/ عدنان درويش - محمد المصري - مؤسسة الرسالة – بيروت.
١٣٧-اللامات للزجاجي-تحقيق/مازن المبارك-دار الفكر-دمشق-الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
١٣٨-اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي-تحقيق/ عادل عبدالموجود وعلي معوض- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٣٩-لسان العرب لجمال الدين ابن منظور الأنصاري -دار صادر – بيروت -الطبعة الثالثة -١٤١٤ هـ.
١٤٠-لغات القبائل الواردة في القرآن لأبي القاسم النيسابوري-القاهرة – ١٩٥٤م.
١٤١-لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية لمحمد حماسة عبداللطيف- دار الشروق –الطبعة الأولى- ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
١٤٢-اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني-تحقيق/سميح أبو مغلي-دائرة المكتبات والوثائق الوطنية.
١٤٣-اللهجات العربية في التراث-لأحمد علم الدين الجندي-الدار العربية للكتاب- ١٩٨٣م.

١٤٤-مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر التيمي- تحقيق- محمد فؤاد- مكتبة الخانجي- القاهرة.
١٤٥-مجالس العلماء لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي-تحقيق/عبدالسلام محمد هارون-مكتبة الخانجي –القاهرة- الطبعة الثالثة- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٤٦-مجالس ثعلب-تحقيق-عبدالسلام هارون-دار المعارف –مصر-الطبعة الخامسة.
١٤٧-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني-تحقيق/ علي النجدي وعبدالفتاح شلبي –المجلس الأعلى للشؤون الأسلامية- القاهرة-١٤٣١هـ -٢٠١٠م.
١٤٨-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي-تحقيق/الرحالة الفاروق وعبدالله الأنصاري والسيد العبدالعال وإبراهيم محمد الشافعي-دار الخير-دمشق-الطبعة الثانية-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٤٩-المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده-تحقيق-عبدالحميد هنداوي-دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى-١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٥٠-المختصر النصيح في تهذيب كتاب الجامع الصحيح للمهلب بن أبي صفرة الأندلسي-تحقيق/أحمد بن فارس بن سلوم-دارالتوحيد-الرياض-١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
١٥١-مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه – مكتبة المتنبي- القاهرة.
١٥٢-المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل -تحقيق وتعليق/د. محمد كامل بركات دار الفكر بدمشق –الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٥٣-المسائل المنثورة لأبي على الفارسي-تحقيق/مصطفى الحيدري-مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق.
١٥٤-المسند للإمام احمد بن حنبل – تحقيق/مجموعة من المحققين –مؤسسة الرسالة –الطبعة الثانية- ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
١٥٥-مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي طالب القيسي-تحقيق/حاتم الضامن-دار البشائر-دمشق-الطبعة الأولى-١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

١٥٦-معاني الحروف للرماني-تحقيق/عبدالفتاح إسماعيل شلبي-دار الشروق-الطبعة الثانية-١٤٠١هـ -١٩٨١م.
١٥٧-معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء-تحقيق/محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م
١٥٨-معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعده (الأخفش الأوسط) –تحقيق/هدى محمود قراعة-مكتبة الخانجي-القاهرة –الطبعة الأولى- ١٤٠٠هـ -١٩٩٠م.
١٥٩-معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي-تحقيق/عيسى شحاتة-دار قباء-القاهرة.
١٦٠-معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج –تحقيق/عبدالجليل شلبي-عالم الكتب-بيروت-الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
١٦١-المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية –طبعة المكتبة الإسلامية –استانبول-تركيا-الطبعة الثانية.
١٦٢-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري –تحقيق/محمد محي الدين عبدالحميد-المكتبة المصرية- بيروت- ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
١٦٣-مفاتيح الغيب للرازي-دار الفكر –بيروت-الطبعة الأولى-١٤٠١هـ-١٩٨١م.
١٦٤-المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري-دار الجيل – الطبعة الثانية.
١٦٥-المفضليات للمفضل بن محمد الضبي –تحقيق / احمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون -دار المعارف -الطبعة السادسة.
١٦٦- مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري لسامي عوض-مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها-جامعة تشرين العدد السادس-٢٠١١م
١٦٧-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لإبراهيم بن موسى الشاطبي – تحقيق- عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون –جامعة ام القرى-الطبعة الأولى-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

١٦٨-المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد-تحقيق/محمد عبدالخالق عظيمة-لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة-الطبعة الثالثة-١٤١٥هـ -١٩٩٤م.
١٦٩-المقرب لابن عصفور – تحقيق/أحمد الجواري وعبدالله الجبوري- الطبعة الأولى- ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
١٧٠-المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني- تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبدالله الأمين - إدارة إحياء التراث القديم -الطبعة الأولى سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
١٧١-منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني- تحقيق/محمد الحبيب ابن خوجة- الدار العربية للكتاب- تونس- الطبعة الثالثة- ٢٠٠٨م.
١٧٢-المهذب في القراءات العشر للحافظ محمد بن محمد الدمشقي الجزري-اشرف على تصحيحه/ علي الصباغ-دار الكتب العلمية-بيروت.
١٧٣-موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم عبد الحليم-تحقيق/ حازم سعيد يونس-دار عمار-عمان- الطبعة الأولى- ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
١٧٤-الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء لأبي عبدالله محمد بن عمران المرزباني-تحقيق-محمد حسين شمس الدين-دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى- ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
١٧٥-موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي لخديجة الحديثي- دار الطليعة – بيروت- ١٤٠٠هـ- ١٩٨١م.
١٧٦-النحو العربي لعباس حسن –دار المعارف- مصر-الطبعة الرابعة
١٧٧-النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي –تحقيق/ علي محمد الضباع-دار الكتب العلمية- بيروت.
١٧٨-النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري-تحقيق/رشيد بالحبيب-طباعة وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية –المغرب-١٤٢٠هـ-١٩٩٩م
١٧٩-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي-تحقيق/عبد الحميد هنداوي -المكتبة التوفيقية – مصر.

١٨٠-الوساطة بين المتنبي وخصومه علي عبدالعزيز الجرجاني – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي – مطبعة عيسى الحلبي – القاهرة.

١٨١-الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي-تحقيق عادل عبدالموجود و علي معوض وأحمد صيدة وأحمد الجمل- دار الكتب العلمية بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٥هـ ١٩٩٤م